



Università
Ca' Foscari
Venezia

Corso di Laurea magistrale
in Lingue, Economie e Istituzioni
dell'Asia e dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea

**Implicazioni della pandemia di Covid-19
sull'industria tessile e dell'abbigliamento in
Marocco e la risposta del governo:
il caso di un'azienda di Temara**

Relatrice

Ch.ma Prof.ssa Maria Cristina Paciello

Correlatrice

Ch.ma Prof.ssa Barbara De Poli

Laureanda

Giulia De Ritis

Matricola 890670

Anno Accademico

2022 / 2023

Sommario

مقدمة.....	4
Introduzione	8
I. Contesto generale	8
II. Rassegna critica della letteratura	8
III. Metodologia e obiettivi della ricerca	9
IV. Struttura della tesi	12
Indice delle Figure.....	14
1 Capitolo Primo: L'evoluzione del settore tessile e dell'abbigliamento marocchino	15
1.1 Introduzione.....	15
1.2 Il ruolo del settore oggi in Marocco	15
1.2.1 L'ingresso dell'industria marocchina nella <i>Global Production Network</i> (GPN) e il ruolo del <i>Fast Fashion</i>	21
1.3 L'economia informale	26
1.3.1 Dati sul lavoro informale in Marocco	28
1.3.2 Globalizzazione, femminilizzazione e le conseguenze sui lavoratori informali	30
1.3.3 I rischi per i lavoratori informali: l'accesso negato alla protezione sociale.....	32
1.3.4 Il Codice del Lavoro e libertà sindacale nel settore informale.....	35
1.4 Conclusioni	36
2 Capitolo Secondo: Le crisi del settore e il peso del lavoro informale.....	38
2.1 Introduzione.....	38
2.2 Gli accordi economico-commerciali	38
2.2.1 Accordo Multifibre (1974) e l' <i>Outward Processing Trade</i> (1975).....	39
2.2.2 Il Processo di Barcellona e l'evoluzione dell'OPT	40
2.2.3 La ripresa del settore e i nuovi accordi commerciali	42
2.3 Piani di Azione e di Accelerazione a supporto del settore industriale da parte del governo marocchino (2009-2020).....	46
2.4 Il ruolo dell'AMITH: il <i>Plan Emergence</i> e il codice di condotta " <i>Fibre Citoyenne</i> ".....	49
2.5 Le crisi economiche e il loro impatto sul settore.....	52
2.5.1 Le conseguenze della fine del MFA.....	54
2.5.2 L'impatto della crisi finanziaria globale	56
2.5.3 Le rivolte del 2011	61
2.6 Conclusioni	64
3 Capitolo 3: La pandemia: le conseguenze sulle industrie tessili e l'azione del governo .	66
3.1 Introduzione.....	66
3.2 La pandemia di Covid-19 in Marocco	67
3.2.1 La gestione politica della pandemia	72
3.3 L'impatto del COVID sull'economia marocchina	74

3.3.1	Implicazioni macroeconomiche della pandemia	74
3.3.2	Conseguenze sociali dell’impatto economico della pandemia di Covid-19	79
3.4	Le implicazioni del Covid sul settore industriale tessile e dell’abbigliamento	81
3.4.1	Impatto sul settore tessile	81
3.4.2	Implicazioni sulle aziende tessili.....	83
3.5	L’azione del governo per risanare la situazione economica.....	84
3.5.1	Fondo speciale per la gestione della pandemia di Coronavirus	85
3.5.2	Programmi di prestito e supporto alle aziende	87
3.5.3	Programmi di redistribuzione	89
3.5.4	I lavoratori formali	89
3.5.5	Programma <i>Tadamun</i>	90
3.6	I limiti degli aiuti governativi.....	90
3.6.1	Difficoltà di accesso agli aiuti pubblici.....	91
3.6.2	I limiti di accesso delle imprese	93
3.6.3	Contributo al limite dello SMIG	94
3.7	Impatto del Covid su un’azienda tessile di Temara.....	94
3.8	I risultati del caso studio	96
3.8.1	Covid e supporto governativo: il punto di vista delle lavoratrici	96
3.8.2	Il punto di vista dell’amministrazione dell’azienda Rida Jeans.....	97
3.8.3	L’impatto economico della pandemia dal punto di vista del sindacato dei lavoratori <i>Unione Marocaine des Travailleurs</i>	100
3.9	Conclusioni.....	102
4	Conclusione.....	106
	Bibliografia.....	111
	Fonti in arabo	119
	Sitografia	120
	Appendice A: interviste semi-strutturate a lavoratrici, direttore dell’azienda e al segretario generale dell’UMT regione Rabat-Salé-Kenitra	121
	A.1 Interviste con le lavoratrici dell’azienda Rida Jeans:	121
	A.2 Intervista con il direttore dell’azienda Rida Jeans.....	126
	A.3 Intervista con il Segretario Generale dell’UMT Regione Rabat-Salé-Kenitra, Youssef Meggouri	134

مقدّمة

إن جائحة كوفيد-19 قد أثّرت في تاريخنا الحديث، وخاصة بسبب تأثيراتها على مختلف القطاعات وعلى الصعيد العالمي. الترابط الذي يميز حياتنا يمثل أحد أسباب انتشار هذه الجائحة أيضًا.

من الناحية الاقتصادية، فإن النتائج المترتبة عنها تظهر تفاعلًا قويًا سواء بين مختلف القطاعات أو بين مختلف البلدان في العالم. وقد أدى ذلك إلى تعطل الطلب والعرض، مُحزّكي اقتصادنا، لفترة مما تسبب في أضرار غير متوقعة.

هذا هو الحال أيضًا في المغرب الذي، كما يشير البنك الدولي (2020: 3)، عاش مع فيروس كورونا أول ركود اقتصادي قوي منذ عام 1995.

تهدف الأطروحة إلى استكشاف تأثيرات الجائحة على الاقتصاد المغربي بشكل عام، وبشكل خاص تأثيرها على قطاع صناعات النسيج والألبسة. إن هذا القطاع يمثل جزءًا هامًا من الصناعة المغربية، حيث يركز بشكل كبير على التصدير ويوفر فرص عمل لعدد كبير من الأشخاص، بغالبيتهم من النساء. يُعد قطاع صناعات النسيج والألبسة مثالًا هامًا على الاتصال الدولي في جميع القطاعات، حيث يندرج بشكل مثالي في سلسلة التوريد العالمية، حيث يمثل حلقة مهمة، وهي إنتاج السلع. الجائحة أدت إلى تعطيل مؤقت للكل: انخفضت المبيعات في السوق الأوروبية، مما أدى إلى انخفاض الطلب، في الوقت نفسه، قامت استراتيجيات الحد من الانتشار بإغلاق الشركات وترك العمال في المنزل، بعضهم لفترة مؤقتة، والبعض الآخر بشكل دائم.

هذه لأطروحة ستركز، بشكل خاص، على تحليل وزن القطاع الصناعي للنسيج والألبسة على الاقتصاد المغربي، سواءً من حيث الأرباح أو تأثيره على التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، ستركز على الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة التي أبرمتها المغرب مع مختلف البلدان في العالم، والتي أدت إلى توسيع فرص هذا القطاع، وتسهيل العمل للشركات والمستثمرين وتشجيعهم على استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب مقارنةً بالسوق الأوروبي. ومن ناحية أخرى، ستتناول الأطروحة اللحظات الأكثر خطورة التي مر بها القطاع خلال نموه، بما في ذلك الأزمة الأخيرة المرتبطة بالجائحة. سنناقش المواضيع ذات الأهمية البالغة لهذا القطاع، مثل العمل غير المنظم، الذي ينتشر بشكل كبير في صناعة النسيج، والذي يتسبب في صعوبات كبيرة للعاملات المشاركات فيه (الأجور المنخفضة، ظروف العمل الغير المستقرة، وعدم وجود الضمان الاجتماعي). ومرتبطة بشكل وثيق بالعمل غير المنظم دور الموضة السريعة، التي انتشرت بشكل كبير خلال العشرين عامًا الماضية، والتي اشتقت من الاستهلاك المتزايد والعولمة التي تميز القرن الجديد.

بعد وصف صناعة النسيج والألبسة المغربية، سيكون الهدف من هذه الأطروحة هو تحليل التحديات التي يواجهها الاقتصاد المغربي والقطاع في سياق جائحة فيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الأطروحة إلى فهم ما إذا كانت استراتيجيات التعافي الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة المغربية كافية لاستدامة القطاع، سواء بالنسبة للشركات أو العمال، الرسميين وغير الرسميين، وتسليط الضوء على المشاكل.

ولإجراء هذا البحث، تم اعتماد مقارنة منهجية مختلطة تقوم على التحليل الكمي والنوعي على حد سواء. تتبع فكرة إجراء البحث الكيفي في هذا المجال من الرغبة في تقديم قصة حقيقية في هذه الأطروحة وتجربة عاشتها الشركات والعمال بشكل مباشر، والاستماع إلى آرائهم، بحيث يمكن، ولو بشكل بسيط، إعطاء صوت لمن لم يخطر ببالهم أن يكون لهم صوت.

بالنسبة للتحليل الكمي، تأتي البيانات الإحصائية الرسمية المستخدمة من مصادر حكومية، مثل وزارة الصناعة والتجارة المغربية أو وزارة الاقتصاد والمالية، والجمعية المغربية للنسيج والألبسة (AMITH) وكذلك الدراسات الاستقصائية للمندوبية السامية للتخطيط (*Haut Commissariat au Plan*). وإلى جانب هذه المصادر، تأتي بيانات أخرى من المنظمات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية ومعاهد البحوث المختلفة. في الأدبيات الموجودة التي تم الرجوع إليها حول كوفيد في المغرب، لا يوجد بحث يهدف إلى فهم كيفية تأثير هذه المساعدات على السكان، وما إذا كانت فعالة وأرضت المواطنين أم لا.

من ناحية أخرى، يتعلق التحليل النوعي بالدراسة الاستقصائية التي أجريت من خلال مقابلات في شركة نسيج في تمارة، وهي مدينة صناعية بالقرب من العاصمة الرباط. وقد أُجريت هذه المقابلات في مقر الشركة وتم إجراؤها مع مدير الشركة ومجموعة صغيرة من العاملات. والهدف في الواقع هو التأكد من الاختلافات بين الآراء حول هذه القضايا. ويعمل ذلك على فهم تأثير الجائحة على مختلف الجهات الفاعلة. ثم امتد البحث بعد ذلك إلى الاتحاد المغربي للشغل (UMT) في مقره الجهوي بالرباط-سلا-القنيطرة في الرباط، حيث أُجريت مقابلة مع الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل. والهدف من هذه المقابلة هو، من ناحية، الحصول على رؤية أكثر عمومية للوضع في المنطقة، ومن ناحية أخرى، الاستماع إلى رأي عامل آخر مهم في عالم الشغل، أي النقابة العمالية.

الهدف من هذا التحقيق هو توصيل منظور تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى، والذي على الرغم من محدوديته، إلا أنه يمكن أن يفسر واقع الوضع الذي يعيشه المواطنون المغاربة، والذي لا توجد روايات كثيرة عنه.

ينقسم هذا العمل إلى أربعة فصول، كل فصل منها يعيد بناء جزء من تطور وخصائص قطاع النسيج والألبسة المغربي، وهو أمر ضروري لفهم الوضع المتعلق بجائحة كوفيد-19.

سيتناول الفصل الأول دور القطاع داخل الاقتصاد المغربي، منذ نشأته وحتى يومنا هذا. وسيقوم بذلك من خلال تتبع تطور الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطويره وتحليل الاتفاقيات التجارية التي ميزت نموه. ومن أجل فهم التوزيع الجغرافي للقطاع أيضًا، فإن تحليل مناطق التجارة الحرة في الإقليم أمر أساسي. كما سيتم تسليط الضوء على دور المغرب في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات وكيف كان للموضة السريعة تأثير على القطاع.

في الفصل الثاني، سيتم تحليل الأزمات التي مر بها الاقتصاد المغربي وقطاع النسيج في المغرب، مع التركيز على اتجاهات التصدير منذ سنة 2000 إلى 2021. الهدف من هذا الفصل هو معرفة مدى تأثير هذه الأزمات على القطاع واستراتيجيات الحكومة للتغلب عليها. كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لتحليل خصائص العمل غير الرسمي مع الإشارة إلى قطاع النسيج وتأثيره عليه.

سيركز الفصل الثالث على الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وكيف عاشها المغرب. وسيتم تحليل آثارها الاجتماعية والصحية والاقتصادية على حد سواء. سينصب التركيز الرئيسي على العواقب المترتبة على قطاع النسيج وعلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الشركات والعمال، مثل إنشاء الصندوق الخاص لإدارة جائحة فيروس كورونا، وبرامج إعادة توزيع الأموال على السكان وبرامج دعم الشركات (دأمان أو كسيجين - *Damane Oxygène*). سيتم تحليل خصائص أكثر أنواع شركات النسيج تضررًا، مع الاعتراف بالاختلافات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وكان لكل منها آثار مختلفة، اعتمادًا أيضًا على السوق المرجعية (المحلية أو الأجنبية). وعلاوة على ذلك، هناك عنصر مهم آخر من الآثار المختلفة يتعلق بالقطاع غير الرسمي. حيث تشير تقارير مختلفة إلى أن الشركات العاملة في العمل غير الرسمي هي التي واجهت عواقب أقسى فيما يتعلق بالجائحة. الهدف من هذا الفصل أيضًا هو تسليط الضوء على أي مشاكل حرجة تمت مواجهتها في تطبيق استراتيجيات احتواء الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق.

سيحتوي الفصل الرابع والأخير على دراسة الحالة، أي الدراسة الاستقصائية النوعية التي أجريت في شركة النسيج المغربية رضا جينز (Rida Jeans) والمقابلة مع الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل. من المعلومات التي تم الحصول عليها خلال هذه المقابلات، سيتم وضع تحليل مقارن مثير للاهتمام، والهدف من ذلك هو تسليط الضوء على

- (1) الإجابات على السؤال الرئيسي في جميع المقابلات: هل أنتم راضون عن الطريقة التي تم التعامل بها مع الوضع وعن المساعدات المقدمة من الحكومة؟
- (2) القيود التي أبرزتها الأطراف فيما يتعلق باستراتيجية الحكومة.
- وستختتم الأطروحة بملخص للنتائج الرئيسية للبحث، والقيود التي فرضها البحث، ومقترحات للبحث المستقبلي.

Introduzione

I. Contesto generale

La pandemia di Covid-19 ha segnato inevitabilmente la nostra storia moderna, specialmente per le sue conseguenze multisettoriali a livello globale. L'interconnessione che caratterizza la nostra modernità rappresenta anche una delle concause della diffusione della stessa pandemia.

Dal punto di vista economico, la peculiarità è che le sue implicazioni evidenziano una forte interdipendenza sia tra i diversi settori che tra i diversi paesi del mondo. Ciò ha fatto sì che la domanda e l'offerta, motori della nostra economia, si bloccassero all'unisono per un certo periodo, provocando dei danni inaspettati. Questo è anche il caso del Marocco che, come afferma la Banca Mondiale (2020: 3), con il Coronavirus ha vissuto la prima forte recessione economica dal 1995.

La presente tesi si propone di esplorare gli effetti della pandemia sul settore industriale tessile e dell'abbigliamento nel paese. Esso rappresenta una parte importante dell'industria marocchina, maggiormente dedicata all'export (con un valore delle esportazioni di 12.090 miliardi di dirham nel primo trimestre del 2023- *Office des Changes Marocain*, 2023: 2), e offre lavoro ad una fetta rilevante di popolazione, nella maggioranza donne. Il settore tessile e dell'abbigliamento è un esempio calzante dell'interrelazione settoriale e internazionale, poiché perfettamente inserito nella catena globale di approvvigionamento, di cui ne rappresenta un anello importante, quello del *mid-stream*, ovvero la parte vera e propria di produzione del prodotto.

Una volta delineato il settore industriale tessile e dell'abbigliamento marocchino, l'approccio adottato dalla tesi sarà quello di analizzare le sfide affrontate dall'economia marocchina e dal settore, in seno alla pandemia di Coronavirus. Lo scopo è quello di comprendere, inoltre, se le strategie di ripresa economica intraprese dal governo marocchino siano state sufficienti a sostenere il settore, sia per ciò che concerne le attività, come le aziende, sia i lavoratori, formali e no, e di evidenziarne le eventuali criticità.

II. Rassegna critica della letteratura

Per ciò che concerne le ricerche precedenti basate su dati qualitativi riguardanti il contesto delle industrie tessili e dell'abbigliamento marocchine, sono rilevanti quelle di Martinez (2016), Cairoli (1998-1999) e Rossi (2011). Queste indagini sul campo, oltre ad

essere più vaste rispetto al caso studio qui presente, hanno un taglio prettamente sociale e di genere, si concentrano in particolar modo sul ruolo della donna all'interno delle aziende tessili, della loro "conformazione" sociale (classe sociale, età, stato civile) e della loro considerazione da parte della società marocchina. Pongono l'attenzione anche sulle loro condizioni di lavoro e sui loro tentativi di rivendicazione e di come il lavoro possa fungere da catalizzatore di un miglioramento sociale ("*social upgrading*") o il contrario.

Il presente caso studio anche se tenta di delineare le caratteristiche generali delle lavoratrici intervistate, concentra la sua attenzione sulle informazioni riguardanti la questione del Covid, tentando di comprenderne le diverse sfaccettature da più punti di vista (lavoratori, amministrazione, sindacato).

III. Metodologia e obiettivi della ricerca

Per condurre questa ricerca è stato adottato un approccio metodologico misto, basato su un'analisi sia quantitativa che qualitativa. L'idea di svolgere una ricerca qualitativa sul campo deriva dall'interesse nel portare all'interno di questa tesi una storia vera, un'esperienza vissuta in prima persona da azienda e lavoratori, sentendo le loro opinioni, così che, se pure in piccolo, essa potesse dare voce a chi non avrebbe mai pensato di averla.

Per l'analisi quantitativa, i dati statistici ufficiali utilizzati provengono principalmente da fonti governative, quali il Ministero dell'Industria e del Commercio marocchino o il Ministero dell'Economia e delle Finanze, di particolare rilevanza l'AMITH, l'*Association Marocaine du Textile e de l'Habillement*, associazione marocchina volta a promuovere il settore, ed anche le indagini dell'*Haut Commissariat au Plan*, agenzia governativa di pianificazione economica e sviluppo del paese. Oltre a queste fonti, gli altri dati provengono da grandi organizzazioni internazionali quali Banca Mondiale, Fondo Monetario Internazionale, Organizzazione Internazionale del Lavoro e diversi istituti di ricerca. Nella letteratura esistente consultata riguardo al Covid in Marocco, alle conseguenze su questo settore e alle azioni governative, non vi è una ricerca o analisi finalizzata a comprendere come questi aiuti abbiano impattato la popolazione, se siano stati efficaci e abbiano soddisfatto i cittadini, o se siano risultati insufficienti, quali siano stati i loro limiti e se rappresentino solo un altro modo per il governo di ottenere fondi internazionali.

L'analisi qualitativa, invece, riguarda delle indagini condotte attraverso delle interviste semi-strutturate (per un totale di dieci interviste) presso un'azienda tessile di Temara,

cittadina prettamente industriale a pochi chilometri dalla capitale Rabat. Queste interviste si sono svolte nella sede dell'azienda stessa, a maggio 2023 e gennaio 2024, ed hanno visto protagonisti sia il direttore dell'azienda, sia un piccolo gruppo di lavoratrici formato da otto donne. La ricerca si è poi allargata presso il sindacato marocchino *Union Marocaine du Travail* (UMT), nella sede regionale Rabat-Salé-Kenitra che si trova a Rabat, dove è stato intervistato il Segretario Generale dell'UMT.

L'obiettivo di questo caso studio è analizzare un esempio reale di azienda tessile e dell'abbigliamento marocchina che ha affrontato le implicazioni della pandemia di Covid del 2020. Esso si propone di portare all'attenzione l'opinione di amministrazione e lavoratori riguardo questa tematica, tentando, se pur in piccolo, di ricostruire l'esperienza vissuta dagli stessi. Lo scopo principale è, inoltre, quello di comprendere, attraverso una ricerca con metodologia qualitativa, la loro opinione riguardo l'efficacia delle misure adottate dal governo per contenere i danni della pandemia e per sostenere sia la popolazione che le imprese. Per avere un'idea più generale della situazione del settore nella regione di Rabat-Salé-Kenitra, l'inchiesta è stata portata avanti anche nell'ufficio centrale dell'UMT, l'*Unione Marocaine du Travail*, uno dei più importanti sindacati marocchini.

La ricerca ha tentato di porre luce anche sulla questione dell'informalità nel settore industriale tessile, del suo impatto a livello locale, sia dal punto di vista del sindacato che da quello dell'azienda.

Lo svolgimento della ricerca, ovvero delle interviste, si è sviluppato in diversi momenti: c'è stato un primo momento (maggio 2023) di esplorazione di Temara e delle diverse zone industriali poiché, come anticipato, non vi sono molte informazioni fruibili su internet. Una volta individuate delle aziende, è stato eseguito un primo giro di interviste a diverse imprese della zona, con domande molto generali sull'azienda stessa (tipo di produzione, numero di impiegati, mercato di destinazione) e rispetto alla questione del Covid. In questo contesto sono state ottenute le informazioni generali riguardo l'azienda Rida Jeans.

In un secondo momento (gennaio 2024) è avvenuta una lunga intervista con il direttore dell'azienda, in cui sono state trattate tematiche più precise riguardo al periodo della pandemia, ai danni subiti in quel contesto, all'azione del governo e i suoi aiuti. Sono state poste anche domande sul ruolo del *fast fashion* e sulla presenza del settore informale nella zona e, in particolare, nel settore tessile. In questo contesto sono state portate avanti anche delle prime interviste con le lavoratrici, a cui se ne sono aggiunte altre successivamente, per

un totale di otto donne.

Come detto in precedenza, le domande sono ruotate attorno alla tematica della pandemia di Covid in Marocco. In particolare, attraverso l'intervista con il direttore dell'azienda si è tentato di comprendere l'ammontare dei danni economici subiti dalla stessa in quel periodo, se ce ne fossero stati, e della reazione dell'azienda. Inoltre, si è prestata particolare attenzione alla sua opinione riguardo al programma *Damane Oxygène*, programma governativo di sostegno alle imprese private, nel caso in cui l'azienda vi avesse preso parte, e anche del supporto ai lavoratori, ma, soprattutto, al loro livello di soddisfazione nei confronti di queste misure.

Al contempo, lo scopo delle domande alle lavoratrici era quello di comprendere, dopo aver constatato che tutte le lavoratrici intervistate fossero regolarmente assunte, il loro grado di soddisfazione nei confronti di questo lavoro e dell'azienda stessa. Oltre questo, l'intervista era incentrata sulla loro esperienza nel periodo della pandemia e sulla loro opinione riguardo il supporto ricevuto, nel caso ci fosse stato, da parte dell'azienda e/o del governo.

Infine, tramite l'intervista al segretario generale del sindacato UMT si è tentato di comprendere, in generale, l'andamento delle mobilitazioni operaie nel contesto della pandemia, oltre che dell'impatto della stessa da un punto di vista dell'occupazione e della chiusura delle aziende, così come dell'efficacia delle strategie governative in seno al periodo di crisi del 2020.

La ricerca è stata condotta, dunque, presso la sede dell'azienda Rida Jeans e quella del sindacato. Le interviste con il direttore dell'azienda e con il segretario generale sono state svolte in lingua francese (e riportate, in lingua, nell'appendice¹) mentre quelle con le lavoratrici² in *darija* marocchina, fatta eccezione di una, che è stata in italiano. Queste interviste sono state svolte durante le ore di pausa pranzo delle impiegate; in particolare, le prime (tre) sono state più puntuali, avendo avuto la possibilità di porre le domande previste mentre le seconde (cinque) sono state più informali, facendo domande generali a piccoli gruppi di lavoratrici.

Questa ricerca presenta dei limiti: anzitutto, l'esiguità del campione, ovvero otto lavoratrici di una sola azienda tessile, non può essere ritenuto rappresentativo di tutto il

¹ Vedi A.2 e A.3 in Appendice.

² Vedi A.1 in Appendice.

settore, può però delineare uno spaccato, seppur piccolo, di una determinata sottocategoria interna al settore. Come detto, infatti, l'azienda Rida Jeans si colloca nelle fila di aziende grandi, formali, produttrici per l'esportazione, che, come si è visto, presentano delle peculiarità a sé stanti. Un ulteriore limite, soprattutto per la parte delle domande alle lavoratrici, è il divario linguistico che non ha permesso lo svolgimento delle interviste in maniera fluida, non riuscendo a farle sentire totalmente a proprio agio, oltre il fatto che si sono svolte all'interno del contesto lavorativo. Con ciò non si sottintende che, in condizioni differenti, le lavoratrici avrebbero fornito opinioni diverse, ma che, semplicemente, l'indagine si sarebbe potuta arricchire di ulteriori considerazioni inerenti alla loro esperienza.

Lo scopo di quest'indagine, ai fini della tesi, è quello di far trasparire una prospettiva dal basso che, seppur limitata, possa suggerire la realtà della situazione vissuta dai cittadini marocchini, di cui non esistono molte testimonianze.

IV. Struttura della tesi

Il presente lavoro è suddiviso in tre capitoli, ognuno dei quali ricostruisce un tassello dell'evoluzione e delle peculiarità del settore tessile e dell'abbigliamento marocchino, necessari per comprendere la situazione legata alla pandemia di Covid-19.

In particolare, il primo capitolo tratterà del ruolo del settore all'interno dell'economia marocchina, dalla sua nascita fino ai giorni nostri. Ne verranno sottolineati i dati macroeconomici e il ruolo del Marocco nella *Global Value Chain* del tessile e di come il *fast fashion* abbia avuto un impatto sul settore. Particolare attenzione sarà dedicata all'analisi delle caratteristiche del lavoro informale in riferimento al settore tessile e all'impatto su di esso.

Il secondo capitolo ripercorrerà l'evolversi delle azioni del governo volte allo sviluppo del settore e analizzerà gli accordi commerciali che ne hanno caratterizzato la crescita, dal 1974 con l'Accordo Multifibre al periodo della pandemia con il *Plan d'Acceleration Industrielle (2014-2020)*. Per comprendere anche la distribuzione geografica del settore risulta fondamentale l'analisi delle *Free Trade Zones* presenti sul territorio. Inoltre, verranno analizzati i momenti di crisi vissuti dall'economia marocchina e dal settore tessile, ponendo l'attenzione sull'andamento delle esportazioni dello stesso (dal 2000 al 2021).

Il terzo capitolo si concentrerà su una crisi in particolare, quella causata dalla pandemia di Covid-19 e, in particolar modo, di come sia stata vissuta dal Marocco. Ne verranno analizzate sia le implicazioni sociosanitarie sia quelle più prettamente economiche. Il focus centrale sarà,

infatti, sulle conseguenze per il settore tessile e sulle azioni intraprese dal governo per sostenere aziende e lavoratori, come la creazione del Fondo Speciale per la Gestione della Pandemia di Coronavirus, i programmi di redistribuzione di denaro per la popolazione e quelli di supporto alle aziende. Verranno analizzate le caratteristiche delle tipologie di aziende tessili più colpite dal settore, riconoscendo le differenti peculiarità tra microimprese, piccole e medie imprese e grandi imprese. Ognuna di esse, infatti, ha avuto delle implicazioni differenti, anche in base al mercato di riferimento (locale o estero). Un ulteriore elemento chiave delle diverse conseguenze riguarda l'informalità, poiché vari rapporti evidenziano come le aziende implicate nel lavoro informale siano quelle che hanno affrontato conseguenze più dure in relazione alla pandemia.

Infine, quest'ultimo capitolo conterrà anche il caso studio ovvero l'indagine qualitativa svolta presso l'azienda tessile marocchina Rida Jeans e l'intervista con il Segretario Generale dell'UMT. Dalle informazioni ricavate nel corso di queste interviste si svilupperà un'interessante analisi comparativa il cui scopo è quello di porre in evidenza:

- 1) Le risposte al quesito principale di tutte le interviste: sei soddisfatto di come sia stata gestita la situazione durante la pandemia e degli aiuti da parte del governo?
- 2) I limiti evidenziati dalle parti riguardo la strategia governativa.

La tesi si concluderà con una sintesi dei principali risultati ottenuti dalla ricerca, i suoi limiti e suggerimenti per ricerche future.

Indice delle Figure

Figura 1.1 Tasso di disoccupazione in Marocco (percentuale) dal 1995 al 2022.	19
Figura 1.2 Numero di aziende e valore degli investimenti nella TFZ dal 1999 al 2009.....	20
Figura 1.3 Percentuali occupazione per settore di attività nel 2010 nella TFZ.....	21
Figura 1.4 Evoluzione della partecipazione del Marocco nella GVC- 1995-2008	23
Figura 1.5 Catena Globale di Produzione dell'industria tessile	24
Figura 1.6 Panoramica del mercato del lavoro marocchino (2018)	28
Figura 1.7 Panoramica della legislazione e della regolamentazione della protezione sociale per tipologia di lavoratore	33
Figura 2.1 Rapporti commerciali del Marocco 2000 e 2009.....	43
Figura 2.2 Copertina Plan d'Accélération Industrielle	48
Figura 2.3 Andamento esportazioni del settore T&G dal 2000 al 2021	53
Figura 2.4 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2005-2007.	56
Figura 2.5 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2007-2009.	59
Figure 2.6 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2010-2014	64
Figura 3.1 Casi di Covid-19 registrati in Marocco tra marzo 2020 e agosto 2021	71
Figure 3.2 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2019-2021.	76
Figura 3.3 Diminuzione del PIL ogni settimana in Marocco dal 17 marzo al 25 giugno 2020.	77
Figura 3.4 Vulnerabilità economica regionale a causa delle misure di lockdown in Marocco	78
Figura 3.5 Timeline delle risposte del governo marocchino alle implicazioni economiche della pandemia	85
Figura 3.6 Motivazioni legate alla difficoltà di accesso agli aiuti pubblici (in percentuale). ..	92

Capitolo Primo: L'evoluzione del settore tessile e dell'abbigliamento marocchino

1.1 Introduzione

Nel contesto dell'analisi delle implicazioni della pandemia di Covid-19 sul settore industriale tessile e dell'abbigliamento marocchino, risulta peculiare comprendere le caratteristiche del suddetto settore in relazione al comparto industriale e all'economia marocchina. Questo primo capitolo si propone di ripercorrerne l'evoluzione e di analizzarne gli elementi principali.

Inizialmente, il capitolo si concentrerà sull'analisi dei dati macroeconomici relativi al settore, riprendendo poi le fasi iniziali dell'evoluzione dell'economia marocchina sin dall'indipendenza, in particolar modo la fase delle riforme neoliberali. È grazie o a causa di esse, infatti, che il Marocco si è aperto all'economia globale, ai mercati internazionali, entrando a far parte della cosiddetta catena di approvvigionamento globale. Verrà analizzata, proprio per questo, la posizione dello stato marocchino all'interno di questa catena e, in particolar modo, la posizione dell'industria tessile in relazione al *fast fashion model*, che ne ha determinato delle caratteristiche ben precise.

In seguito, verrà evidenziato il ruolo del settore informale nell'economia marocchina e, in particolare, delle imprese informali operanti nell'industria del T&G (*Textile & Garments*- Tessile e abbigliamento). Infine, verrà fornita una panoramica sul mercato del lavoro marocchino e il ruolo della protezione sociale nei contesti lavorativi, ponendo l'attenzione sui rischi per i lavoratori informali.

1.2 Il ruolo del settore oggi in Marocco

Il comparto tessile e dell'abbigliamento in Marocco assume un ruolo di notevole rilevanza all'interno del contesto economico nazionale da diversi anni, con un impatto significativo sulle entrate, gli investimenti interni ed esteri e sull'occupazione. I dati più recenti forniti dal Ministero dell'Industria marocchino delineano chiaramente la sostanziale contribuzione di questo settore all'ecosistema economico del paese. Come evidenziato nel rapporto pubblicato nella newsletter dell'*Association Marocaine du Textile et de l'Habillement*- (AMITH, 2020: 25), esso:

- Rappresenta il 5% della produzione industriale complessiva.
- Costituisce il 27% del totale dell'occupazione, coinvolgendo 156.648 lavoratori formalmente assunti.

- Contribuisce al 7% del Valore Aggiunto (VA) industriale, equivalente a 1,6 milioni di dollari, secondo il Policy Center of the New South (2022:22).
- Genera un valore di 1,5 milioni di dollari nel 2023 in esportazioni, segnando il livello più elevato degli ultimi sette anni.

L'analisi di tali dati sottolinea la notevole importanza economica del settore T&G marocchino, la cui crescente influenza è evidenziata non solo dal suo contributo alle entrate e all'occupazione del paese, ma anche dalla sua rilevanza nel contesto globale delle esportazioni tessili.

Sin dagli anni '60, il governo marocchino ha sostenuto in modo sostanziale lo sviluppo del settore industriale, culminando nella rapida diffusione di rilevanti centri manifatturieri. Tra questi, spiccano i centri industriali di Fes, Tangeri (punto strategico sia per la sua prossimità alla Spagna sia per la presenza di zone di libero scambio e zone economiche speciali nell'area), Casablanca e Rabat-Salé-Kenitra. La spinta del governo ha avuto un impatto notevole sulla crescita e sulla diversificazione del settore, consolidando la sua posizione chiave nell'ambito dell'industria nazionale. In questi ultimi anni, sia il Marocco che altri paesi dell'area del Nord Africa e Medio Oriente (comunemente nota come area MENA), hanno sperimentato notevoli mutamenti dal punto di vista economico, parallelamente a significativi sviluppi politici. In campo economico, molti di questi Stati hanno attraversato una transizione significativa da una fase caratterizzata da un forte Statalismo, manifestatosi negli anni '60 con un accentramento del settore economico e industriale nelle mani dello Stato, comportando conseguenze di rilevanza economica e politica, ad una fase di neoliberalismo economico.

Infatti, tali paesi, tra il 1980 e il 1990, hanno intrapreso una fase di riforme neoliberali, quali i Pacchetti di Aggiustamento Strutturale (*Structural Adjustment Programs – SAP*), imposti dalla Banca Mondiale (BM) e dal Fondo Monetario Internazionale (FMI). Queste riforme hanno determinato l'apertura verso i mercati internazionali, la privatizzazione di settori chiave dell'economia e riforme volte ad attrarre investimenti esteri. Questa transizione, pilotata da BM e FMI, è avvenuta in cambio di aiuti economici di questi enti internazionali finalizzati a risollevarne la situazione economica inseguito alla precedente fase di statalismo. Come evidenziano Zimni e Bogaert (2009), a seguito dell'indipendenza dal colonialismo francese (1956), in realtà, il Marocco non ha subito la stessa “ondata” di statalismo, in cui lo Stato avrebbe avuto il ruolo di principale datore di lavoro nonché gestore del comparto economico/industriale. Al contrario, il Re Hassan II ha optato per un sistema economico liberale ma controllato, puntando su una “*marocchinizzazione*” dell'economia, attraverso un

grande sostegno al settore privato e richiedendo obbligatoriamente alle aziende di impiegare una maggioranza di cittadini marocchini. L'obiettivo era quello di accentrare nelle mani di pochi il potere economico del Paese, in modo tale da garantirsi da questi stessi la legittimazione e il supporto al governo³, facendoli entrare nel *makhzen*⁴ del Re. L'insostenibilità da parte del governo di questo tipo di economia e industria semi-statalizzata, ovvero controllata dall'interno, non ha tardato ad arrivare, per cui, nel 1983, anche il Marocco si è rivolto ai grandi enti internazionali quali Banca Mondiale e Fondo Monetario Internazionale per ricevere aiuti e uscire dalle difficoltà economiche. Tale situazione è stata ulteriormente accentuata dal crollo delle entrate derivanti dalle esportazioni di fosfati (*Ibidem*).

La diretta conseguenza degli aiuti economici da parte di questi enti è stata la richiesta di apportare profondi cambiamenti nel sistema economico del paese. Questo è avvenuto non soltanto in Marocco, ma in tutti gli Stati arabi e non che si sono rivolti ad essi. Secondo il loro punto di vista, tali riforme risultavano necessarie per migliorare la prestazione economica del paese e per integrarlo in modo più efficiente nel mercato globale. Quello che vari studiosi, tra cui Bogaert (2009) e Hanieh (2015), hanno messo in luce, contrapponendosi alla narrazione propugnata da tali enti internazionali che sottolineava i numerosi vantaggi di questa apertura e di questi cambiamenti, è che gli effetti reali si sono discostati dalle aspettative avanzate. Infatti, la riduzione dell'intervento governativo nell'economia si è tradotta in una diminuzione dei sussidi economici alla popolazione, inclusi quelli destinati ai beni di prima necessità. Parallelamente, ciò ha comportato un taglio alla spesa pubblica e una riduzione degli investimenti in settori importanti come la sanità pubblica e l'istruzione, scatenando anche una fase di mobilitazioni popolari e scioperi (Paciello, 2018: 96).

Risulta evidente che queste riforme non hanno contribuito a migliorare le condizioni della popolazione, soprattutto delle fasce più vulnerabili che dipendono dagli aiuti governativi (*Ibidem*). È particolarmente rilevante evidenziare che i benefici derivanti dai nuovi investimenti esteri sono stati monopolizzati esclusivamente da una ristretta élite, composta dalla nascente classe media e da imprese private controllate dallo stesso governo, le quali hanno instaurato relazioni economico-commerciali con importanti investitori stranieri. Zemni

³ Legittimità che cominciava a vacillare già dai primi anni '70, testimoni i due colpi di stato contro il re Hassan II nel 1971 e 1972 (Joffe, 1988: 210).

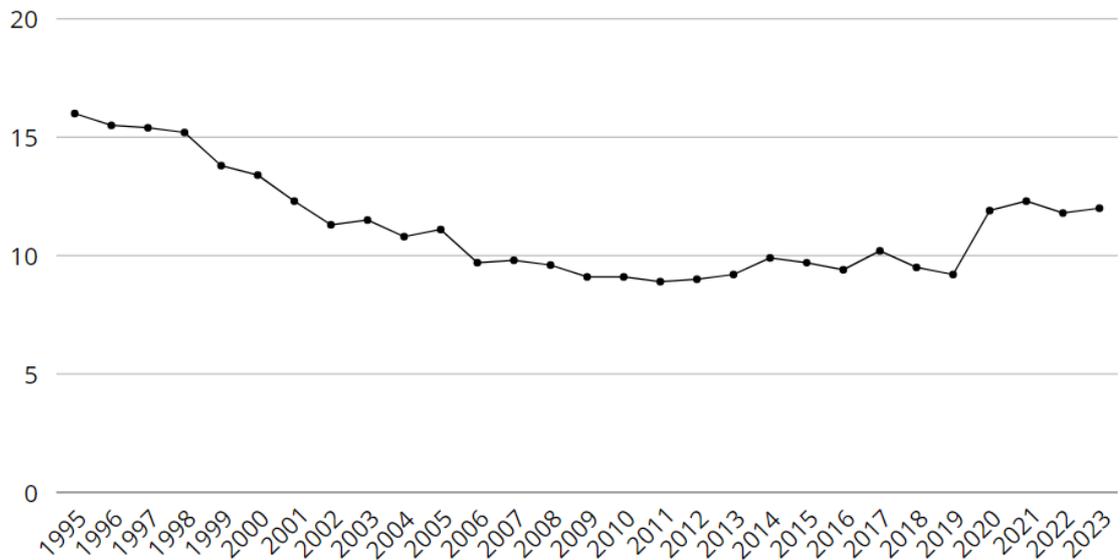
⁴ Con *makhzen*, in riferimento al sultanato pre-indipendenza, si intende il sistema di alleanze del Re, che comprende élite politiche, economiche e religiose (*Ibidem*, 209)

e Bogaert (2009) sottolineano, dunque, come la spinta nel rendere le normative sull'occupazione più flessibili per i datori di lavoro (prevista nei PAS), abbiano inevitabilmente peggiorato la condizione della classe operaia marocchina. Tra queste disposizioni troviamo l'eliminazione dei sussidi statali e della protezione sociale dei lavoratori di tutti i settori, come ad esempio il salario minimo, ed altre normative volte alla facilitazione delle procedure di licenziamento da parte delle aziende. In questa situazione, molti lavoratori si sono ritrovati obbligati ad accettare lavori spesso retribuiti in modo insufficiente e privi delle tutele fondamentali previste dalla legislazione del lavoro. Queste occupazioni mancano di elementari garanzie come orari di lavoro stabiliti, con il rispetto del limite giornaliero di ore lavorative, concessione di ferie e congedi, condizioni di lavoro dignitose, e la stipulazione di contratti regolari.

Inoltre, come è possibile osservare dalla Figura 1.1 del FMI (2005), che traccia l'andamento del tasso di disoccupazione della popolazione marocchina dal 1995 al 2022⁵, notiamo come questo sia andato via via abbassandosi fino a raggiungere la percentuale più bassa nel 2011 (8,9%). Per cui, analizzando le percentuali fino alla fine degli anni '90, è intuibile comprendere come l'applicazione dei PAS non abbia aiutato a ridurre il tasso nell'immediato, essendo le percentuali più alte, complice la diminuzione dei posti di lavoro nel settore pubblico. Saranno, infatti, successivamente, altre strategie del governo a migliorare il tasso di disoccupazione o il cui scopo, in generale, sarà quello di promuovere lo sviluppo del settore (come si vedrà al paragrafo 2.3).

⁵ È importante ricordare che questi dati sono in riferimento solamente a chi è attivamente in cerca di lavoro e non ce l'ha, ma non registrano chi ha rinunciato a cercare lavoro pur volendo lavorare (effetto scoraggiamento).

Figura 1.1 Tasso di disoccupazione in Marocco (percentuale) dal 1995 al 2022.



Fonte: www.imf.org/en/Countries/MAR (ultima consultazione: novembre 2023)

Risulta evidente, dunque, che la popolazione non abbia goduto particolarmente di questi aggiustamenti, e che sia diventata sempre più povera e disoccupata. È peculiare notare come, al contempo, ci sia stato un aumento di tutte quelle categorie di lavori che richiedono manodopera a basso costo (Bogaert e Zemni, 2009: 94), a discapito dei cittadini diplomati e laureati che, paradossalmente, hanno riscontrato difficoltà a trovare lavoro, risultando “progressivamente emarginati” in favore di una “informalizzazione delle relazioni di lavoro” (Paciello, 2018: 93).

Il Marocco si apre, in questo modo, agli investimenti stranieri e alla relativa privatizzazione di attività commerciali, alla globalizzazione e all’ingresso delle sue industrie nelle *Global Production Chain*. È evidente che anche il settore industriale tessile e dell’abbigliamento marocchino è stato toccato da queste riforme, godendo soprattutto dell’arrivo di capitale straniero, incentivato dalla creazione di aree di libero scambio (*Free Trade Zones/FTZ*) derivanti dai molteplici accordi economici con l’Unione Europea e non solo, stipulati a partire dal 1974 con l’Accordo Multifibre. Nel secondo capitolo verranno analizzati i succitati accordi, specifici per il settore T&G.

Questo settore, infatti, ha acquisito il suo peso nell’economia marocchina grazie allo stretto legame con gli investitori e imprenditori europei, i quali hanno visto nel Marocco un punto strategico di produzione, potendone sfruttare una manodopera a basso costo ma con una certa formazione di qualità, la vicinanza all’Europa (basti infatti pensare che la zona

industriale di Tangeri⁶, nel nord del Marocco, a pochi chilometri di mare dal sud della Spagna, è quella dove sono presenti più zone di libero scambio rispetto a tutte le altre città marocchine) e le agevolazioni finanziarie offerte dal paese per la produzione in queste aree economiche speciali. Sono proprio questi tre i punti centrali evidenziati dal sito ufficiale della “*Tanger Free Zone*” (TFZ)⁷.

La seguente tabella (Figura 1.2) è utile per comprendere lo sviluppo della *Tanger Free Zone*, necessario per avere un’idea del peso economico che rappresenta sull’economia marocchina, sia per ciò che concerne il PIL che per il tasso di occupazione. Nonostante non sia aggiornato è utile per comprendere la crescita esponenziale vissuta da questa zona di libero scambio. In 10 anni, infatti, il numero delle aziende al suo interno è aumentato di venti volte il numero iniziale (da 23 aziende nel 1999 a 479 in totale nel 2009). Allo stesso modo il valore degli investimenti, per anno, nel 2009 è quasi sei volte maggiore rispetto al 1999.

Figura 1.2 Numero di aziende e valore degli investimenti nella TFZ dal 1999 al 2009

Year	Number of enterprises created	Investment (in thousands of Moroccan dirham)
1999	23	166 350
2000	26	560 462
2001	34	700 478
2002	22	241 100
2003	19	469 970
2004	59	670 560
2005	44	320 050
2006	31	153 300
2007	99	1 202 130
2008	44	701 800
2009	78	929 800
Total	479	6116000

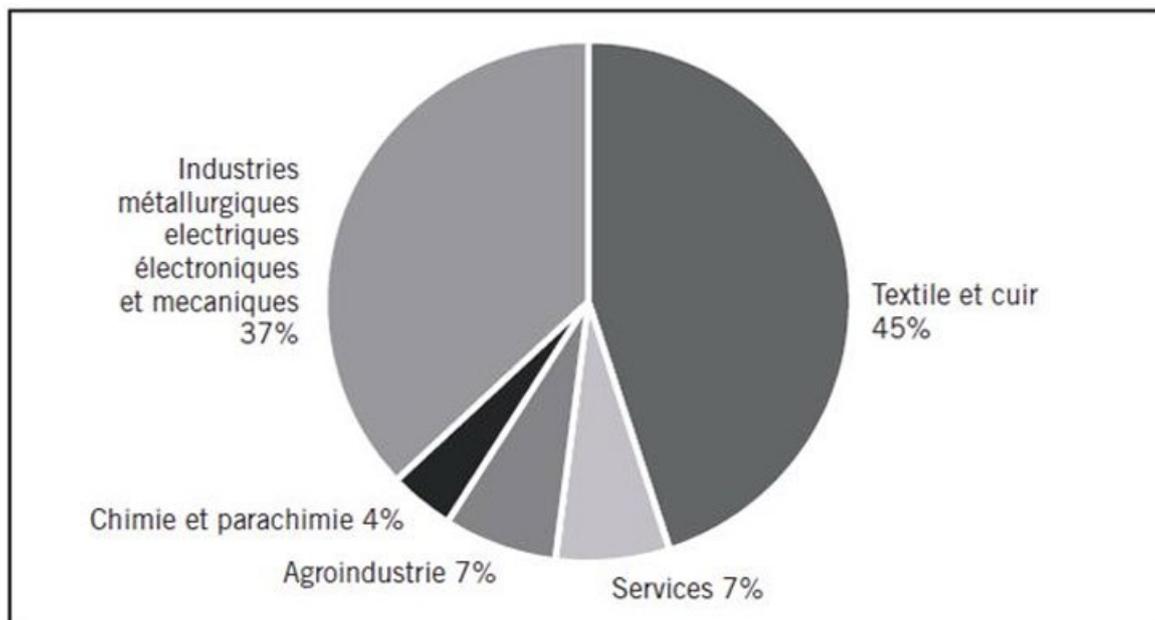
Fonte: World Free Zone Organization, 2010, p.9.

⁶ L’ “*Export Processing Zone of Tanger*”, di 345 ettari, la “*Tanger Free Port*” di 6 ettari, all’interno della Zona di libero scambio di Tangeri-Med, la “*Tanger Automotive City*” di 300 ettari, la “*Export Processing Zone of Melloussa*”, a pochi chilometri da Tangeri, di 1050 ettari, per un totale di 17 chilometri quadrati di Free trade zone. (World Free Zones Organization WFZO, 2012:5)

⁷ “*Strategic positioning, Investment incentive, Qualification of resources*” (tangerfreezone.com ultima consultazione: 23 novembre 2023)

Di queste aziende, quasi la metà lavorano nella produzione del tessile e dell'abbigliamento, come dimostra il seguente grafico (Figura 1.3).

Figura 1.3 Percentuali occupazione per settore di attività nel 2010 nella TFZ



Fonte: World Free Zone Organization, 2010, p.10.

Nel corso dell'intervista con il direttore dell'azienda tessile Rida Jeans di Temara, egli ha evidenziato l'importanza della zona franca di Tangeri per le esportazioni e per la produzione, soprattutto, di *fast fashion*, grazie alla sua vicinanza alla Spagna. Il problema riscontrato nel settore tessile a Tangeri è la manodopera: la qualità è nettamente inferiore rispetto a quella di Rabat o Casablanca ed, inoltre, è quasi totalmente femminile, poiché gli uomini preferiscono lavorare in altri settori come il traffico marittimo. Il direttore ha infatti affermato che spesso operai tessili della zona decidono di andare a Tangeri per sfruttarne le opportunità lavorative⁸.

1.2.1 L'ingresso dell'industria marocchina nella *Global Production Network* (GPN) e il ruolo del *Fast Fashion*

La manodopera a basso costo e, spesso, l'informalità, sono elementi rilevanti all'interno della catena globale delle merci (*Global Commodity Chain/GCC*) del cosiddetto *fast fashion* (*FF*), uno dei massimi prodotti della globalizzazione e della tendenza consumistica sviluppatasi negli ultimi vent'anni. Le caratteristiche dei capi *fast fashion*, infatti, sono l'economicità, la qualità medio-bassa (soprattutto dei materiali) e il fatto che

⁸ Vedi intervista A.2 in Appendice.

cambino molto in fretta, tanto che spesso i prodotti non rimangono in commercio più di uno o due mesi e vengono sostituiti da altri, adeguandosi alle nuove mode e ai nuovi *trend* del momento. Proprio per questi motivi, i punti principali della produzione per il *fast fashion* sono la velocità nella produzione e nel cambio di produzione (le mode variano molto in fretta), la velocità nella spedizione (per cui è importante che la produzione sia geograficamente vicina al mercato d'arrivo del prodotto) e, essendo una produzione ad alto impiego di manodopera più che di capitale, *conditio sine qua non* per introdurre nel mercato capi a basso costo è quello di pagare il meno possibile i lavoratori. È stato proprio questo a rendere l'industria marocchina appetibile per gli investitori stranieri.

Elemento centrale dello sviluppo economico globale, in particolar modo industriale e commerciale, è lo sviluppo della rete di produzione globale (*Global Production Chain-GPN*), ovvero sostanzialmente l'interconnessione tra imprese, organizzazioni e istituzioni ma non soltanto quelle coinvolte direttamente nella produzione. Essa, infatti, circostringe anche i fattori politici, sociali e culturali che la influenzano. È proprio grazie e/o a causa degli accordi economici, che spesso sottendono fini politici, che questa grande rete si è man mano sviluppata, fino a creare una forte intercomunicazione e, al contempo, codipendenza a diversi livelli (Gereffi et al., 2005: 80; Tokaltı, 2007: 24). Negli ultimi anni, diversi eventi hanno messo in luce la stretta interconnessione tra i vari paesi del mondo. Basti pensare al periodo della pandemia di COVID-19 o agli aumenti dei prezzi del grano e della farina nei paesi dell'area MENA al momento dell'inizio della guerra in Ucraina o la fluttuazione dei prezzi del gas. Questi esempi evidenziano la vulnerabilità delle catene di approvvigionamento globali e come gli eventi in un'area geografica possano avere impatti significativi su risorse cruciali come il cibo.

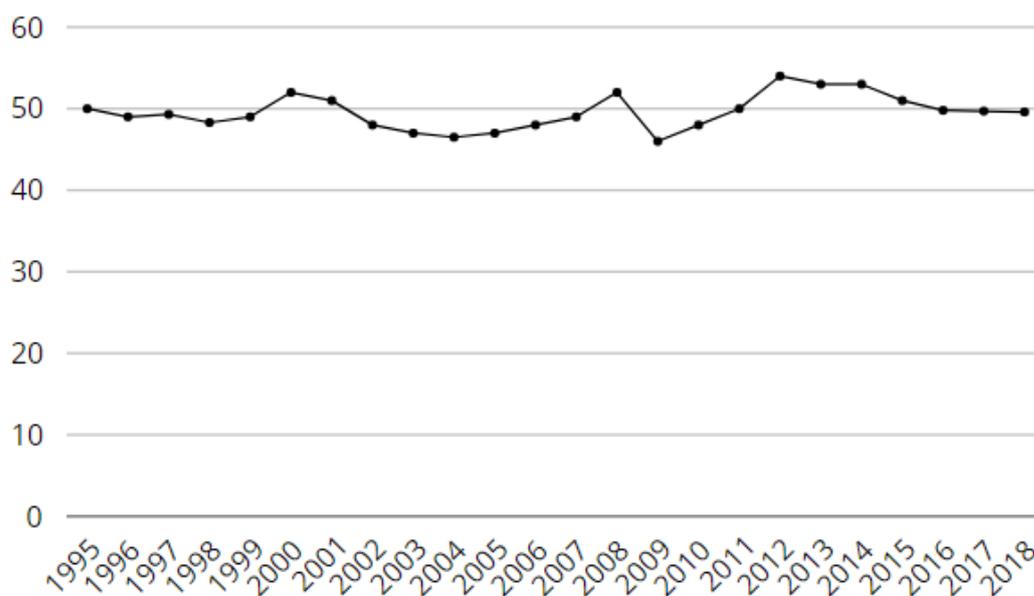
Le Catene Globali di Valore (*Global Value Chains/GVCs*) sono strettamente legate al concetto di GPN. Entrambi i concetti, infatti, sono importanti per comprendere come le merci vengano oggi prodotte e scambiate su scala globale e come i vari attori interagiscano in questa complessa rete di attività economiche.

La *Value Chain*, come definita da Gereffi e Fernandez-Stark (2011, cit. in Policy Center for the New South, 2022), corrisponde all'insieme delle attività che aziende e lavoratori attuano per portare un prodotto dalla sua ideazione all'uso finale e anche oltre. In questo modo, i prodotti acquistano del valore (economico) aggiunto. La *Global Value Chain* riguarda la frammentazione di questo insieme di attività, dunque della produzione, in paesi e aziende diversi, ognuno specializzato in una fase specifica del processo di produzione. Queste, dunque, si concentrano sul flusso di beni, servizi e informazioni, tra diverse imprese e paesi

lungo la catena di produzione, con l'obiettivo di massimizzare l'efficienza e ridurre i costi⁹. Si parla, dunque, di connessione tra l'integrazione del commercio e la disintegrazione della produzione (Feenstra, 1998, cit. in Gereffi, 2005).

Diversi sono i fattori che hanno portato alla nascita e alla diffusione delle GVC. Tra questi vi è la globalizzazione, intesa come l'apertura dei mercati internazionali con relativa riduzione delle barriere commerciali che hanno reso più conveniente il commercio tra paesi. Tra i fattori troviamo anche i progressi tecnologici per la gestione "a distanza" della produzione e, soprattutto, la competizione e la relativa pressione sui costi, che hanno spinto i produttori a cercare costi inferiori e maggiore efficienza della manodopera, arrivando a frammentare la produzione per questo motivo.

Figura 1.4 Evoluzione della partecipazione del Marocco nella GVC- 1995-2008



Fonte: Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) cit. in Policy Center of the New South 2022: 14.

In particolar modo, per quanto riguarda il settore industriale tessile e dell'abbigliamento, è stato Gereffi ad introdurre il concetto di *Global Commodity Chain*¹⁰ (GCC) (Gereffi, 1994 cit. in Rossi, 2010:53) per descrivere la catena di produzione degli articoli d'abbigliamento, dall'acquisto del cotone al capo finito (Policy Center for the New South, 2022).

⁹ Per comprendere bene come queste catene di valore globale vengano gestite, si rimanda all'articolo di Gereffi, Humphrey e Sturgeon, 2005.

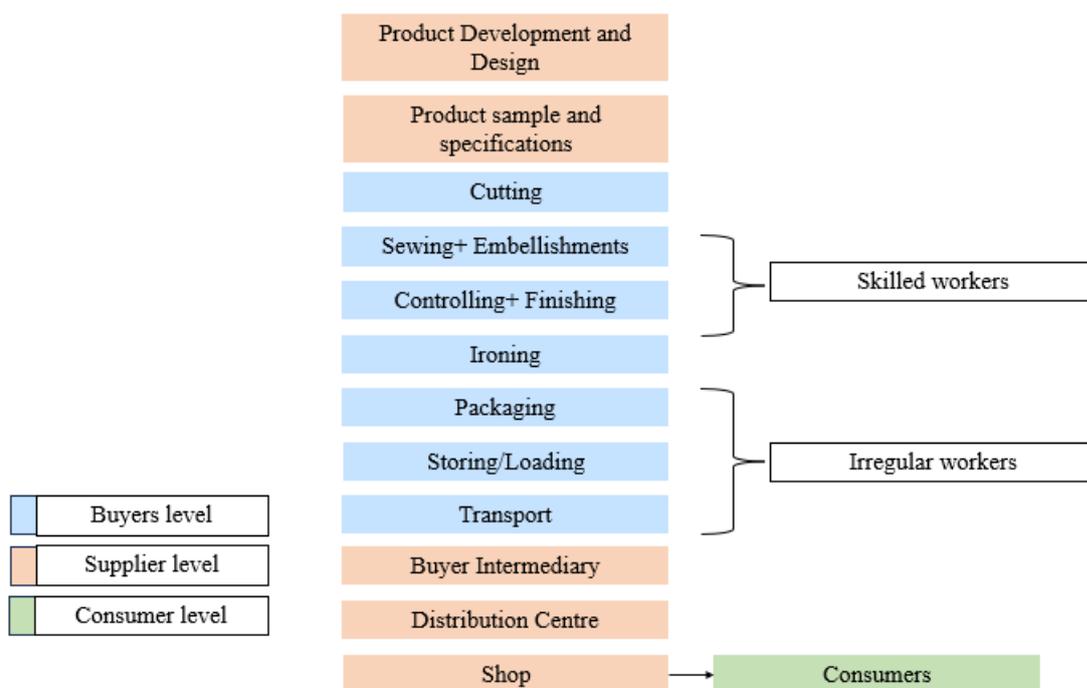
¹⁰ Con GCC si intende la catena di produzione di una specifica merce o categoria di merci.

Il concetto di GCC, infatti, è una prospettiva teorica che analizza la produzione e la distribuzione di merci su scala globale. Questa catena coinvolge diverse fasi, dalla produzione di materie prime alla fabbricazione, distribuzione e consumo finale del prodotto. Il concetto è spesso utilizzato per comprendere le dinamiche economiche e sociali globali legate alla produzione di beni.

La GPN del settore tessile e dell'abbigliamento (anche se questo stesso fenomeno accade anche per altre tipologie di produzioni e di prodotti) è, da un certo punto di vista, organizzata verticalmente, poiché l'input viene "dall'alto", ovvero dalle aziende di moda nonché investitori (per cui tutta la parte di concettualizzazione e design del prodotto avviene nel paese sede dei *brand*), per poi passare ai paesi dove avviene la produzione (spesso Paesi extra-UE/extra-USA, come il Marocco). Questi, dunque, da un punto di vista commerciale, hanno meno margini di contrattazione e ne sono dipendenti. Dall'altro però vi è alla base un tipo di struttura circolare di codipendenza, in quanto gli investitori stranieri sono inevitabilmente dipendenti dalla produzione in questi paesi.

Come schematizzato da Arianna Rossi (2010: 27), la Catena Globale di Produzione dell'industria tessile può essere divisa in questo modo:

Figura 1.5 Catena Globale di Produzione dell'industria tessile



Fonte: Rossi, 2010: 27.

Lo schema evidenzia come la parte di sviluppo e design, dunque l'ideazione del prodotto

e la parte di distribuzione nei negozi sia a carico delle aziende di moda (investitori), ovvero le fasi iniziali e finali della catena di approvvigionamento dei prodotti tessili. La fase centrale, invece, quella di produzione, è delocalizzata presso le aziende produttrici (come quelle marocchine).

Nello schema la ricercatrice evidenzia che una parte delle mansioni svolte dalle aziende produttrici è a carico dei lavoratori irregolari, poiché spesso parte del lavoro viene subappaltato ad aziende illegali, facenti parte dell'economia informale.

Questo è un fenomeno ormai conclamato, seppure nella letteratura non ci sono, per ovvi motivi, dati affidabili che riportano quanto effettivamente la parte di produzione informale sia estesa ed incisiva nel totale della produzione. È, dunque, necessario considerare il fatto che i dati ufficiali che riguardano questo settore (in particolar modo il numero di operai e di aziende) non sono mai totalmente attendibili. La tematica dei lavoratori informali verrà affrontata più dettagliatamente in seguito (v. paragrafo 1.3).

Il settore della moda veloce, *fast fashion*, di cui si è parlato prima, è strettamente legato al concetto di GCC. Il *fast fashion* è un modello di produzione e consumo di moda che si caratterizza, come accennato precedentemente, per la produzione rapida e la distribuzione di abbigliamento a prezzi accessibili e, soprattutto, è noto per la produzione su larga scala.

Punto focale del *fast fashion* è la Catena di Approvvigionamento Globale (*Global Supply Chain*). Il *fast fashion* ne dipende fortemente. Le materie prime possono provenire da diverse parti del mondo e il prodotto può passare attraverso diverse fasi di produzione e assemblaggio in luoghi diversi, prima di essere distribuito globalmente. La caratteristica fondamentale è la flessibilità della catena stessa.

Tra le conseguenze negative della catena di produzione per il *fast fashion* è necessario considerare l'impatto ambientale; infatti, la produzione su larga scala e la distribuzione globale nel settore del *fast fashion* possono avere un impatto significativo sull'ambiente, a causa dell'uso intensivo di risorse naturali e della generazione di grandi quantità di rifiuti di materiali non riciclabili.

Un'ulteriore conseguenza è la dipendenza dalla manodopera a basso costo, da cui il FF trae vantaggio, proprio perché è un'attività produttiva ad alta intensità di manodopera: il *fast fashion* sfrutta, infatti, i lavoratori che percepiscono salari bassi in diverse parti del mondo; basti pensare all'ondata di capi "*made in China*" che ha travolto l'Europa dagli inizi degli anni Duemila. Alla Cina, nel tempo, si sono affiancati sempre più paesi e, tra questi, anche alcuni del Maghreb come, appunto, il Marocco e la Tunisia.

Risulta evidente come la GVC del tessile e dell'abbigliamento è dominata e controllata dai grandi retailer, che sono gli unici che traggono effettivi guadagni dalle vendite di questi prodotti.

Come è riportato nello studio del Policy Center of the New South, la GVC del tessile in Marocco è dominata dal gruppo spagnolo Indetex (*Industria de Diseno Textil*), di cui "Zara" è la capofila (azienda fondata nel 1974 da Amancio Ortega Gaona)(Tokatli, 2007:21).

Se da una parte, dunque, l'apertura del Marocco alla globalizzazione, agli investimenti stranieri e ai mercati internazionali ha generato un incremento dei posti di lavoro, al contempo si è sviluppata una tendenza dell'industria tale da rendere necessario l'impiego di manodopera a basso costo e non istruita, in modo da avere catene di approvvigionamento "flessibili e collaborative" (Tokaltli, 2007: 24), chiamate anche "*rapid-fire*" supply chain o "*vertically integrated dash*" (Ferdows et al., 2004 in Tokaltly, 2007:30).

Ad ogni modo, la GSC "si lega" al Marocco tramite contratti di subappalto; spesso questi includono anche le piccole imprese, il lavoro a casa delle donne e, dunque, il lavoro informale (Policy Center of the New South, 2022:24). L'impatto sociale del lavoro all'interno di queste aziende dipende dalle condizioni di lavoro dell'operaio stesso, il quale può trovarsi in una situazione di formalità o informalità, sia all'interno delle società principali che nelle aziende subappaltate da esse (OFSE, 2012:9).

1.3 L'economia informale

Come già anticipato, l'economia informale è un fenomeno tanto complesso quanto diffuso al giorno d'oggi, anche se fortemente combattuto.

Innanzitutto, è peculiare notare come nella letteratura vengano spesso usati i termini "settore informale" e "economia informale" quasi indistintamente, in riferimento al contesto a cui ci si riferisce. In realtà il settore informale, di cui la definizione data dall'ILO nel 2019, è costituito da unità impegnate nella produzione di beni o servizi con l'obiettivo primario di generare occupazione e reddito per le persone interessate, esso è un sottoinsieme di imprese prive di personalità giuridica non costituite come entità giuridiche separate dai loro proprietari. (ILO, 2019: 156)

Il settore informale viene a sua volta diviso in due parti differenti, ovvero l'insieme delle attività facenti parte del mondo domestico e artigianale, da un lato, e dall'altro, l'insieme delle aziende facenti parte del mondo industriale che volontariamente evitano di sottomettersi alle regole della fiscalità e della sicurezza sociale (Belghazi, 2005:8).

Col tempo e con il propagarsi di questo fenomeno si è diffuso anche il concetto di economia informale, che l'ILO definisce come: “tutte le attività economiche di lavoratori o unità economiche che sono, per legge o in pratica, non coperte o insufficientemente coperte da accordi formali” (ILO, 2019:1).

Lund e Nicholson (2003:15) introducono il concetto di “lavoro informale”, direttamente collegato a quello di economia informale e ne distinguono due tipologie:

- lavoro autonomo in imprese informali, ovvero in piccole imprese non registrate; definizione che include: datori di lavoro, operatori autonomi e familiari lavoratori non pagati;
- lavoro pagato in impieghi informali (per imprese informali, imprese formali, famiglie o senza datore di lavoro fisso), tra cui: lavoratori occasionali o a giornata, lavoratori esterni all'industria, lavoratori non registrati o non dichiarati, lavoratori a contratto, lavoratori temporanei e part-time non protetti.

Queste definizioni sono, dunque, generali, e riguardano ogni tipo di lavoro illegale: dal venditore ambulante che non emette ricevute (per il primo caso) ai lavoratori di aziende tessili informali (per il secondo caso), ovvero quelle a cui vengono subappaltate parte della produzione delle aziende formali, per trarne principalmente vantaggi economici. Un altro caso di informalità molto diffuso nelle aziende tessili formali è la presenza di lavoratori invisibili, ovvero senza contratto. Si vedrà nel terzo capitolo come questa casistica abbia provocato dei problemi ai lavoratori informali nell'ottenimento dei sussidi governativi nel periodo della pandemia, rappresentando, in questo modo, un limite all'azione del governo.

Le motivazioni per cui si ricorre al lavoro e all'economia informale sono molteplici. Dal punto di vista dei lavoratori autonomi, dunque non dipendenti da un'azienda/impresa, il motivo principale è quello di risparmiare denaro non dovendo pagare le tasse sui prodotti/servizi e anche sui lavoratori loro dipendenti. Infatti, per ciò che concerne i datori di lavoro nell'economia informale, questi hanno diversi vantaggi economici in quanto, non essendo registrati, non devono pagare tasse né sui prodotti né sui lavoratori. Inoltre, non sono tenuti a versare contributi, ma, soprattutto, non devono garantire diritti primari, come precedentemente accennato, quali un salario equo, ore di lavoro adeguate, condizioni di lavoro consone. Ciò permette loro di mantenere un prezzo dei prodotti/servizi basso e rendersi più competitivi sul mercato.

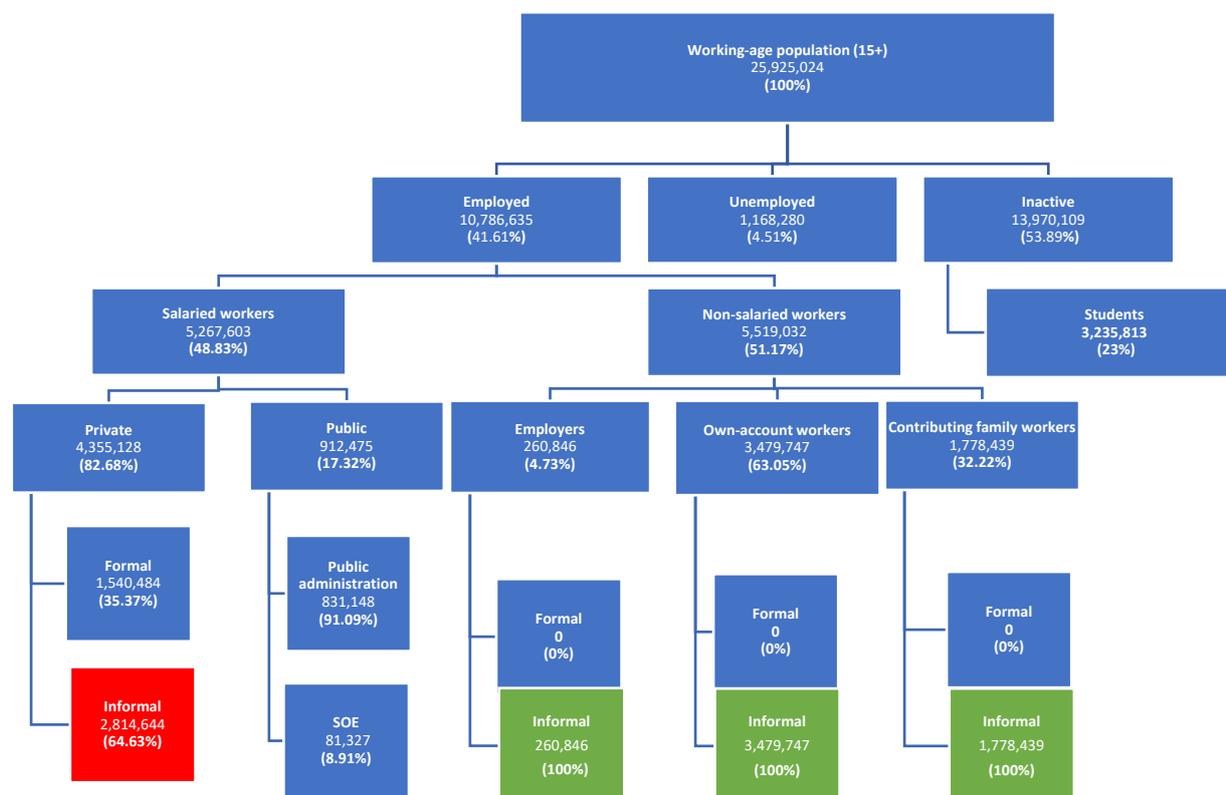
Al contempo, per i lavoratori dipendenti di imprese informali non si può parlare di vantaggi da questo tipo di lavoro. Spesso si tratta di persone povere e vulnerabili, non istruite, le quali trovano in questo settore l'unica possibilità di guadagno, costretti dalle loro condizioni socioeconomiche nel paese.

1.3.1 Dati sul lavoro informale in Marocco

I dati relativi al settore informale presenti in analisi e rapporti di enti internazionali, o anche di istituzioni locali, devono essere considerati dei dati parziali a causa della difficoltà di reperire informazioni complete e oggettive.

Con questo grafico (Figura 1.6) fornito dalla Banca Mondiale in collaborazione con il Policy Center of the New South (2020: 3) è possibile comprendere il framework del mercato del lavoro marocchino.

Figura 1.6 Panoramica del mercato del lavoro marocchino (2018)



Nota: per lavoratori non salariati si intendono i lavoratori autonomi, che sono coperti da leggi del lavoro diverse rispetto a quelle dei dipendenti salariati; infatti, questi ultimi sono obbligati a pagare i contributi della protezione sociale mentre i primi no. Per questo i lavoratori non salariati che non

pagano i contributi sono totalmente legali (celle verdi) mentre quelli salariati che non le pagano rientrano nell'economia informale (illegale- cella rossa).

Fonte: Banca Mondiale, 2020: 3.

Da questi dati si comprende che oltre il 60% dei lavoratori salariati nel privato rientra nell'economia informale, ovvero oltre due milioni di lavoratori che non pagano i contributi per la sicurezza sociale.

Inoltre, secondo un'inchiesta del 2019 dell'*Haut Commissariat au Plan* (in Banca Mondiale, 2020: 6), risulta che quasi l'80% dell'occupazione informale si trova all'interno di micro e piccole-medie imprese, mentre in quelle grandi (+100 dipendenti) risulta più difficile trovare lavoratori informali.

Questo argomento è stato trattato anche durante l'intervista con il direttore dell'azienda Rida Jeans, azienda tessile di Temara, con oltre 700 dipendenti. Il direttore, infatti, ha sottolineato la difficoltà di avere lavoratori informali per aziende formali, soprattutto grandi e che producono per il mercato estero. Dal suo punto di vista, la motivazione principale risiede nel controllo di audit esterni mandati dagli stessi clienti. Questi spesso, infatti, richiedono il rispetto di determinati standard di produzione e di condizioni di lavoro. Inoltre, lavorare per l'export e avere un mercato stabile (ovvero dei clienti di fiducia e fissi) sono elementi inversamente proporzionali al lavoro informale, col quale è impossibile creare una stabilità e sicurezza da questo punto di vista¹¹.

In realtà, i primi che ricorrono all'economia informale sono proprio le grandi aziende, in particolar modo di *fast fashion* che, per mantenere i prezzi dei prodotti bassi (elemento fondamentale di questo tipo di produzione), sfruttano una manodopera a basso costo informale, subappaltando il lavoro a piccole-medie imprese, appunto, illegali.

Il numero di donne nell'economia informale, da un punto di vista generale, è molto più basso rispetto a quello degli uomini (9% sul totale dei lavoratori informali) ma, considerando solo il settore industriale e dei lavori a domicilio, la percentuale femminile aumenta (23% per il primo e 60% per il secondo sui lavoratori informali occupati in questi specifici settori). In generale, il lavoro informale rappresenta il 77% dell'occupazione totale (PCNS, 2023: 9).

Per quanto riguarda il contributo del settore informale all'economia nazionale, questo nel

¹¹ Vedi intervista A.2 in Appendice.

2021 ha rappresentato il 30% del PIL del Paese (*Conseil Economique, Social et Environnemental*, 2021: 9).

Entrando più nel dettaglio, si stima che il lavoro informale rappresenti il 54% del lavoro all'interno del settore industriale tessile e dell'abbigliamento marocchino. In particolare, evidenzia come il settore informale interessi gran parte della popolazione attiva e occupata nell'industria tessile e dell'abbigliamento: questo riguarda oltre 200.000 persone impiegate in industrie informali.

1.3.2 Globalizzazione, femminilizzazione e le conseguenze sui lavoratori informali

Seppure si parli di una diminuzione della diffusione del settore informale nell'economia marocchina (ILO, 2022: 29), per ciò che concerne il settore industriale tessile ci sono alcuni fattori che, al contrario, ne evidenziano l'importanza, ben presente ancora oggi.

In questo contesto, infatti, è peculiare l'impatto del processo di globalizzazione dei sistemi produttivi e dell'introduzione e sviluppo delle catene globali di valore, ovvero della produzione dislocata di beni.

Ciò che puntano ad ottenere i *retailers* con la dislocazione della produzione nei paesi del sud del mondo, oltre lo sfruttamento dei vantaggi economici grazie a patti e accordi commerciali e a zone di libero scambio, è quello di trarre vantaggio da condizioni lavorative precarie e meno controllate rispetto ai loro paesi d'origine. Tra queste, ad esempio, vi è il salario minimo nazionale più basso (che implica salari più bassi ai lavoratori delle aziende subappaltate).

Queste condizioni, che si palesano all'interno di Stati emergenti come il Marocco, hanno dato modo agli investitori ma anche ai datori di lavoro locali di ottenere maggiori guadagni economici. Questo è un chiaro risultato della diffusione delle logiche della globalizzazione (e, in questo caso, del *Fast Fashion*).

Infatti, dal punto di vista del lavoro, la globalizzazione ne ha modificato le relazioni economiche e si è assistito ad un'informalizzazione dello stesso, con l'aumento di lavori sempre più flessibili, precari ed insicuri, che ha complicato l'accesso alla protezione sociale per i lavoratori stessi (Lund e Nicholson, 2003: 13).

Ciò è avvenuto di pari passo con il processo di cambiamento, sempre nel contesto lavorativo, che ha visto aumentare la presenza delle donne nel settore manifatturiero rivolto

all'export. Infatti, di pari passo con l'informalizzazione del lavoro c'è stata anche una forte femminilizzazione, in particolar modo del settore T&G che vede la maggioranza di lavoratrici donne al suo interno (Assaad, 2004: 12,20).

In particolare, un recente studio della Banca Mondiale (2019: 4) pone in evidenza dei dati significativi riguardo il rapporto tra informalità e povertà:

In Morocco, as of 2018, almost all workers were informal in the poorer half of the income distribution, representing 95 percent of employment. However, informality rates were still high at higher deciles of income, accounting for 89 percent and even 65 percent of employment among the middle class and among workers at the top 30 percent of the income distribution, respectively—signaling that a significant proportion of informality is out of choice rather than exclusion.

Un rapporto dell'OFSE (*Osterreichische Forschungsstiftung für Internationale Entwicklung* – 2012: 8/9) in collaborazione con l'ILO, sulla tematica dei lavoratori e dello sviluppo sociale nel *Fast Fashion*, pone in evidenza lo stretto legame tra lo sviluppo della rete globale di produzione e la necessità di un nuovo tipo di lavoro caratterizzato da una manodopera flessibile e a basso costo, preferendo accordi lavorativi più “vulnerabili” come contratti temporanei, andando a colpire gruppi di lavoratori quali donne, migranti, lavoratori non istruiti, che non hanno accesso ad altri lavori se non a questi.

In quest'ottica risultano interessanti e pertinenti alcuni studi qualitativi (Martinez, 2016; Cairolì, 1998, 1999; Rossi, 2010) realizzati all'interno di aziende dell'industria tessile e dell'abbigliamento marocchine che, attraverso le interviste e l'analisi della composizione socio-economica della forza lavoro all'interno delle industrie prese in considerazione, riportano le conseguenze della femminilizzazione della manodopera del settore e, al contempo, ricostruiscono anche le condizioni di lavoro all'interno di queste aziende. Dall'analisi, infatti, emerge una situazione non prettamente positiva della situazione delle lavoratrici che, seppur in contesti formali, sono vittime di condizioni di lavoro svantaggiose, orari oltre la soglia consentita, condizioni igieniche precarie e altre situazioni poco dignitose.

Dalla ricerca di Martinez (2016:104), ad esempio, emerge come uno dei principali motivi per i quali le donne sono le vittime di questi lavori “di seconda categoria” è il divario di genere dal punto di vista dell'istruzione presente in Marocco, dovuto maggiormente a barriere socioculturali ed economiche che donne e ragazze continuano ad affrontare. Come spiega Martinez, questo porta alla femminilizzazione dei lavori informali (in questo caso, nel settore tessile):

on the one hand, it contributes to the feminization of the textile sector, as labor-intensive exporters tend to find unskilled women workers more attractive than men because their wages are typically lower and because of perceive “feminine attributes” such as docility and productivity in these types of jobs. On the other hand, it increases informal and unprotected forms of work that maintain occupational segregation, as “women continue to be concentrated in temporary and seasonal jobs, while the few permanent jobs that are created are reserved for men”. (Martinez, 2016: 105)

Allo stesso modo, come evidenzia anche Cairoli (1999:37), le condizioni di lavoro rilevate dalle testimonianze delle lavoratrici sono molto gravi. Queste evidenziano la mancanza totale di rispetto nei loro confronti venendo trattate, come loro stesse hanno riportato, come “vacche, prostitute e serve” all’interno delle aziende.

Oltre a questo, però, risultano essere molto gravi le condizioni che riguardano norme igieniche e ambiente di lavoro salutare. Infatti, molte lavoratrici hanno riportato di soffrire di problemi di salute causati dal lavoro come mal di schiena cronici, problemi circolatori, problemi di udito (dovuti alla costante esposizione ai rumori dei macchinari e alla mancanza di adozione di sistemi di protezione adeguati quali cuffie), problemi respiratori causati dall’inquinamento dell’aria e dalla presenza di disinfettanti tossici, oltre a malattie mentali quali la depressione (Martinez, 2016: 107-108).

In questo contesto, risulta rilevante portare alla luce anche la loro considerazione dei sindacati che dovrebbero fungere da portavoce di queste problematiche e, al contempo, hanno il dovere di far rispettare i loro diritti. In base a quanto riportato dalle interviste di Martinez, però, risulta essere particolarmente diffusa una mancanza di fiducia nei confronti dei sindacati, poiché non credono nella loro azione; si analizzerà il ruolo dei sindacati nel paragrafo 1.3.4.

1.3.3 I rischi per i lavoratori informali: l’accesso negato alla protezione sociale

Secondo il “*World Social Protection Report*” 2020-2022 dell’ILO, la protezione sociale si definisce come segue:

Social protection is defined as a “set of policies and programmes designed to reduce and prevent poverty, vulnerability and social exclusion throughout the life cycle”. Social protections are comprised of nine main areas: child and family benefits, maternity protection, unemployment support, employment injury benefits, sickness benefits, health protection (medical care), old-age benefits, invalidity/disability benefits, and survivors’ benefits. (ILO, 2022: 22)

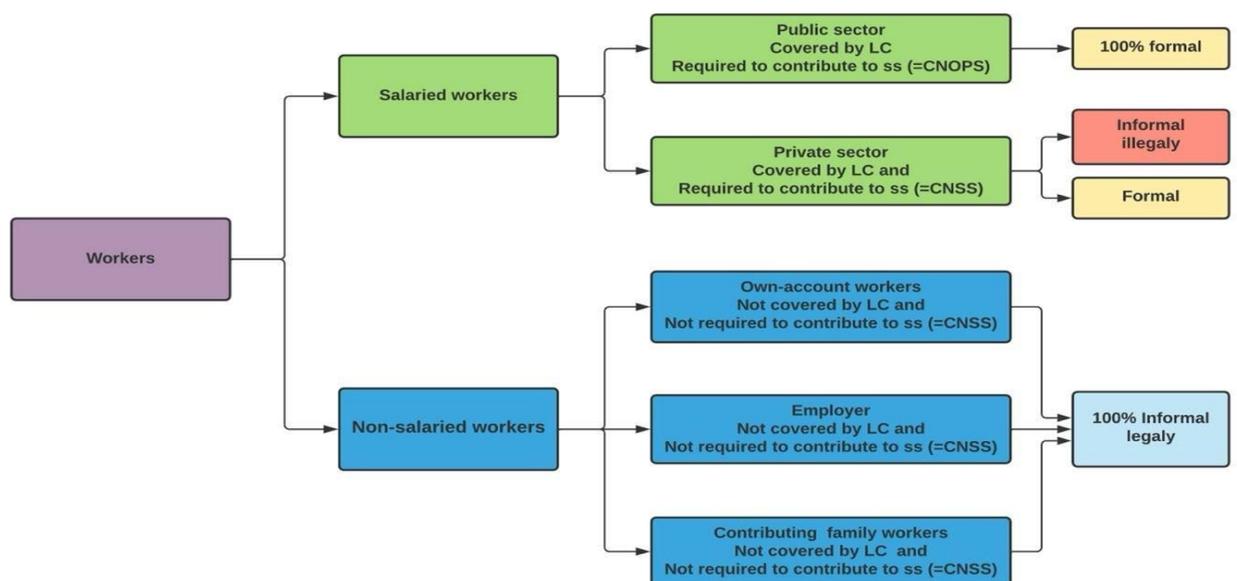
In particolare, la protezione sociale legata al lavoro è garantita dal governo, che può agire in prima persona per sostenere i lavoratori promuovendo leggi o strategie che vadano ad

amplificare la loro protezione soprattutto in momenti di particolare difficoltà (come, ad esempio, nel contesto di crisi economiche o di altro genere). Essa, però, dev'essere garantita anche dai datori di lavoro, che hanno il dovere di rispettare le leggi e fornire condizioni di lavoro sicure e giuste ai propri dipendenti; alcuni forniscono altri benefit aggiuntivi come assicurazione sanitaria o programmi pensionistici.

Questo, però, si applica solo nel contesto del lavoro formale, dove i contratti sanciscono i limiti dei diritti e doveri da ambo le parti (lavoratori-datori di lavoro) e, attraverso il pagamento delle tasse, si garantiscono il riconoscimento e il sostegno del governo.

Nel grafico seguente (Figura 1.7) fornito dalla Banca Mondiale (2020: 7), è possibile comprendere le diverse tipologie di protezione sociale per le diverse categorie di lavoratori.

Figura 1.7 Panoramica della legislazione e della regolamentazione della protezione sociale per tipologia di lavoratore



Nota: LC= Codice del Lavoro (*Labour Code*) e SS= Codice di Sicurezza Sociale (*Social Security Code*).

Fonte: Banca Mondiale, 2020: 7.

In Marocco la protezione sociale dei lavoratori è regolamentata dal Codice del Lavoro e dal Codice di Sicurezza Sociale. In particolare, il primo contiene delle norme che riguardano i lavoratori dipendenti, come il salario minimo, il diritto di partecipare a sindacati dei

lavoratori, buone condizioni di lavoro, le normative che regolano il licenziamento etc. Il Codice di Sicurezza Sociale, invece, contiene le norme che riguardano i contributi dei lavoratori salariati e dei loro datori di lavoro per l'ottenimento di assicurazione sanitaria, pensioni, malattia, congedo di maternità, etc. Tutto ciò, come già specificato nella nota della figura 1.6, è obbligatorio per i lavoratori salariati nel settore privato mentre per quelli indipendenti non lo è. Per cui se i primi non pagano questi contributi, sono considerati lavoratori informali e illegali, mentre i secondi sono informali ma totalmente legali (*Ibidem*).

I contributi sociali, inoltre, sono regolati separatamente in base al settore. Per i salariati nel settore privato è la CNSS¹² che si occupa della gestione dei contributi della sicurezza sociale, mentre per i lavoratori salariati del settore pubblico vi sono altri due enti, il CNOPS (*Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale*) e il CMR (*Caisse Marocaine des Retraites*).

Per ciò che concerne i lavoratori non salariati, questi sono tenuti a pensare autonomamente ad assicurazioni sanitarie private e al versamento di contributi per la pensione.

Ciò che risulta evidente dal grafico, invece, è che i lavoratori salariati informali non sono né regolamentati dal Codice del Lavoro né hanno accesso ai benefici concessi dalla Sicurezza Sociale. Nel caso dei lavoratori informali, infatti, i datori di lavoro non hanno nessun dovere nei loro confronti, per cui non sono tenuti a riconoscere né condizioni adeguate né benefit di alcun tipo. A causa dei salari estremamente bassi perché non regolamentati, questi lavoratori non hanno la possibilità di richiedere prestiti finanziari e, in generale, di garantirsi la copertura (economica) dei rischi a cui sono soggetti (malattia, maternità, disabilità, infortuni sul lavoro, perdita del lavoro – causata da una mancata regolamentazione dei licenziamenti) (Lund, Nicholson, 2003 :16).

Secondo l'OFSE, il Codice del Lavoro marocchino, aggiornato nel 2004, è uno dei più progressivi nel mondo arabo (OFSE, 2012:17). Al contempo, sempre per ciò che riguarda la protezione sociale dei lavoratori, è importante ricordare la *Fibre Citoyenne*, il codice di

¹² La *Caisse Nationale de Sécurité Sociale* (CNSS) in Marocco è l'ente responsabile dell'amministrazione e della gestione dei regimi di sicurezza sociale nel paese; è incaricata di gestire i contributi sociali e di fornire copertura sociale a diverse categorie di lavoratori, inclusi i dipendenti del settore privato (cnss.ma, ultima consultazione: 29 gennaio 2024).

condotta per le aziende stilato dall'AMITH (v. paragrafo 2.4).

Come detto in precedenza, inoltre, le aziende o attività informali affrontano anche il limite dell'impossibilità di godere delle strategie di sviluppo o di ripresa dell'economia in momenti di necessità come, ad esempio, quelli di crisi. In questo modo hanno molte meno possibilità di superare le situazioni di difficoltà economico-finanziaria. Per questo motivo, tendono a chiudere molto più facilmente rispetto alle aziende o attività formali.

Un esempio di questa discrepanza tra dati e realtà e, al contempo, dell'inefficacia dell'azione statale nel contesto informale, è rappresentato dalla crisi finanziaria del 2009. Come spiegano Paciello e Moisseron (2010: 82-84), alla luce delle difficoltà economiche riscontrate dal paese, il governo ha agito per attuare una serie di strategie volte ad aiutare lavoratori e datori di lavoro in questo delicato periodo. In particolare, c'è stata un'attenzione speciale per i settori industriali del tessile e delle automobili, i settori più colpiti dalla crisi (la maggior parte dei licenziamenti ci sono stati proprio nel settore T&G: 65% – *Ibidem*: 85). In questo contesto è stato lanciato dal Re nel 2009 il “Secondo Patto nazionale per l'emergenza industriale” (v. paragrafo 2.3). Il limite di questo patto, però, era la totale esclusione delle industrie operanti nel settore informale, nonostante queste costituissero una parte significativa del lavoro nel settore industriale già allora (Paciello e Moisseron, 2010:86). Al contempo, una conseguenza della crisi è proprio l'aumento del settore informale causato dall'aumento del numero dei licenziamenti e, dunque, dall'aumento del tasso di disoccupazione. Ciò comporta, inevitabilmente, un peggioramento dei dati legati alla povertà, dell'accesso ai servizi, del benessere generale e tutto ciò che ne deriva.

1.3.4 Il Codice del Lavoro e libertà sindacale nel settore informale

In questo contesto, risulta rilevante comprendere il ruolo dei sindacati, espresso all'interno del Codice del Lavoro marocchino e, dunque, della libertà di associazione. Il Codice, infatti, all'interno del Libro Tre (*Des syndicats professionnels, des delegues des salaires, du comité d'entreprise et des représentants des syndicats dans l'entreprise*), Titolo Primo, parla dei sindacati dei lavoratori, i quali dovrebbero avere come obiettivo quello di difendere, studiare e promuovere gli interessi economici, sociali, morali e professionali, individuali e collettivi (*Code du Travail*, 2004: 79).

Allo stesso modo, il codice fornisce libertà di associazione ai lavoratori nell'articolo 398 (*Ibidem*):

Des syndicats professionnels peuvent être librement constitués par des personnes exerçant la même profession ou le même métier, des professions ou métiers similaires ou connexes concourant à la fabrication de produits ou à la prestation de services déterminés, dans les conditions prévues par la présente loi et ce, indépendamment du nombre des salariés dans l'entreprise ou dans l'établissement. Les employeurs et les salariés peuvent adhérer librement au syndicat professionnel de leur choix.

Il problema all'interno del contesto informale è che essendo, appunto, lavoratori illegali, non possono godere dei diritti sindacali. Questo è un ulteriore problema che aggrava la condizione di questi lavoratori. Ciò comporta, dunque, un basso tasso di adesione ai sindacati.

In generale, solo il 6% di lavoratori con contratto in Marocco fanno parte di un sindacato (Gonzàles, 2023: 1). Per ciò che concerne il settore tessile, in cui vi è una grande proporzione di lavoratori impiegati nell'economia informale, il tasso di adesione ai sindacati risulta del 3% (*Ibidem*). Questa percentuale vede al suo interno una maggioranza maschile, quando la componente maschile della manodopera del tessile è minoritaria rispetto a quella femminile (OFSE, 2012: 19).

Questo basso tasso di adesione ai sindacati ha come conseguenza il fatto che i lavoratori non riescano ad esprimere le loro istanze.

Il limite dell'informalità nel contesto sindacale è stato anche espresso nell'intervista¹³ con il Segretario Generale dell'UMT (della regione Rabat-Salé-Kenitra), il quale ha confermato che il suo sindacato ha dei contatti con dei lavoratori informali o anche con aziende tessili stesse. Il problema, però, rimane la difficoltà nel controllarle, in quanto molto suscettibili a cambiamenti come chiusure, riaperture (ma con nomi diversi), poiché sono vulnerabili da condizioni esterne (come la mancanza di lavoro). La mancata partecipazione alle rappresentanze sindacali costituisce, dunque, un ulteriore problema affrontato dai lavoratori informali del settore.

1.4 Conclusioni

Questo capitolo ha messo in luce alcuni importanti elementi che caratterizzano il settore tessile marocchino, come il suo posizionamento all'interno della GVC che ne determina alcune specifiche caratteristiche. È rilevante, infatti, come la maggior parte delle industrie

¹³ Vedi intervista A.3 nell'Appendice.

tessili siano rivolte all'export e come molte di queste siano all'interno del *fast fashion model*. Questo, come si è visto, determina la necessità per l'industria di manodopera che sia a basso costo e spesso in situazioni di informalità. Infatti, quest'analisi evidenzia una forte presenza di informalità sia, in generale, nell'economia marocchina, che più specificatamente nel settore tessile.

Il capitolo ha evidenziato le difficoltà affrontate dai lavoratori che sono impiegati nel settore informale e ne ha fornito dei dati che, seppur non totalmente affidabili, danno un'idea dell'espansione del fenomeno nel paese. Questo fattore dell'informalità è particolarmente rilevante ai fini della tesi, in quanto si vedrà successivamente nella ricerca che lavoratori formali e informali hanno ricevuto dei sussidi da parte del governo completamente diversi, con anche diverse modalità accesso.

Infine, come si vedrà nel terzo capitolo e con il caso studio, le aziende che lavorano nell'informalità sono quelle che hanno registrato danni maggiori dal Covid.

Capitolo Secondo: Le crisi del settore e il peso del lavoro informale

2.1 Introduzione

Il presente capitolo si propone di delineare l'evoluzione del settore industriale tessile e dell'abbigliamento marocchino, ripercorrendone i punti salienti che ne hanno determinato lo sviluppo. Esso, infatti, si focalizzerà sugli accordi economici e commerciali del Marocco con diversi paesi del mondo, ad iniziare dall'Unione Europea, gli Stati Uniti, ma anche con gli altri paesi dell'area MENA. Verranno tracciati i progressi del settore stesso tramite questi accordi e i piani d'accelerazione industriale creati dal governo. Questi ultimi sono strategie volte ad una migliore integrazione dell'industria marocchina, conseguenza delle riforme neoliberali di cui si è parlato nel primo capitolo. Il governo è sostenuto in questo percorso dall'AMITH, l'*Association Marocaine du Textile et de l'Habillement*, di cui verrà analizzato il ruolo e il lavoro nell'ideazione del codice di condotta industriale, la *Fibre Citoyenne*, e le implicazioni di quest'ultima sul settore.

In seguito, il capitolo, analizzerà le diverse crisi economiche che hanno colpito il Marocco dagli anni 2000 ad oggi e le inevitabili ripercussioni sul settore industriale T&G. In particolar modo, questo capitolo si soffermerà sulle analisi dei dati relativi al settore dell'industria tessile e dell'abbigliamento marocchino, ripercorrendo l'andamento della produzione e, contemporaneamente, delle esportazioni. In questo modo è possibile comprendere meglio il contesto nel quale si inseriscono i progetti e le strategie di sviluppo economico e del settore intrapresi dal governo in questi anni.

In particolare, il presente studio si concentrerà su quattro momenti delicati della storia marocchina degli ultimi vent'anni: la fine dell'accordo Multifibre, la crisi finanziaria globale del 2009, le rivolte del 2011 nell'area MENA e, infine, la crisi da pandemia di COVID 19 del 2020 (di cui si parlerà nel terzo capitolo).

2.2 Gli accordi economico-commerciali

Per quanto riguarda lo sviluppo dell'industria marocchina, in particolar modo dell'industria del tessile e dell'abbigliamento, è interessante analizzare le dinamiche commerciali e i suoi effetti sul tessuto economico nazionale, in termini di accordi commerciali e piani di sviluppo strategico che hanno plasmato in modo significativo il

paesaggio produttivo del paese e, di conseguenza, le dinamiche delle esportazioni. Di seguito, verranno analizzati i principali accordi commerciali che hanno influenzato le modalità di integrazione del Marocco nel GVC del settore tessile e abbigliamento.

2.2.1 Accordo Multifibre (1974) e l'*Outward Processing Trade* (1975)

Una prima fase di sviluppo del settore si fa risalire tra la fine degli anni '60 e gli inizi degli anni '70, momento in cui la produzione era principalmente volta al soddisfacimento del fabbisogno locale. Tuttavia, in questo contesto c'è una prima apertura del paese verso una maggiore integrazione nella catena di approvvigionamento dei prodotti tessili. Ciò è avvenuto attraverso uno sviluppo di tipo tecnologico del settore, volto a rendere le aziende marocchine più appetibili agli investitori stranieri.

Quasi in contemporanea, ovvero tra il 1974 e il 1975, sono stati introdotti due accordi che hanno decisamente modificato l'andamento delle relazioni commerciali internazionali, anche se in maniera contraddittoria.

Nel 1974 è entrato in vigore l'Accordo Multifibre (*Multi-Fibre Arrangement-MFA*) (WTO, 2013:16), il quale è stato un importante accordo internazionale volto a regolamentare il commercio di prodotti tessili e dell'abbigliamento tra i paesi membri dell'Organizzazione Mondiale del Commercio (OMC).

L'obiettivo principale del MFA era quello di fissare dei limiti sulle quantità di esportazioni di prodotti del settore T&G dai paesi "in via di sviluppo" (ovvero quelli con manodopera più economica) verso i paesi che, fondamentalmente, rappresentano i mercati di questo settore. L'obiettivo era quello di evitare che le industrie tessili in Europa venissero danneggiate dalla concorrenza dei paesi con manodopera più economica.

Con il MFA, le nazioni partecipanti stabilivano quote di produzione ed esportazione per ogni tipo di prodotto, in modo tale da regolamentare e gestire la quantità di tessuti o capi d'abbigliamento che un paese poteva esportare verso un altro. Questo sistema di quote ha avuto implicazioni significative per l'industria tessile globale, con alcuni paesi che ne hanno tratto benefici, mentre altri hanno risentito delle restrizioni. Proprio per questo motivo, molti studi evidenziano l'importanza del periodo post MFA (2004), momento di "boom" delle esportazioni nella zona EU-15, dovuto dalla fine delle quote di esportazioni fisse (OFSE, 2012:11).

Per ciò che concerne il settore tessile marocchino, sicuramente l'Accordo Multifibre ha avuto un impatto negativo, nonostante quella fosse la prima vera e propria fase di sviluppo del settore che, agli inizi degli anni '80, ha registrato un andamento di crescita (*Ibidem*).

La limitazione delle esportazioni verso l'Europa, al contempo, ha spinto il Marocco ad ampliare i propri mercati e, dunque, a puntare sulla diversificazione, necessaria per la stabilità del settore. Inoltre, ciò ha incentivato il paese ad investire in una modernizzazione tecnologica volta ad un miglioramento dell'efficienza della produttività, per rimanere competitivo all'interno delle quote stabilite.

Nel 1995, l'MFA è stato sostituito con l'ATC, ovvero *l'Agreement on Textiles and Clothing*, da parte della Organizzazione Mondiale del Commercio, il quale prevede un processo di transizione per la rimozione delle quote sulle Regole di Origine (*Rules of Origin-ROO*)¹⁴ imposte dal MFA (WTO, 2013:17).

Dall'altra parte, nel 1974 sono stati stipulati gli accordi OPT (*Outward Processing Trade*). Questi davano la possibilità alle aziende in Unione Europea di esportare input, dunque, materie prime (da dover processare) ai Paesi partner extra-UE facenti parte degli accordi OPT, per poi poter importare prodotti realizzati con quegli input (completi o da completare) godendo però di agevolazioni economiche (senza pagare tasse). In questo modo le aziende avevano la possibilità di “aggirare” le restrizioni esistenti rispetto ai prodotti importati dai Paesi extra-UE.

Ciò ha spinto gli investitori/produttori europei a delocalizzare parte della produzione in questi Paesi extra-UE, come il Marocco, con l'obiettivo di far svolgere loro le fasi di produzione più “meccaniche” (come taglio, cucito, applicazione di etichette- CMT) in modo tale da poter abbassare i costi pagando la manodopera meno rispetto a quella europea (Banca Mondiale, 2012: 383) (WTO, 2013: 21).

2.2.2 Il Processo di Barcellona e l'evoluzione dell'OPT

Un altro importante accordo dal punto di vista della collaborazione dei paesi del Mediterraneo è la Dichiarazione di Barcellona (Vasconcelos e Joffé, 2000: 102). Questa rappresenta un accordo tra paesi stipulato nel novembre 1995 a Barcellona durante la Conferenza Euromediterranea dei Ministri degli Affari Esteri e riguarda non solo i paesi

¹⁴ Con “Rules of Origin” si intendono i criteri necessari per determinare l'origine nazionale di un prodotto. La loro importanza deriva dal fatto che in molti casi i dazi e le restrizioni dipendono dall'origine delle importazioni. (WTO-https://www.wto.org/english/tratop_e/roi_e/roi_info_e.htm#:~:text=Definition,to%20the%20rules%20of%20origin. Ultima consultazione: 25 gennaio 2024)

dell'Unione Europea, appunto, ma anche i paesi del Medio Oriente e Nord Africa che affacciano sul Mar Mediterraneo. Questo accordo ha istituito il Partenariato Euromediterraneo, noto anche come Processo di Barcellona, con l'obiettivo di promuovere la cooperazione tra i paesi dell'Unione Europea e quelli della riva Sud del Mediterraneo. Gli assi di intervento dell'accordo sono quello politico e di sicurezza, al fine di prevenire i conflitti e sostenere la stabilità politica, un partenariato sociale, culturale e umano, anche con l'obiettivo di gestire il fenomeno della migrazione, e, infine, quello economico e finanziario, promuovendo lo sviluppo economico attraverso la cooperazione, la liberalizzazione commerciale e gli investimenti.

Questo accordo rappresenta chiaramente l'interdipendenza tra le diverse sfere d'azione di un governo, dunque dalle politiche alle iniziative economiche, e anche quanto la GPN sia intrinseca nelle dinamiche politiche globali, non solo economiche, nonostante riguardi la produzione e il commercio.

Nel 1996 il Marocco ha firmato con l'Unione Europea un *Association Agreement* (AA), entrato poi in vigore negli anni 2000, che è andato a sostituire le dinamiche degli accordi OPT. Sostanzialmente, però, le modifiche in seguito a questo AA rispetto alla situazione precedente sono state minime, in quanto riguardano l'implementazione della produzione di materie prime nei paesi extra-UE/extra-USA. Ciò permetterebbe a stati come il Marocco di rendersi indipendente dalle importazioni di materie prime e di non occuparsi solo di operazioni di produzione (*mid-stream*). Le aziende marocchine, però, al tempo dell'Accordo, non erano sufficientemente avanzate da un punto di vista tecnologico per occuparsi anche della produzione di materie prime, per cui sostanzialmente l'AA non ha portato a grossi cambiamenti. Così i produttori europei hanno continuato a fornire i materiali alle aziende marocchine e ad investire su di esse, permettendone col tempo uno sviluppo (anche tecnologico).

Per ciò che concerne lo sviluppo della relazione tra Marocco ed Unione Europea, nel 2000 è entrato in vigore un Accordo di Associazione mentre, nel 2013, è stato adottato un nuovo piano d'azione PEV (Politica Europea di Vicinato). Inoltre, nel 2008 il Marocco ha ottenuto lo "status avanzato" proprio nel quadro di questa politica, a simboleggiare l'impegno e lo sforzo nel migliorare la cooperazione Marocco-UE volta a sostenere le riforme politiche ma, specialmente, economiche, come l'introduzione di una zona a libero scambio globale (ancora in discussione) (Jongberg et al., 2023: 5).

2.2.3 La ripresa del settore e i nuovi accordi commerciali

Un altro fattore importante da considerare in questa fase successiva alla fine dell'Accordo Multifibre (che sarà ulteriormente analizzata nella prossima sezione - paragrafo 2.5) è il continuo progresso delle vendite del *fast fashion* in tutta Europa e nel mondo. Tra il 2001 ed il 2005, infatti vi è un aumento di queste vendite (e, dunque, delle relative esportazioni dai paesi produttori) del 45%, rispetto alla media di mercato del 3% (Tokatli, 2007:27).

Non a caso, la maggior parte delle aziende produttrici ed esportatrici di abbigliamento in Marocco lavorano come fornitori CMT (*Cut, Make and Trim* – Taglio, Confezione e Finitura) (Rossi, 2010: 92) o con un modello di produzione chiamato “*co-traitance*”, un ibrido tra CMT e un'azienda che progetta, produce e vende il prodotto autonomamente. Questo tipo di aziende si diffondono maggiormente nel post-2005 e dunque con l'aumento di accordi commerciali con altri stati che si appoggiano alle aziende marocchine per la produzione (*Ibidem*).

Caso peculiare è quello della Turchia, con la quale il Marocco ha siglato un accordo commerciale. L'accordo con la Turchia è stato firmato ad Ankara il 7 aprile del 2004 e i suoi punti fondamentali riguardano l'eliminazione da parte della Turchia dei dazi doganali su import ed export, eliminando qualsiasi limite sulle quantità. Al contempo il Marocco ha eliminato i dazi doganali ad eccezione di alcuni prodotti, mentre per altri i dazi sono stati eliminati fino al 2015¹⁵.

La particolarità sta nel fatto che le aziende turche, in seguito a questo accordo, hanno deciso di delocalizzare la propria produzione nello stato marocchino per sfruttare gli accordi commerciali presi con l'Europa e, dunque, traendone la possibilità di esportare senza pagare dazi, come pattuito negli accordi di libero scambio con l'Unione Europea (*Association Agreement* entrato in vigore negli anni 2000) (WB, 2012: 390). Per cui, questi accordi hanno effettivamente apportato dei benefici legati all'aumento del lavoro grazie a questi investimenti turchi, sia in termini di guadagno che di occupazione.

Nel 2006 è entrato in vigore anche un altro importante accordo per il Marocco, la cui ratificazione ha richiesto quattro anni, quello con gli Stati Uniti d'America (WB, 2013:392). L'accordo di libero scambio tra Marocco e Stati Uniti (*Morocco Free Trade Agreement-MAFTA*) è entrato in vigore nel 2006 (con durata di diciotto anni) e, in base ad esso, la

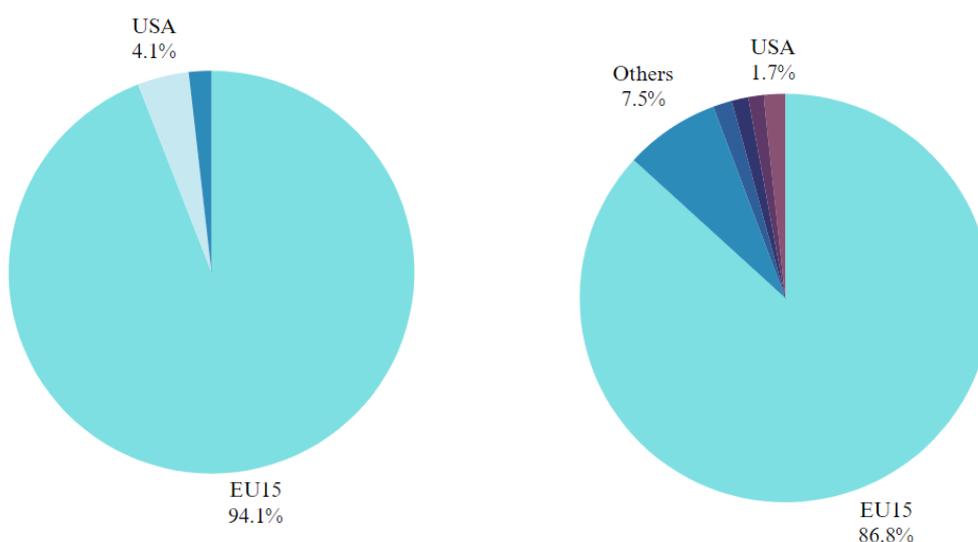
¹⁵ Per ulteriori informazioni sulle casistiche specifiche, si veda il testo dell'accordo e gli annessi, fruibili tramite il sito del Ministero del Commercio della Turchia.

maggior parte dei prodotti marocchini possono entrare negli USA completamente esentasse¹⁶.

Questo accordo ha certamente portato ad un aumento delle esportazioni marocchine verso gli Stati Uniti, ma in maniera molto modesta (arrivando all'1,7% nel 2009) (*Ibidem*).

Questo accordo, infatti, non avrà mai gli stessi risultati degli accordi del Partenariato euro-mediterraneo del 1995 per diversi motivi; tra questi sicuramente uno è la vicinanza geografica all'Europa che rende i rapporti tra Marocco e mercati europei molto più agevoli.

Figura 2.1 Rapporti commerciali del Marocco 2000 e 2009



Note: Altre percentuali: Messico 1.5%, Federazione Russa 1.3%, Polonia 1.2%.

Fonte: Database delle Statistiche del Commercio di Beni delle Nazioni Unite (WB, 2012:392).

L'incidenza del mercato statunitense nell'insieme dei rapporti commerciali marocchini è ben rappresentata dai grafici della figura 2.1; che comparano la situazione negli anni 2000 e 2009. Dai grafici si evince come, in realtà, l'incidenza del mercato americano post accordo diminuisce, probabilmente a causa dell'ingresso del Marocco in altri mercati stranieri. Ciò mette in luce l'erosione della posizione commerciale degli Stati Uniti nel mondo arabo, in quanto i suoi alleati tradizionali (ad eccezione della Giordania) hanno ritenuto necessario iniziare a cercare di diversificare i propri mercati di esportazione al fine di ottenere nuove opportunità di guadagno e a ridurre la vulnerabilità agli shock esterni. La diversificazione dei

¹⁶ Per le specifiche dell'accordo, è possibile consultare il testo dello stesso disponibile sul sito dell' *U.S. Customs and Borders Protection* ([https://www.cbp.gov/trade/free-trade-agreements/morocco#:~:text=The%20Morocco%20Free%20Trade%20Agreement,processing%20fee%20\(MPF\)%20exemption.](https://www.cbp.gov/trade/free-trade-agreements/morocco#:~:text=The%20Morocco%20Free%20Trade%20Agreement,processing%20fee%20(MPF)%20exemption.) – ultima consultazione: 10 febbraio 2024)

mercati è un elemento necessario al fine di sviluppare una sicurezza, in questo caso, di tipo commerciale ed economico. Inoltre, l'ampliamento dei mercati da parte del Marocco ha come obiettivo anche il limitare i danni della fine dell'Accordo Multifibre, il quale ha inevitabilmente aumentato la competitività, soprattutto nel settore tessile e dell'abbigliamento (Khader, 2007: 211).

Un altro fattore importante e anche motivo di critica nei confronti di questo accordo (dal versante marocchino) è la relazione tra Stati Uniti e Israele, non vista certo di buon occhio da tutti i paesi arabi, tra cui anche il Marocco.

Per ciò che concerne altri accordi commerciali favorevoli nella fase successiva alla fine dell'Accordo Multifibre, uno molto importante è la GAFTA, ovvero la *Greater Arab Free Trade Area*. GAFTA è un accordo di libero scambio tra quindici paesi della Lega Araba (Bahrein, Egitto, Iraq, Giordania, Kuwait, Libano, Libia, Marocco, Oman, Qatar, Arabia Saudita, Siria, Tunisia, Emirati Arabi Uniti e Yemen).

Il suo obiettivo è promuovere il commercio tra i paesi membri, eliminando gradualmente le tariffe doganali e altre restrizioni commerciali. L'accordo mira a creare un'area di libero scambio volta a favorire la crescita economica e la cooperazione tra gli Stati membri (Abedini, Péridy, 2008: 851).

L'accordo GAFTA è stato istituito nel 1997 ed è entrato in vigore nel 2005. I paesi membri hanno partecipato, dunque, a negoziati per ridurre o eliminare le tariffe su vari prodotti, incoraggiando così lo sviluppo delle attività commerciali nella regione. Sin dalla creazione della Lega Araba nel 1945, i Paesi arabi hanno cercato di trovare degli accordi favorevoli al fine di promuovere l'integrazione economica (tra questi ricordiamo i più recenti negli anni '80 come il *Gulf Cooperation Council* del 1981, *l'Arab Cooperation Council* e *l'Arab Maghreb Union* del 1989). Con il periodo dell'introduzione dei PAS, come si è potuto constatare per il Marocco, la spinta verso la liberalizzazione commerciale si è fatta sempre più prorompente e da qui è stata più proficua la creazione di accordi intra-Paesi arabi (*Ibidem*, El-Sahli, 2013:187). Ciò, per quanto concerne il settore tessile, rappresenta un aumento dei mercati di destinazione della propria produzione e, come nel caso della Turchia, un aumento di investimenti dovuti alla delocalizzazione delle aziende straniere.

Complementare al GAFTA è l'Accordo di Agadir, siglato nel 2004 tra Marocco, Egitto, Giordania e Tunisia ed entrato in vigore nel 2007, che aveva come obiettivo principale quello di accelerare la FTA (*Free Trade Area*) euro-mediterranea.

Un limite di questo accordo è stato il disallineamento dal punto di vista delle procedure e degli standard, che renderebbero i rapporti tra le parti più agevoli. Inoltre, la

situazione è diventata molto più complicata nel periodo delle rivolte del 2011, vissute in prima fila da diversi paesi all'interno dell'accordo (primo fra tutti, la Tunisia). Nonostante ciò, è possibile affermare che, in linea di massima, l'Accordo è stato positivo per ciò che concerne i flussi di commercio bilaterali (un aumento del 40% nel 1998 fino ad un 61% nel 2005) tra i Paesi membri che hanno sicuramente aiutato i risultati "finali" di questo esempio di accordo commerciale regionale tra paesi "in via di sviluppo" (El-Sahli, 2023:187,197).

Inoltre, è rilevante evidenziare che, nel corso degli anni, ci siano stati diversi altri accordi commerciali a cui il Marocco ha preso parte e che hanno certamente aiutato ad aumentare e diversificare i mercati, se pure non siano presenti dati certi sull'aumento delle esportazioni tessili in riferimento ai singoli accordi. Tra questi ricordiamo:

- Accordo commerciale di libero scambio stipulato dal Marocco è quello con l'EFTA, ovvero l'*European Free Trade Association*¹⁷.
- Accordi Commerciali e Tariffari Preferenziali con l'Iraq (1976), Repubblica della Guinea (1997), il Chad, l'Algeria (1989), la Libia (1990), la Mauritania (1986) e il Senegal (1966).
- Iniziativa Reale in favore dei Paesi Meno Avanzati d'Africa (PMA)¹⁸.
- Accordi ZLECAF: la Zona di Libero Scambio Continentale Africano (2018-2019);
- Accordo di Associazione (AA) tra il Regno Unito di Gran Bretagna e Irlanda del Nord e il Regno del Marocco, firmato nel 2019 ed entrato in vigore il primo gennaio 2021.

¹⁷ Questa è un'organizzazione intergovernativa fondata nel 1960 come alternativa all'Unione Europea. I paesi membri attuali di EFTA sono Islanda, Liechtenstein, Norvegia e Svizzera (Stati AELE, che non sono parte dell'UE ma con cui collaborano strettamente in particolar modo per ciò che riguarda la cooperazione economica e commerciale). Nel testo dell'Accordo, siglato nel 1997 ed entrato in vigore negli anni 2000, è riportato che gli Stati AELE si impegnano ad eliminare tutti i diritti di dogana all'importazione e tutte le tasse dai prodotti provenienti dal Marocco, al contempo il Marocco eliminerà tutti i prezzi di riferimento su determinati prodotti esportati nei suddetti Paesi (EFTA-Morocco Free Trade Agreement, 1997: VI, XII, XVIII, XIX).

¹⁸ Tra questi Paesi rientrano, appunto, circa 33 Paesi africani. L'applicazione di questa iniziativa risale a luglio degli anni 2000 e riguarda in particolar modo l'esonero o la riduzione di tasse di importazione ed esportazione per prodotti da e per i PMA.

2.3 Piani di Azione e di Accelerazione a supporto del settore industriale da parte del governo marocchino (2009-2020)

Oltre alla firma di numerosi accordi commerciali volti a promuovere la crescita del settore industriale, il governo marocchino ha portato avanti una serie di piani di sviluppo. È possibile dividere in tre momenti gli ultimi venti anni di sviluppo dell'industria, corrispondenti ai tre piani d'azione principali promossi dal governo: (i) il *Plan Emergence* (2005-2009); (ii) il *Pacte Nationale pour l'Emergence Industrielle* PNAI (2009-2003); e l'ultimo (iii) il *Plan d'Acceleration Industrielle* (2014-2020).

i. Plan Emergence

Il Piano si inserisce nel contesto di *phaseout* dell'Accordo Multifibre, di cui il settore industriale marocchino ha particolarmente risentito. In particolare, questo piano è destinato ai *Métiers Mondiaux Marocains* (MMM), ovvero i Mestieri Mondiali Marocchini (i settori dell'economia marocchina legati a competenze e mestieri che hanno un impatto globale, anche dal punto di vista economico delle esportazioni).

Il governo, dunque, con l'applicazione di questo piano strategico, ha tentato di aiutare a superare questa fase di discesa delle esportazioni e della produzione, focalizzandosi su specifici punti; tra questi vi è una modernizzazione del tessuto industriale, con particolare riguardo per il settore tessile e dell'abbigliamento.

L'obiettivo di questo piano, infatti, era quello di rafforzare la posizione del Marocco nei mercati mondiali. Il piano, come spiega la Banca Mondiale, si aggiunge ad una serie di iniziative precedenti quali la creazione di due fondi di investimento, ovvero il *Fonds de Soutien aux Entreprises du Secteur du Textile-Habillement* (FORTEX) e il *Fonds National de la Mise à Niveau* (FOMAN). Questo denaro era volto allo sviluppo e all'innovazione, tramite ristrutturazioni e implementazione dei macchinari delle aziende tessili, con l'obiettivo di sbloccarsi dalla posizione di *mid-stream*, dunque di sola produzione del prodotto (previa importazione di materie prime e design e progetti provenienti dagli investitori stranieri), al fine di rendersi indipendenti (WB, 2012: 143).

All'interno di questo *Plan Emergence*, inoltre, sono state concesse delle facilitazioni al settore da parte dell'Unione Europea, soprattutto per quanto riguarda le regole d'origine, ottenendo una deroga per utilizzare come materie prime tessuti turchi per esportare senza tasse in Europa. Questa deroga poi è stata resa permanente con l'adozione delle regole d'origine pan-euro-mediterranee nello stesso anno (WB, 2012: 386).

ii. *Pacte National pour l'Emergence Industrielle- PNEI (2009-2011)*

Prolungamento della strategia del *Plan Emergence*, il patto è stato ideato dal governo per rispondere alla situazione di crisi post 2009 (ovvero la crisi finanziaria globale, di cui verranno trattate le implicazioni nel paragrafo 2.5.2.), ponendosi dei nuovi obiettivi di sviluppo.

Per quanto riguarda il settore industriale tessile e dell'abbigliamento, lo scopo di questo "Patto Nazionale per l'Emergenza Industriale" è quello di migliorare il clima degli affari nel settore. Si tratta di un programma pubblico-privato, ovvero di un lavoro mutuale tra stato e aziende private.

In particolare, vi è un'attenzione speciale del programma al crescente ruolo del *fast fashion* e al suo impatto per il settore stesso, soprattutto dal punto di vista dell'aumento di sbocchi nel mercato, oltre che un avanzamento tecnologico volto a migliorarne la produttività. In linea di massima, per quanto riportato da un documento relativo al Piano¹⁹ del Ministero dell'Industria e del Commercio marocchino, le azioni si dividono in tre assi principali, che riguardano:

- 1- Piano di sviluppo degli sbocchi per l'export, che comprende la definizione e promozione di un'offerta di approvvigionamento marocchino di prodotti tessili;
- 2- Piano di sviluppo del mercato nazionale, che riguarda la promozione di una distribuzione moderna anche interna e l'avanzamento della modernizzazione delle aziende;
- 3- Azioni trasversali che riguardano diversi fattori come l'aumento della competitività delle piccole-medie imprese, l'abbassamento delle tariffe doganali, la formazione di 32.000 figure professionali, l'introduzione di piattaforme industriali integrate, il

¹⁹ Oltre a questo Piano ce ne sono stati degli altri, allo stesso modo volti a una ripresa dell'economia marocchina in tutti i settori come, ad esempio, il "*Plan Maroc Vert*" (lanciato nel 2008, ha come obiettivo quello di sviluppare e rafforzare il settore agricolo e agroalimentare del Marocco in modo tale da migliorarne la sicurezza alimentare e la competitività del settore, oltre che generare opportunità economiche nelle zone rurali) e il "*Vision Touristique 2020*" (piano strategico con l'obiettivo di rendere il Marocco una destinazione turistica importante entro il 2020, attraverso la diversificazione delle offerte turistiche e lo sviluppo delle infrastrutture per sostenere l'industria turistica (ILO, 2022).

rafforzamento delle norme di etichettatura (settore che spesso fa parte dell'economia informale) e l'emanazione di regole di origine con l'UE.

iii. Piano d'Accelerazione Industriale 2014-2020

Il Piano di Accelerazione Industriale, ampiamente sponsorizzato sul sito del Ministero come si vede in Figura 2.2, è nato in seno alla messa in atto del *Plan Emergence* alla conclusione, nel 2009, del *Pacte National pour l'Emergence Industrielle*.

Figura 2.2 Copertina Plan d'Accélération Industrielle



Fonte: mcinet.gov.ma (ultima consultazione: 10 febbraio 2024)

Il sito fa notare, inoltre, le realizzazioni tangibili a seguito dell'applicazione di questi piani strategici, in particolar modo:

- Una crescita del 22% delle esportazioni del settore (2009-2020);
- Un'evoluzione delle infrastrutture;
- L'aumento degli investimenti stranieri diretti (IDE) fino a un tasso medio annuale del 23% dal 2009 al 2020.

Dunque, l'obiettivo di questo nuovo piano è quello di consolidare e migliorare i risultati già raggiunti per incrementare la stabilità del settore industriale ma anche la posizione nazionale ed internazionale del Marocco da un punto di vista istituzionale, politico ed economico, svilupparne l'attrattività anche attraverso un potenziamento e un forte investimento sulle infrastrutture.

Per fare un esempio di investimento nel settore, nel 2016 sono stati lanciati tre nuovi "ecosistemi tessili" in tre settori ovvero maglieria, tessili per la casa e tessuti tecnici. Secondo quanto riportato dal sito del Ministero dell'Industria, in collaborazione con l'AMITH, l'obiettivo di questo progetto era quello di creare oltre 16.000 nuovi posti di lavoro e realizzare cifre d'affari di oltre 8 miliardi di dirham, di cui quasi la metà derivanti dall'export

Tutto ciò per migliorare la competitività marocchina sul mercato internazionale e anche per meglio posizionarsi nel mercato locale.

Per poter realizzare questi obiettivi, il piano si baserebbe su questi aiuti:

1. *L'appui à l'investissement matériel et immatériel à travers le Fonds de Développement Industriel et d'Investissements (FDII) ;*
2. *La prospection proactive d'IDE structurants ;*
3. *L'appui à l'installation au Maroc de donneurs d'ordre internationaux en vue du développement de plateformes de sourcing ;*
4. *l'accès au foncier à des prix attractifs : 63 Ha réservés aux tris filières ;*
5. *Le déploiement d'un plan de formation couvrant l'intégralité des besoins en ressources des filières ;*
6. *La mise à niveau du cadre normatif et le renforcement des contrôles, notamment, aux frontières ;*
7. *L'intégration de l'informel²⁰.*

2.4 Il ruolo dell'AMITH: il *Plan Emergence* e il codice di condotta "*Fibre Citoyenne*"

Ruolo di spicco nel settore industriale tessile e dell'abbigliamento marocchino è quello svolto dall'AMITH (*Association Marocaine de l'Industrie du Textile et de l'Habillement*). Si tratta di un'organizzazione volta a rappresentare e promuovere gli interessi delle imprese del settore tessile e dell'abbigliamento in Marocco.

Tra gli obiettivi e gli incarichi dell'AMITH ci sono:

- Rappresentare e difendere gli interessi e i diritti delle aziende facenti parte dell'associazione, in particolare presso le istituzioni governative, le organizzazioni industriali e altri *stakeholder*;
- Promuovere l'industria marocchina nello Stato e all'estero: ciò può includere iniziative per aumentare la visibilità del settore, partecipazione a fiere e mostre internazionali e altre attività volte a favorire la crescita e lo sviluppo dell'industria;
- Collaborare con le istituzioni governative per influenzare politiche che riguardano il settore. Questo coinvolge discussioni sulla regolamentazione, gli accordi commerciali e altre questioni pertinenti. L'azione dell'AMITH si è però dimostrata in alcuni casi (come quello della *Fibre Citoyenne*²¹) non totalmente rispettosa del ruolo del governo o degli altri enti, prendendo alcune decisioni autonomamente;

²⁰ <https://www.mcinet.gov.ma/fr/actualites/plan-dacceleration-industrielle-le-textile-senrichit-de-3-nouveaux-ecosystemes> ultima consultazione: 10 febbraio 2024

²¹ La *Fibre Citoyenne* è un "codice di condotta" per le aziende ideato dall'AMITH, come verrà spiegato nel corso di questo paragrafo.

- Fornire supporto alle imprese del settore tessile e dell'abbigliamento, offrendo servizi che possono includere consulenza, formazione, e facilitazione di opportunità di networking tra le imprese del settore;
- Partecipare a iniziative internazionali, infatti l'associazione può essere coinvolta in progetti, collaborando con organizzazioni similari in altri paesi, che promuovano la cooperazione internazionale nel settore tessile e dell'abbigliamento. (Amith.ma ultima consultazione: 10 febbraio 2024).

Nel 2002, inoltre, è stato creato dall'AMITH e dal governo un Fondo di Ristrutturazione Finanziaria e un Fondo di Sviluppo delle Attività Commerciali (*Fonds de restructuration financière et fonds de développement des entreprises*) proprio per supportare le aziende tessili marocchine (WTO 2009 in WB, 2012:386).

Quando, infatti, dal 1° gennaio 2005 l'Accordo Multifibre (sostituito dall'*Agreement on Textiles and Clothing* del 1995) è stato definitivamente eliminato, inizialmente l'industria marocchina ha subito un calo, dovuto all'aumento delle esportazioni in Europa da parte di altri grandi produttori come la Cina. Infatti, secondo i dati del WTO (all'interno di un'indagine volta a confrontare la situazione dei Paesi esportatori dell'Africa e dell'Asia tra la fine del MFA e il 2011), il Marocco è passato da 2,847.20 milioni di dollari americani di esportazioni a 3,183.70 milioni nel 2011, con un aumento del 12%, mentre la Cina, con una produzione che era già molto più grande rispetto a quella marocchina, è passata da 41.050 milioni di dollari a 94,411, con un aumento del 130% (WTO, 2013:20; WB, 2012:10). L'aumento delle esportazioni marocchine è stato necessariamente frenato a causa di un aumento molto più rapido di quelle cinesi. Come riporta la Banca Mondiale, infatti, le esportazioni tessili marocchine sono diminuite fortemente sin dall'inizio del 2005 e questa tendenza sarebbe continuata se non ci fosse stata una diminuzione da parte della Cina alle sue esportazioni verso l'UE (provocando un deficit delle esportazioni marocchine pari solo al 4,3% alla fine dello stesso anno) (WB, 2012: 386).

È in questo contesto che viene ideato il Piano d'Emergenza (*Plan Emergence*), di cui si è parlato al paragrafo 2.3, lanciato nel 2005 da parte del governo, per sostenere il settore in questo momento delicato

Oltre a ciò, con il Piano d'Emergenza è stata rafforzata la liberalizzazione commerciale tramite accordi di libero scambio con la Turchia e gli Stati Uniti (come analizzato nel paragrafo 2.2.3), in modo tale da ampliare i propri mercati e, al contempo, aumentare gli input necessari per la produzione (Banca Mondiale, 2012: 386).

Inoltre, parte di questo Piano di Emergenza è stato portato avanti dall'AMITH che, in

particolar modo, si è occupato di sviluppare un piano per la promozione di un commercio etico, sia da un punto di vista ambientale che sociale per uno sviluppo sostenibile del settore industriale tessile e dell'abbigliamento (Rossi, 2010: 137).

Questo codice di condotta delle aziende è chiamato *Fibre Citoyenne* ed ha come obiettivo principale quello di migliorare le condizioni di lavoro e l'applicazione dei diritti dei lavoratori nel settore industriale tessile e dell'abbigliamento.

Di particolare rilevanza è il fatto che nel 2006 la *Fibre Citoyenne* è stata adottata dal Forum dell'MFA, ovvero un'iniziativa il cui obiettivo è supportare i paesi esportatori di T&G nella fase successiva alla fine del periodo degli Accordi Multifibre del 2005. Il Forum marocchino dell'MFA era composto da rappresentanti del governo, i tre principali sindacati marocchini (CDT, UDT e UGTM²²) e dai principali investitori/acquirenti attivi in Marocco (Indetex, Levi Strauss&Co, Mango, Marks&Spencer e Next).

Uno degli obiettivi dell'AMITH era anche quello di far sì che gli investitori stranieri utilizzassero questo codice di condotta come audit per la scelta delle aziende marocchine con cui lavorare. Per questo motivo, un momento di svolta per la popolarità e la diffusione della *Fibre Citoyenne* è il 2007, quando Indetex ha firmato un accordo internazionale (*International Framework Agreement*) con l'ITGLWF (*International Textile, Garment and Leather Workers' Federation*), la Federazione Internazionale dei Lavoratori nel Tessile, Abbigliamento e Prodotti di Pelle. Con questo accordo, Indetex accetta di rifornirsi solo da aziende che posseggono questa certificazione ed anche di appoggiarsi ad audit della *Fibre Citoyenne* (e, dunque, dell'AMITH), per il monitoraggio all'interno delle aziende (Rossi, 2010: 136; OFSE, 2012: 19).

Questo ha scatenato non poche critiche da parte di sindacati e ONG, poiché i criteri di questo codice di condotta non sono stati discussi tra AMITH, governo e sindacati, ma sono stati scelti unicamente dall'AMITH. Se pure molti punti (come il valore del salario minimo) siano uguali al Codice del Lavoro²³ marocchino e attenti alle convenzioni dell'ILO riguardo le "condizioni di lavoro giuste", i sindacati, da un lato criticano, l'inutilità di creare un nuovo codice, ritenendo opportuno concentrarsi sull'applicazione di quello già presente e discusso anche con il governo. Dall'altro lato, questi criticano la mancanza di attenzione da parte dell'AMITH alla libertà di associazione e di rappresentazione collettiva tra i punti menzionati

²² *Confédération Démocratique du Travail* (CDT), *Union Démocratique des Travailleurs* (UDT), *Union Générale Marocaine du Travail* (UGMT).

²³ Vedi paragrafo 1.3.4.

all'interno della *Fibre Citoyenne* (Rossi, 2010: 138).

Altre critiche sono state mosse dai proprietari delle aziende marocchine stessi, i quali denunciano il fatto che per ottenere una certificazione della *Fibre Citoyenne* bisogna necessariamente essere iscritti all'AMITH, obbligando le aziende a farlo.

Al contempo, la società civile critica il fatto che, per ovvi motivi, l'azione della *Fibre Citoyenne* e dei suoi criteri non arrivino a coprire anche il lavoro delle industrie informali e, dunque, non proteggano i diritti e le condizioni di lavoro dei lavoratori nel settore informale²⁴.

2.5 Le crisi economiche e il loro impatto sul settore

Nel corso degli ultimi vent'anni, diversi eventi hanno scosso o modificato l'andamento dello sviluppo economico e, soprattutto, industriale del paese. Il Marocco, infatti, come tanti altri stati, ha affrontato diversi momenti di recessione; queste crisi sono dovute a fattori esterni, ma anche ad eventi interni al paese o alla regione.

Si comprende, dunque, che l'interdipendenza tra i paesi generata dalla globalizzazione fa sì che eventi singoli possano avere ripercussioni a livello globale, come una sorta di effetto domino.

L'andamento altalenante della situazione economica e del settore industriale marocchino ha portato a delle oscillazioni delle esportazioni e, dunque, del rendimento del settore produttivo.

Sulla base dei dati del World Integrated Trade Solution (WITS), piattaforma della Banca Mondiale che fornisce dati sul commercio internazionale, l'andamento del valore delle esportazioni del settore tessile dagli anni 2000 al 2021 e la percentuale di produzione per l'export è il seguente:

²⁴ Per maggiori dettagli, si veda Arianna Rossi (2010) che analizza l'impatto dell'applicazione del codice di condotta della *Fibre Citoyenne* attraverso un'analisi qualitativa ottenuta tramite un'indagine sul campo in diverse aziende marocchine delle principali aree di produzione industriale tessile e dell'abbigliamento (Tangeri, Rabat-Salé, Casablanca, Fez).

Figura 2.3 Andamento esportazioni del settore T&G dal 2000 al 2021

Anno	Export (\$)	% del commercio totale (import export) dei prodotti del settore in un anno
2000	2,497,892.08	33.65
2001	2,458,347.09	34.46
2002	2,533,651.59	32.38
2003	2,923,055.47	33.45
2004	3,119,659.89	31.61
2005	3,009,678.55	26.88
2006	3,465,606.65	27.13
2007	3,842,271.57	25.08
2008	3,687,364.39	18.35
2009	3,365,908.09	24
2010	3,337,749.69	18.79
2011	3,691,692.81	17.05
2012	3,576,173.86	16.70

2013	3,518,338.05	16.02
2014	3,707,348.75	15.57
2015	3,222,516.26	14.43
2016	3,491,942.63	15.28
2017	3,667,703.28	14.30
2018	3,840,428.97	13.08
2019	3,643,104.59	12.32
2020	3,013,081.35	10.88
2021	3,792,565.15	10.37

Fonte: WITS. Ultima consultazione: 10 febbraio 2024

Osservando i dati è possibile comprendere l'andamento del settore nel corso degli ultimi vent'anni e, in particolar modo, come questo sia influenzato dai momenti di crisi che verranno analizzati in seguito.

2.5.1 Le conseguenze della fine del MFA

Innanzitutto, analizzando le esportazioni del settore tessile marocchino, esse mostrano una crescita costante dal 2000 al 2008 che, come evidenziato nel primo capitolo, sono gli anni di maggiore sviluppo del settore, anni in cui il ruolo e l'importanza del *Fast Fashion* è andato via via crescendo. Questa spinta al settore proviene, da un lato, dagli investitori stranieri (principalmente spagnoli e francesi) e, dall'altro, dalle strategie del governo, tra cui piani di sviluppo e accordi commerciali con gli altri paesi. È peculiare notare che nel 2005, però, si assiste a un piccolo calo; non a caso questo è l'anno della fine dell'Accordo Multifibre.

Come detto in precedenza, il *Multi-Fiber Agreement* è un accordo internazionale del 1974

volto a regolamentare il commercio internazionale dei tessuti e dei prodotti d'abbigliamento, stabilendo delle quote, ovvero delle limitazioni sulle esportazioni in particolare da parte di paesi "in via di sviluppo" verso quelli "occidentali". La fine dell'Accordo Multifibre si colloca nel contesto della fase di apertura ai mercati internazionali, della globalizzazione e dunque della liberalizzazione del settore. La decisione di eliminare le quote per stato, però, ha fatto sì che gli investitori avessero la possibilità di decidere liberamente a chi affidare la propria produzione, senza doverla dividere o doversi necessariamente appoggiare a più aziende e più Stati. Si passa infatti da un sistema di commercio controllato ad una competizione su scala globale, passaggio che ha inevitabilmente dato un contraccolpo all'industria marocchina, il cui peso sul commercio a livello globale era ancora limitato.

La diretta conseguenza della fine dell'accordo è la tendenza dei maggiori acquirenti nel passare dall'aver una molteplicità di fornitori come piccole aziende, del tipo CMT, al cercare di costruire delle relazioni con un numero minore di fornitori ma più strategici. In particolare, nell'ambito della competitività di un'azienda, il livello di industrializzazione e sviluppo tecnologico e le capacità logistiche locali della stessa sono tanto rilevanti quanto i salari competitivi (ovvero non è più fondamentale solo che gli stipendi siano bassi per garantire prezzi bassi dei prodotti e dunque una maggiore competitività ed appetibilità per gli investitori stranieri) (Forstater, 2010: 3).

Proprio per questo motivo, le aziende cinesi hanno colto l'attenzione degli investitori europei e non solo, incarnando il modello perfetto di questo nuovo tipo di azienda-fornitore. La competizione per quanto riguarda prezzo, qualità, conformità e produzione completa (si intende all'interno della stessa azienda, senza dividere in più parti il processo produttivo così da renderlo più celere) si intensifica, alcuni stati riescono ad affrontarla senza subire grosse perdite, altri invece ne subiscono conseguenze maggiori.

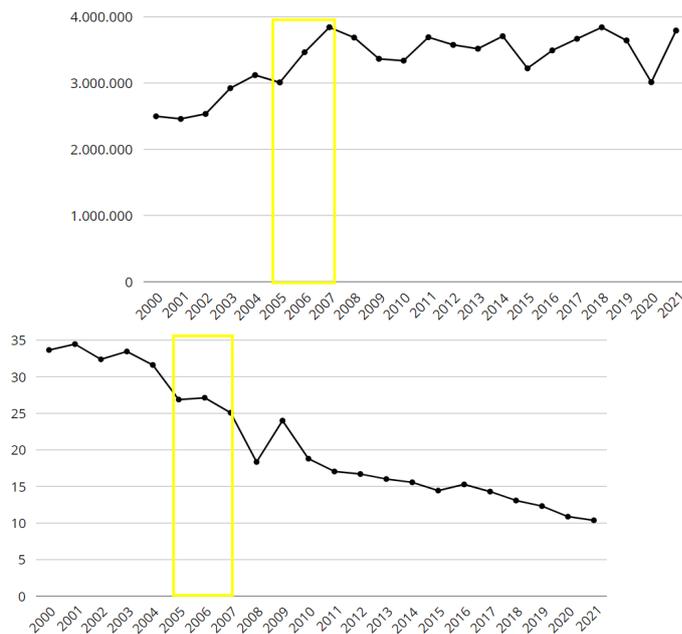
Il caso del Marocco è un ibrido da questo punto di vista, perché non ne ha tratto benefici come la Cina, ma non ha, allo stesso modo, subito un contraccolpo troppo forte da renderlo "vittima" della fine del MFA.

Infatti, in alcune fonti è considerato come "vincitore", come in quella dell'ILO (Forstater, 2010:4), che evidenzia una crescita del 4% del valore delle esportazioni tessili verso USA e UE tra il 2004 ed il 2007. In altre, come nel rapporto della WB (WB, 2012:142) il Marocco è annoverato tra i "perdenti" nella fase successiva del MFA, evidenziando come le esportazioni tessili e dell'abbigliamento siano crollate in modo significativo nei primi mesi del 2005,

subito dopo la fine dell'accordo.

Proprio questo andamento in discesa del settore ha spinto il governo marocchino a investire nel rinnovamento dello stesso e, soprattutto, a diversificare i propri rapporti commerciali al fine di aumentare la propria stabilità e anche il proprio ruolo a livello globale. Questa tendenza di ripresa del settore è visibile anche nei grafici seguenti (Figura 2.4).

Figura 2.4 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2005-2007.



Fonte: WITS. Ultima consultazione: 10 febbraio 2024

2.5.2 L'impatto della crisi finanziaria globale

Uno dei momenti più drammatici per la storia dell'economia mondiale è la crisi finanziaria del 2008-2009, una delle crisi più gravi dalla Grande Depressione degli anni '30.

La peculiarità di questa crisi è proprio quella di aver avuto un impatto globale, poiché ogni paese ne è stato direttamente o indirettamente toccato ma, al contempo, anche perché si è riflessa su molteplici settori dell'economia e dell'industria, nonostante il "fulcro" della crisi sia stato in un settore ben preciso (la crisi del settore immobiliare) e in uno stato ben preciso (gli Stati Uniti).

In questo modo si rende evidente ancora una volta quanto l'economia globale sia strettamente interconnessa e interdipendente da tutti gli attori e fattori al suo interno.

Il Marocco stava affrontando un momento di ripresa dalle conseguenze della fine del MFA (anche se, come detto, non troppo negative) ma, soprattutto, era in una fase di sviluppo e affermazione del proprio ruolo come stato produttore ed esportatore per importanti *retailers* che ne hanno riconosciuto i punti di forza (vicinanza all'Europa, discreto sviluppo industriale, aumento significativo degli accordi internazionali per ciò che concerne la liberalizzazione economica e via dicendo).

Per uno stato come il Marocco, in piena fase di crescita, l'impatto della crisi ha bloccato questo sviluppo. Un primo fattore di perdita è dovuto innanzitutto ad un crollo degli investimenti stranieri esteri (IDE). Il dato da considerare è che questo ha portato ad un deficit commerciale cronico dal 2007, che ha comportato un aumento dello scarto tra le importazioni e le esportazioni tessili dello stato. Come evidenzia il rapporto dell'ILO (Forstater, 2010:21), la bassa competitività dei prodotti marocchini (in generale, non solo del settore T&G), la diminuzione della domanda straniera e l'aumento dei prezzi del petrolio e delle materie prime sicuramente hanno amplificato questa tendenza.

In generale, lo sviluppo totale della catena globale di valore, sia del tessile che degli altri settori, si è bloccato durante la crisi finanziaria.

Per quanto riguarda le conseguenze di questa crisi specificatamente nel settore industriale tessile e dell'abbigliamento, queste si differenziano per *retailers*, esportatori e lavoratori.

La prima conseguenza, se non la più ovvia in un contesto di crisi economica, è il crollo delle vendite dei prodotti²⁵, dovuta dalla recessione dei paesi importatori stessi. Inoltre, quanto riportato dall'ILO (2010) evidenzia che la vera causa del crollo delle importazioni non sia stata tanto la diminuzione delle vendite e, dunque, della domanda interna ai paesi consumatori, ma il fatto che i venditori abbiano puntato a ridurre le scorte di magazzino, in modo tale da poter risparmiare sull'acquisto di nuovi prodotti. Ciò ha portato, dunque, alla diminuzione delle esportazioni provocando un aumento della pressione sui prezzi.

Il crollo della domanda per le aziende ha fatto sì che alcuni di esse tagliassero la

²⁵ Per fare alcuni esempi, gli Stati Uniti hanno registrato un calo del 2,1% delle vendite nel 2008 rispetto all'anno precedente mentre già solo i primi mesi del 2009 erano diminuite ancora del 5,1%. L'Europa, invece, è stata colpita di meno dal crollo delle vendite, registrando solo un 1,9% in meno. (Forstater, 2010:13)

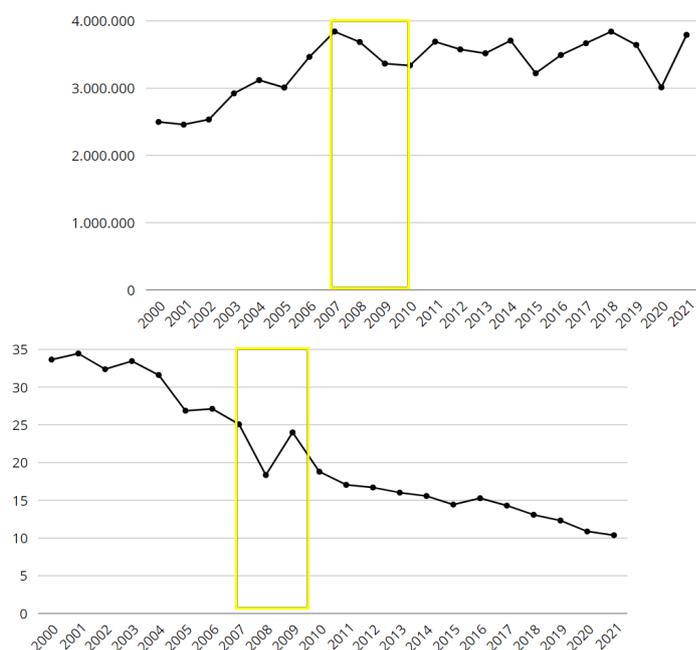
produzione, altre che chiudessero definitivamente, evidenziando l'estrema vulnerabilità del settore, dovuta ancora una volta alla sua dipendenza da fattori esterni. Inoltre, per coloro che continuavano a produrre, le condizioni di competitività si facevano sempre più difficili, vista la necessità di mantenere i prezzi sempre più bassi.

Secondo quanto indicato nel report dell'ILO (Forstater, 2010:13), la situazione a livello internazionale che si manifesta con l'inizio delle conseguenze della crisi è, a grandi linee, la medesima del post-MFA. Infatti, gli stati che non hanno avuto implicazioni negative in seguito alla fine dell'Accordo Multifibre non le hanno avute neanche in seguito alla crisi finanziaria globale.

Analizzando i grafici che riguardano l'andamento delle esportazioni e il commercio totale, specificatamente degli anni della crisi finanziaria (Figura 2.5), è evidente che dopo il 2008 si assiste ad una diminuzione nel valore delle esportazioni tessili fino al 2010, seguita da fluttuazioni variabili negli anni successivi. Gli anni 2007-2008 rappresentano un momento peculiare dal punto di vista economico e ciò si evidenzia dal notevole calo sia nelle esportazioni totali che nella percentuale del commercio totale. Questo è un esempio di come l'interdipendenza globale renda volatile la stabilità dell'economia mondiale e, dunque, instabile anche l'autodeterminazione di ogni singolo stato.

Inoltre, in generale, la percentuale del commercio totale rappresentato da queste esportazioni è tendenzialmente discendente nel corso degli anni (passando da 33.65% a 10.37%). Ciò è dovuto non tanto ad una diminuzione del ruolo del settore tessile e dell'abbigliamento quanto più alla diversificazione delle attività produttive e commerciali (basti pensare allo sviluppo del settore automobilistico, degli investimenti del governo nell'agricoltura e nel turismo). Ciò ha comportato un calo relativo dell'importanza delle esportazioni tessili.

Figura 2.5 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2007-2009.



Fonte: WITS. Ultima consultazione: 10 febbraio 2024.

Per ciò che concerne il settore T&G in Marocco, si ritiene che la recessione non abbia effettivamente colpito il settore tanto da modificarne la natura e il normale andamento, ma che abbia portato alla luce dei deficit strutturali già intrinseci nel suo sistema, come, ad esempio:

- la sua estrema vulnerabilità dovuta alla dipendenza da importazioni di materie prime e dalle esportazioni;
- La difficoltà nell'entrare a far parte della catena globale di valore soprattutto per le aziende più piccole;
- l'aumento delle vendite nel *fast fashion* fa sì che aumenti la pressione sui prezzi (bassi) che causano un peggioramento delle condizioni di lavoro.
- la mancanza di informazioni e di una visione a lungo termine da parte del governo, dell'AMITH e delle aziende stesse, fa sì che ci sia poca previsione dei rischi e dunque si abbiano più difficoltà a sopperire alle esigenze e alle problematiche (come in caso di crisi), in particolar modo per i lavoratori (Forstater, in, 2010:17).

Tutte queste criticità evidenziate si sono manifestate con la chiusura di tantissime attività in questo settore, non solo in Marocco ma in tutti i maggiori paesi produttori (Forstater,

2010:18, Paciello e Moisseron, 2010: 15, WB, 2012: 386).

Parlando di dati in riferimento al Marocco, il numero dei licenziamenti tra il 2009 ed il 2008 è aumentato del 59%, facendo perdere il lavoro ad oltre 10.000 persone (Paciello e Moisseron, 2010: 15, Business Monitor 2009, in WB, 2012) (è importante ricordare che questo è un settore ad alta concentrazione di manodopera).

Paciello e Moisseron sottolineano nell'articolo l'importanza di tenere a mente che i dati presentati, tratti da un'inchiesta del Ministero del Lavoro marocchino, non comprendono le informazioni riguardanti l'economia informale, di cui è difficile raccogliere informazioni accurate. È opportuno ritenere, però, che, in questo contesto, la componente informale darebbe una visione ancora più drastica dell'impatto della crisi sul settore, essendo le aziende subappaltate in maniera informale largamente presenti sul territorio.

A questo riguardo, l'ILO (2010:18) evidenzia come un'altra grande conseguenza della crisi per quanto riguarda il lavoro è una crescente informalizzazione delle attività. Si evidenzia, infatti, questa tendenza all'informalità dei lavoratori, in particolar modo delle donne, soggetto principale della disoccupazione legata alla crisi del settore T&G, essendo un settore con manodopera maggiormente femminile. Ciò vuol dire che queste lavoratrici si sono trovate costrette ad optare per dei lavori illegali, sottopagati, senza protezione sociale ed in contesti pericolosi (parla infatti anche di lavori come la prostituzione).

È possibile affermare, dunque, che l'impatto peggiore è quello che si è abbattuto sui dipendenti di queste aziende che hanno dovuto cedere o alla disoccupazione o all'accontentarsi di condizioni di lavoro ingiuste che non rispettano i diritti del lavoro e, in alcuni casi, i diritti umani in generale. Ciò ha portato ad un aumento della popolazione esposta al rischio della povertà, riscontrando difficoltà a procurarsi anche beni di prima necessità o servizi primari quali la sanità, l'istruzione e la possibilità di avere una casa (WB, 2012: 201).

L'aumento dei prezzi dei beni alimentari (dovuti all'aumento dei prezzi delle importazioni) ha smosso la società marocchina che, già sottopressione, ha trovato nelle manifestazioni e negli scioperi un modo per esprimere il proprio malcontento nei confronti del governo e della situazione economica in generale. In particolare, nel 2009 sono aumentate le crisi del settore tessile, dell'amministrazione pubblica e dell'agricoltura (Paciello e Moisseron, 2010: 23).

Questo tipo di rivendicazioni, seppur non abbiano portato ad un vero e proprio

cambiamento del sistema, sono state fondamentali per esprimere da un lato l'insoddisfazione ma, dall'altro, ancor più importante, un senso di solidarietà dei cittadini e di unione di fronte ad una rinnovata presa di posizione su questioni politiche e di diritti umani e civili della popolazione. Questo è un momento molto particolare per diversi paesi arabi, in particolar modo del nord Africa, in cui ha cominciato a svilupparsi una forte coscienza civica e politica che poi è sfociata, nel 2010 e avanti, in un momento di svolta per diversi paesi con le rivolte del 2011.

2.5.3 Le rivolte del 2011

Il 2011 è un altro anno significativo per il Marocco e, in generale, per l'area MENA, in particolar modo dal punto di vista politico, provocando, però, delle conseguenze anche sul piano economico. Infatti, questo è l'anno delle rivolte (chiamate dalla stampa occidentale e, dunque, spesso conosciute come "Primavere arabe"), scoppiate in Tunisia alla fine del 2010 (17 dicembre) e protrattesi poi fino al 2012, momento di grandi cambiamenti politici per diversi paesi. Questo è un evento significativo soprattutto per la diffusione di idee "rivoluzionarie", che riguardano i diritti dei cittadini sotto ogni aspetto, anche quello lavorativo.

È necessario ricordare, al fine di comprendere l'evoluzione del percorso che ha portato alle mobilitazioni del 2011-2012, che queste non sono frutto di una presa di posizione da parte della popolazione dei diversi paesi istintiva e "dell'ultimo minuto". Le rivolte del 2011 sono l'apice di diversi anni di insoddisfazione sia dal punto di vista politico, soprattutto, ma anche da quello economico (Khan, 2014: 1).

In Marocco quest'ondata di manifestazioni e di richieste al governo, volte a migliorare la condizione di vita dei cittadini, non ha portato ad un cambio radicale del governo stesso, come è successo in altri stati. Tra i motivi, sicuramente, c'è la forte legittimazione politica (e anche religiosa) del sovrano e della monarchia stessa. Infatti, il governo marocchino ha risposto alle proteste attuando una serie di riforme costituzionali (il 9 marzo 2011) (Khan, 2014: 3).

Come già anticipato, il Marocco è stato solo in parte toccato dall'ondata rivoluzionaria del 2011, cominciata in Tunisia e poi divampata in altri paesi quali in particolar modo Egitto, Libia, Yemen, Siria e, seppur in forma più leggera, anche Algeria, Oman, Giordania e, appunto, il Marocco.

Essa è il risultato di una cattiva gestione del governo di diversi settori dello stato. Queste

rivendicazioni sono portate avanti da popolazioni che non si sentono soddisfatte nell'essere rappresentate da una classe politica corrotta, che non ha come primo obiettivo il benessere del proprio paese ma solo mero tornaconto personale. Per questo, nei primi cinque casi (Tunisia, Egitto, Siria, Yemen e Libia), le proteste hanno portato alla caduta dei governi.

La situazione in Marocco è ben differente da quella di questi stati, infatti, insieme alla Giordania, ha affrontato dei cambiamenti anche politici importanti ma il potere è rimasto nelle mani dei governanti (in questo caso, dei Re Muhammad VI e Abd Allah II) (*Ibidem*).

La legittimazione religiosa del potere del re del Marocco (che, come è noto, è sia capo politico che capo religioso- *Amir al-Mu'minin*) è un elemento da non sottovalutare in questo contesto, poiché, dal punto di vista dei marocchini, rinnegare il re come capo politico avrebbe rappresentato non riconoscere il suo potere religioso e, dunque, opporsi alla volontà di Dio.

Nonostante i cambiamenti politici poco "rivoluzionari" rispetto agli altri paesi, le conseguenze sull'economia di questo periodo di instabilità hanno colpito in un certo qual modo anche il Marocco (*Ibidem*, Mazarei e Mirzoev, 2015).

È importante sottolineare che gli scompensi dovuti alla crisi finanziaria del 2008-9 e le sue conseguenze sono parte sostanziale delle cause di queste rivolte e mobilitazioni, soprattutto l'aumento della disoccupazione (Khan, 2013:1).

Il Marocco, in particolare, nel 2012 ha rilevato un tasso di disoccupazione tra i giovani molto alto, del 30% (Khan, 2013:2), dovuto a delle problematiche già presenti nel paese precedentemente alle rivolte. Tra queste troviamo il disallineamento tra le competenze e conoscenze dei giovani e le necessità del mercato del lavoro marocchino e anche le conseguenze della neoliberalizzazione (PAS), che hanno posto fine alle politiche per l'impiego pubblico. In particolare, come spiega Hanieh (2013), le rivolte del 2011, in Marocco e non solo, hanno rappresentato il dissenso nei riguardi delle manovre di austerità fiscali imposte da Banca Mondiale e Fondo Monetario Internazionale sin dal primo passaggio dal periodo statalista a quello neoliberale (come spiegato nel capitolo 1 paragrafo 1.2). Al contrario, il tentativo degli enti internazionali nel periodo delle rivolte è proprio quello di sfruttare il momento post-2011 per riaffermare i capisaldi neoliberali (come appunto l'apertura ai mercati esteri e la privatizzazione).

È possibile affermare che le rivolte hanno sostanzialmente peggiorato la situazione economica e, dunque, anche produttiva, del Marocco, a causa della generale instabilità della

regione che ha necessariamente portato a delle conseguenze negative per la travagliata situazione economica.

Da un lato, infatti, questo periodo di instabilità ha portato ad una diminuzione degli IDE, fondamentali per lo sviluppo economico-industriale del paese. La precarietà nella regione, derivante dalle rivolte del 2011, ha avuto impatti indiretti sul clima degli affari, sulla fiducia degli investitori e sulla percezione della stabilità nel paese in generale (Khan, 2013: 5).

Il PIL marocchino tra 2010-2011-2012 è passato dal 3,6%, al 5% nel 2011 (grazie a una grande produzione agricola in quell'anno specifico), per poi ripiombare al 2,7% nel 2012 (*Ibidem*: 3).

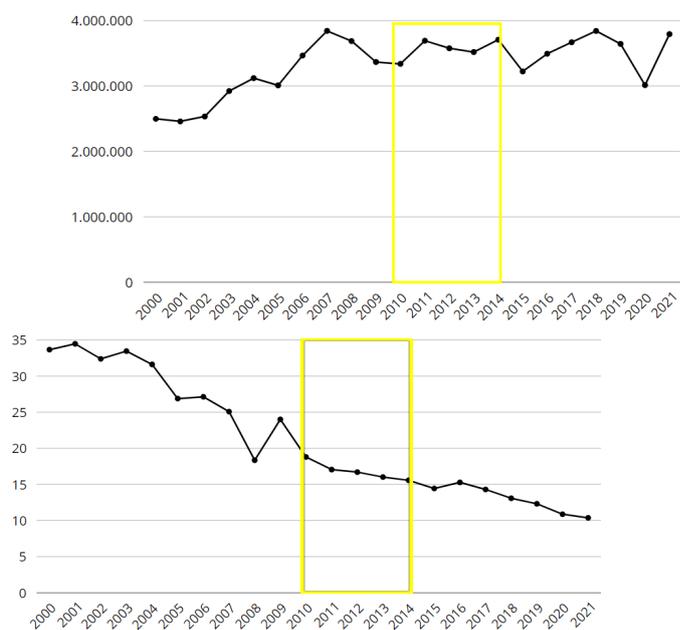
Un altro fattore da non sottovalutare in riferimento alla precarietà della regione è che questa può influenzare i prezzi delle risorse energetiche che, infatti, nel periodo delle rivolte, erano particolarmente alti; questo a sua volta ha avuto un impatto sui costi di produzione e, dunque, sulla competitività del settore industriale.

Dai grafici della Figura 2.6 in riferimento alla tabella di Figura 2.3, è possibile notare il calo delle esportazioni, risultato di tutte le cause succitate.

Nel post-2010, le esportazioni subiscono una certa stabilizzazione senonché anche una relativa ripresa, ma la percentuale del commercio totale continua a diminuire, per le ragioni spiegate in precedenza.

I risultati politici calmierati delle rivolte hanno avuto conseguenze contenute anche dal punto di vista economico; infatti, non si nota un brusco calo o cambiamento dell'andamento delle esportazioni del settore anche se, comunque, è presente una diminuzione tra il 2011 e il 2012, da attribuire ad un'iniziale e generale sfiducia da parte degli investitori stranieri verso la regione MENA a seguito delle rivolte popolari.

Figure 2.6 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2010-2014



Fonte: WITS. Ultima consultazione: 10 febbraio 2024

2.6 Conclusioni

Per ciò che concerne l'apertura del Marocco ai mercati esteri, ulteriore conseguenza del suo ingresso nella GVC, è possibile affermare che i numerosi accordi economici abbiano favorito questo processo. È altrettanto importante analizzare, però, le criticità della partecipazione alla catena globale di approvvigionamento, poiché la nascita di questa dipendenza reciproca tra paesi ed economie rende la produzione e le rendite necessariamente più vulnerabili.

L'analisi delle crisi che hanno colpito il Marocco, in generale, e, specificatamente, il settore tessile, dimostra l'importanza di questa interconnessione.

In conclusione, l'analisi delle fluttuazioni delle esportazioni del settore industriale tessile e dell'abbigliamento pone in evidenza la sua vulnerabilità agli shock esterni (e anche interni) sia da un punto di vista economico (come le diverse crisi) che politico (come le proteste del 2011, che, comunque, sottendevano anche motivazioni economiche).

Ancora una volta è possibile affermare l'interdipendenza tra industrie e governo ma anche tra produttori, investitori e consumatori e, più in larga scala, tra il Marocco e le dinamiche politico-economiche del resto del mondo.

Nel capitolo successivo verrà analizzato quanto e come l'azione del governo abbia aiutato a superare la situazione di crisi causata dalla pandemia di COVID-19 e, in particolar modo, quali sono state le conseguenze sulle aziende stesse e sulle lavoratrici, prendendo in considerazione un caso studio.

Capitolo 3: La pandemia: le conseguenze sulle industrie tessili e l'azione del governo

3.1 Introduzione

Questo capitolo si concentrerà sull'analisi del periodo della pandemia di Covid-19 in Marocco, in particolare sulla fase iniziale di chiusura fino alla riapertura di tutte le attività (dal 20 marzo 2020 al 10 giugno 2020, anche se non per tutte le regioni) ovvero all'allentamento delle regole di confinamento volte al controllo della diffusione del virus. Ne verrà analizzato l'impatto da un punto di vista sociale e sanitario, con le conseguenze che ne derivano. Verrà esaminata, inoltre, la reazione del governo marocchino e le azioni intraprese per il contenimento della diffusione del Covid. È interessante, infatti, prendere in considerazione anche le conseguenze e i cambiamenti politici legati alla diffusione della pandemia e, soprattutto, al ruolo del *makhzen* nel gestire la situazione. Questo si realizza anche attraverso la creazione di commissioni specifiche volte alla gestione della situazione che evidenziano una presa di posizione del regime e del Re rispetto al governo.

Com'è noto, però, il Covid non ha causato problematiche solo dal punto di vista sociosanitario, ma la sua eco si è diffusa in tutti gli aspetti della vita dei cittadini, sia in Marocco che in tutto il resto del mondo. La pandemia, infatti, ha comportato delle gravi conseguenze anche da un punto di vista economico, sull'industria e, dunque, sulla produzione e sull'import-export, ma soprattutto su quei settori più colpiti dal distanziamento sociale, dalla chiusura di attività pubbliche e dalle limitazioni riguardanti i viaggi, come, ad esempio, il settore del turismo.

L'analisi proseguirà con le conseguenze dell'impatto del Covid sul settore industriale e, in particolare, quello tessile, oggetto della tesi. Le implicazioni prese in considerazione non sono solo quelle prettamente economiche ma, soprattutto, quelle sociali; l'interesse di questa ricerca è quello di comprendere l'impatto sociale delle conseguenze economiche del Covid sul settore industriale tessile e dell'abbigliamento. In seguito, il capitolo si concentrerà sull'azione del governo come aiuto e supporto sia ai lavoratori, che alle imprese stesse, tessili e no.

Successivamente, verranno analizzati i limiti di questi aiuti governativi, tentando di comprendere, tramite diversi studi e inchieste di vari enti nazionali e internazionali, quanta popolazione sia stata effettivamente aiutata da questi sussidi e perché non hanno raggiunto la sua totalità.

Infine, i paragrafi 3.7 e 3.8 riporteranno i risultati ottenuti tramite l'indagine sul campo presso l'azienda tessile di Temara, Rida Jeans, e presso il sindacato marocchino UMT. L'analisi delle interviste metterà in luce similitudini e divergenze tra le opinioni dei tre attori coinvolti (lavoratori, amministrazione e sindacato).

3.2 La pandemia di Covid-19 in Marocco

La pandemia del virus Covid-19 ha inevitabilmente colpito anche lo stato marocchino, producendo danni e conseguenze sotto diversi aspetti, includendo quelli sanitari, sociali ed economici. Questo periodo ha segnato la storia moderna del Marocco come quella del resto del mondo, anche solo per aver accelerato dei processi già in atto come, ad esempio, quello della digitalizzazione (Boulitama et al. 2022: 1). Un'altra peculiarità è quella legata a specifiche conseguenze derivanti dalla pandemia come, ad esempio, le conseguenze psicologiche del confinamento o i danni economici causati dal blocco, seppur temporaneo, di alcuni settori d'attività come, ad esempio, quello turistico.

Per ciò che concerne il Marocco, come riporta il Bollettino d'Urgenza della Sanità Pubblica legata al Covid-19 del CNOUSP (*Centre National d'Opérations d'Urgence en Santé Publique*) del 4 marzo 2020, il primo caso confermato di cittadino marocchino (di Casablanca) con il Covid è stato registrato il 2 marzo 2020, a seguito di un test sul paziente dopo il suo rientro da un viaggio a Bruxelles e a Bergamo, presentando dei sintomi ricollegabili a quelli di Covid.

Con l'inizio di questa prima ondata di pandemia, il governo marocchino ha subito applicato un piano per minimizzare l'impatto e le conseguenze economiche e sociali della crisi sanitaria.

Per avere un'idea generale della situazione pandemica in Marocco: il 27 maggio 2020 nel paese erano presenti oltre 7000 casi confermati, quasi 5000 ricoveri e più di 200 morti, confermandosi uno dei paesi africani più colpiti dalla pandemia (ITUC, 2020:60), fino ad arrivare al 1° dicembre 2020 ad aver registrato oltre 359.000 casi, di cui la maggior parte ricoverati e più di 5000 morti, su quasi 4.000.000 di test somministrati (*Morocco Ministry of Health* via Abouzzohour, 2020:3). Questi dati del dicembre 2020 non sono i più alti registrati ma, anzi, il Marocco ha assistito a diverse ondate²⁶ di aumento dei numeri dei contagi che

²⁶ La prima a marzo-aprile 2020, la seconda a ottobre-novembre 2020, la terza a gennaio-febbraio 2021 e l'ultima ad aprile-maggio 2021 (ILO, 2022: 15).

hanno obbligato a protrarre le limitazioni volte al contenimento e le conseguenze del virus stesso per più tempo, all'incirca due anni.

La risposta del governo marocchino per il controllo della diffusione della pandemia nello stato è stata abbastanza celere; una delle strategie adottate è stata, ad esempio, la creazione di “*Coronavirus Command Stations*” in tutto il territorio, ovvero dei centri di controllo per la pandemia, al fine di monitorare e coordinare i servizi sanitari (ITUC, 2020:60). Come mostra la timeline della fase iniziale della diffusione della pandemia (marzo-luglio 2020) stilata dal giornale Morocco World News (Kasraoui, 2020), tra il 2 marzo e il 19 marzo, giorno della dichiarazione dello Stato d’Emergenza da parte del governo, ed il 20, data dell’inizio del lockdown, sono stati man mano applicati accorgimenti e restrizioni volti ad evitare un punto di non ritorno della diffusione del virus, consci dell’andamento della situazione negli altri stati.

Tra queste restrizioni ci sono la chiusura (graduale) dei confini nazionali (a partire dall’8 marzo, in cui è stata annunciata la sospensione dei voli per e dalle città italiane), eliminando via via viaggi internazionali (dal 15 marzo), proseguendo in seguito ad un rimpatrio dei cittadini rimasti bloccati fuori dal Marocco all’inizio dello Stato d’Emergenza. Oltre a questo, c’è stata anche una graduale chiusura dei confini intra-nazionali (dal 18 marzo), con il blocco dei mezzi di trasporto tra le città marocchine. Inoltre, sono state cancellate tutte le attività pubbliche (dal 16 marzo), chiuse le scuole e le palestre, ma anche i *suq* di ogni tipo, settimanali e no, vietando ogni tipologia di assembramento, fino a vietare di uscire dalle proprie abitazioni se non per motivi importanti e con un’apposita giustificazione, un “permesso di movimento eccezionale” (ILO, 2022: 10).

Il lockdown generale, considerato anche abbastanza duro, tanto da essere giudicato da alcuni attivisti per i diritti umani come una “chiusura che va contro questi diritti” (Abouzzohour, 2020: 10), è durato dal 20 marzo al 20 maggio 2020; nonostante ciò, la riapertura è stata graduale per evitare un rinnalzamento dei contagi. Nel periodo del Ramadan (dal 23 aprile al 23 maggio 2020), inoltre, è stato introdotto un coprifuoco dalle ore 18 del pomeriggio alle 6 del mattino seguente.

Come sottolinea l’ILO (2022:12), anche la tecnologia ha giocato un ruolo notevole nella risposta della sanità pubblica alla pandemia, in particolare il Dipartimento Generale della Sicurezza Nazionale ha lanciato un’applicazione per il cellulare che permetteva agli ufficiali di polizia di tracciare i movimenti dei cittadini marocchini e dei residenti per assicurarsi del

loro rispetto dello Stato d’Emergenza e dei limiti di movimento nello stato. Anche il Ministero della Salute ha sviluppato un’applicazione chiamata “*Wiqaytna*” per rendere più agevole il tracciamento dei contatti con persone positive al Covid sia per le unità sanitarie, sia per i cittadini stessi.

Secondo l’indicatore “*Stringency Index*”²⁷, parametro che misura la rigidità delle politiche di lockdown, il Marocco si è attestato ad un livello del 93,5%, al di sopra sia della media dei paesi nordafricani sia della media mondiale dello stesso periodo, fino a giugno 2020 (ILO, 2022:11).

I risultati di questo primo periodo di chiusura sono stati abbastanza positivi; infatti, la percentuale di nuovi casi per il mese di aprile 2020 è stata dello 0,1%, rispetto alla media mondiale dello 0,3%. È possibile affermare, dunque, che il lockdown abbia sicuramente aiutato, soprattutto fino all’estate, a limitare la diffusione dei casi. Tuttavia, ci sono state delle criticità che ne hanno compromesso l’efficienza.

Innanzitutto, il lockdown era una misura temporanea, poiché, seppur necessario per il contenimento dei casi, ha provocato degli effetti collaterali per i cittadini sia sociali che, soprattutto, economici, gravi. Questo perché, come verrà analizzato in seguito, la chiusura, per il primo mese e mezzo circa, ha riguardato anche e soprattutto i lavoratori e le attività economiche. Le persone che non rientravano nelle “categorie essenziali di lavoratori” (personale sanitario composto da medici, infermieri e farmacisti, e coloro che erano impiegati nei supermercati per la fornitura di beni di prima necessità) non avevano l’autorizzazione a svolgere attività lavorativa. Ciò ha inevitabilmente comportato delle gravi conseguenze, seppur mitigate dai programmi di supporto economico.

²⁷ Lo “*Stringency Index*” è stato ideato nel contesto del progetto *COVID-19 Government Response Tracker* presso la Blavatnik School of Government dell’Università di Oxford (ILO, 2022:11) ed è costruito su nove indicatori: chiusura delle scuole, dei posti di lavoro, cancellazione degli eventi pubblici, restrizioni su assembramenti, lockdown, campagne di informazione, restrizioni di movimenti interni al paese e controlli sui viaggi internazionali. L’indice è calcolato sulla media dei punteggi dei singoli indicatori che vanno da 0 (meno restrittivo) a 100 (più restrittivo). [https://ourworldindata.org/covid-stringency-index#:~:text=The%20stringency%20index%20is%20a,100%20\(100%20%3Dstrictest](https://ourworldindata.org/covid-stringency-index#:~:text=The%20stringency%20index%20is%20a,100%20(100%20%3Dstrictest).

Ultima consultazione 12 febbraio 2020.

Ulteriori criticità del lockdown in Marocco riguardano le difficoltà riscontrate da parte delle forze dell'ordine nel far rispettare le direttive per il contenimento da tutti i cittadini e in tutte le zone del paese. La difficoltà di controllo dei cittadini si è osservata in particolar modo nelle zone rurali, dove fattorie, piccole aziende e cooperative hanno continuato a lavorare, nonostante le indicazioni governative (Abouzzohour, 2020: 1).

Nonostante ciò, si sono registrati degli episodi di violenza tra gli ufficiali della polizia posti al controllo degli spostamenti dei cittadini e i cittadini stessi (Abouzzohour, 2020: 10; Kasraoui, 2020). In particolare, come riporta Morocco World News²⁸, dal 20 marzo al 10 aprile sono stati registrati oltre 20.000 arresti da parte della polizia di cittadini che non hanno rispettato le direttive dello Stato di Emergenza. Con l'aumento di questi casi di arresto e violenza da parte della polizia, alcuni attivisti per i diritti umani hanno denunciato l'imposizione di un controllo di tipo autoritario da parte del governo in questo contesto (Kasraoui, 2020); la questione politica, come verrà analizzato anche in seguito, risulta molto delicata.

Un'ulteriore criticità dell'azione del governo marocchino contro la diffusione della pandemia è la debolezza del suo sistema sanitario. Esso, infatti, già da prima della pandemia, si caratterizzava per una grave mancanza sia di personale sanitario, necessario ad affrontare l'aumento dei pazienti all'interno degli ospedali a causa del Covid (al Marocco mancavano già 32.000 medici e 64.000 infermieri in base alle indicazioni dell'Organizzazione Mondiale della Sanità) (Abouzzohour, 2020:1), ma anche per la mancanza di sufficienti ospedali e terapie intensive. È peculiare evidenziare, come riporta l'autrice dell'articolo succitato, come questa situazione di pandemia abbia inevitabilmente enfatizzato le disparità in termini di accesso ai servizi sanitari tra zone rurali e urbane.

Proprio per questa situazione, in cui il sistema sanitario risulta essere impreparato ad affrontare un'emergenza di questo tipo, una delle prime azioni del governo è stata investire circa 220 milioni di dollari (2 miliardi di dirham) nel settore sanitario, acquistando tutto il materiale necessario per la cura dei pazienti di Covid destinati ai quarantasette ospedali marocchini (pubblici, privati e militari) (Abouzzohour, 2020: 8).

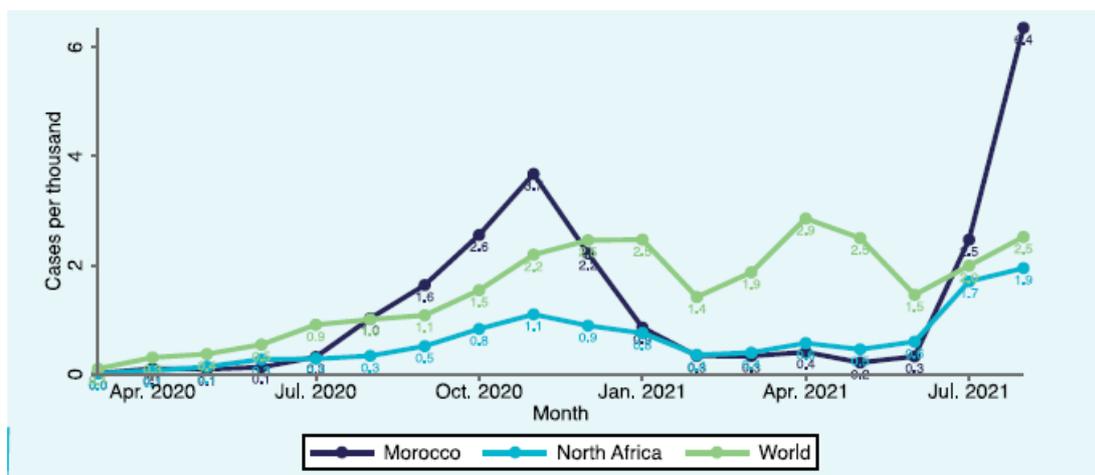
Dopo il primo lockdown, dunque, si è andati verso una riapertura, all'incirca intorno a

²⁸ <https://www.moroccoworldnews.com/2020/08/313916/a-timeline-of-the-covid-19-pandemic-in-morocco-april-2020> ultima consultazione: 10 febbraio 2024.

fine maggio/giugno 2020, man mano allentando le restrizioni, come quelle sul trasporto pubblico e sui posti di lavoro, le scuole e altri luoghi pubblici, fino a settembre 2020. Come riporta l'ILO (2020:13), con l'alleggerimento delle restrizioni c'è stata una ripresa della pandemia, fino ad avere un picco di casi nel novembre 2020.

Le quattro principali ondate di aumenti di casi hanno corrisposto a un rafforzamento delle restrizioni imposte dal governo. Nel grafico della Figura 3.1 è possibile vedere l'andamento del numero dei casi tra marzo 2020 e agosto 2021.

Figura 3.1 Casi di Covid-19 registrati in Marocco tra marzo 2020 e agosto 2021



Fonte: ILO, 2022: 13.

Nel luglio del 2021 si è registrato un ulteriore picco (di oltre 6000 casi, come si evince dalla Figura 3.1), che rappresenta il terzo momento di criticità affrontato dal Marocco dal punto di vista sociosanitario, nonostante il progresso della campagna vaccinale attuata dal governo (*Ibidem*).

Infatti, per ciò che concerne i vaccini, il Re si è subito mobilitato per portare avanti delle contrattazioni a riguardo, essendo una delle priorità nella strategia di contrasto della pandemia realizzata dal regime. Questi contatti sono stati portati avanti sia con la Cina, in modo da sviluppare un meccanismo comune di contrasto alla pandemia, dunque con aziende cinesi quali ad esempio Sinopharm (Abouzzohour, 2020:8), sia con l'americana Pfizer, con cui è stata effettivamente portata avanti la campagna vaccinale, partita il 28 gennaio 2021, con la prima iniezione fatta proprio al Re Mohammed VI.

3.2.1 La gestione politica della pandemia

Per ciò che riguarda la presa di decisioni in questo contesto di Stato d’Emergenza e di crisi sanitaria che, in realtà, ha comportato delle criticità in diversi aspetti della vita dei cittadini (disoccupazione, problemi economici, conseguenze psicologiche), questa è stata particolarmente centralizzata nelle mani del regime, più che in quelle del governo.

Il Re, infatti, si è posto in prima linea nella gestione della questione, sotto ogni punto di vista, insieme ai ministri a lui vicini e membri del *makhzen*, tecnocrati, commissioni create *ad hoc* e suoi consiglieri.

Alcuni ritengono (Abouzzohour, 2020: 10,11) che, in questo modo, si sia creata un po’ di opacità dal punto di vista politico, poiché la relativa centralizzazione della presa di decisioni del Re e del suo *makhzen* ha messo in disparte, invece, la figura del Primo Ministro, membro del partito islamista PJD, Saad Eddine el-Othmani.

Anche a livello locale, infatti, il controllo è nelle mani del regime, tramite la presenza dei *mqadem*, dipendenti del *makhzen* stesso, che si occupano di controllare ogni strada o quartiere e di fornire informazioni sui cittadini. Nelle fasi di lockdown, queste figure erano designate per l’accettazione di permessi di movimento dei cittadini e, certamente, avevano il ruolo di controllo degli stessi in modo tale da garantire il rispetto delle restrizioni imposte dallo Stato; allo stesso modo anche la polizia, ovvero la *shurta*, e, sempre più spesso, i militari, la cui presenza è certamente aumentata.

Il fatto che il governo e i partiti politici non fossero al centro dei processi decisionali in questo periodo di Stato d’Emergenza è confermato dalla creazione da parte del Re stesso del Comitato Scientifico, Tecnico e Consultivo Nazionale, *Comité National Scientifique, Technique et Consultatif*, responsabile dell’applicazione del Piano Nazionale di Risposta e Sorveglianza, il 27 gennaio 2020, in collaborazione con il Centro delle Operazioni di Emergenza di Salute Pubblica che si trova nel Directorate Epidemiologico e di Controllo delle Malattie. Questo comitato era formato dal Ministro della Sanità, dell’Interno, dottori militari di alto grado, la *Gendarmerie royale* e il Direttore della Protezione Civile.

Ciò che risulta essere peculiare in questo contesto, come riporta Drhimeur (2022), è che, in generale, il Re si sia reso molto visibile nella presa di decisioni in questo particolare periodo storico, volendo sicuramente dimostrare la sua capacità di gestire questo tipo di situazioni. Per questo la comunicazione in prima persona (o attraverso il gabinetto reale) e la

partecipazione a diverse attività (quali, ad esempio, la campagna vaccinale) o ancora la presa di decisioni importanti anche da un punto di vista morale (come la richiesta alle compagnie aeree e di altri mezzi di trasporto di offrire delle tariffe basse ai cittadini marocchini che desideravano rientrare in Marocco per le vacanze estive in seguito al periodo di lockdown che li ha tenuti lontani dai propri cari), hanno contribuito ad aumentare la fiducia del popolo marocchino nei confronti del suo Re.

Come evidenzia Drhimeur (2022), infatti:

These are some examples of the monarch's high level of activism and how it was carefully managed to increase its visibility during the pandemic. The visibility was intended to support the legitimacy of the monarch as the one in charge, seen to be leading the fight against the pandemic. By presenting COVID-19 mitigation as having come mostly from the king, the monarchy managed to solidify its position as the "first among institutions" and the main political actor genuinely concerned with the wellbeing of Moroccans. (p.2)

Allo stesso modo, in una situazione così delicata come quella dell'emergenza sanitaria in atto, anche gli oppositori politici (come il movimento islamista "Giustizia e spiritualità" o i gruppi attivisti della zona del Rif, nel nord del Marocco) hanno compreso ed accettato le decisioni politiche e, in particolar modo, le misure sanitarie (*Ibidem*: 3).

Oltre al Comitato Scientifico, Tecnico e Consultivo Nazionale istituito dal Re per affrontare la gestione della pandemia dal punto di vista sociale, di sicurezza e controllo della sua diffusione, una delle prime azioni intraprese è stata quella di formare un Comitato di Veglia Economica (*Comité de Veille Économique*), l'11 marzo 2020. Esso era presieduto dal Ministero dell'Economia e includeva diversi membri come ministri e istituzioni economiche, inclusi anche il ministero dell'interno, degli esteri, dell'agricoltura, della salute, dell'industria, del turismo e del lavoro, ma anche la Banca Centrale marocchina, il Gruppo Professionale delle Banche marocchine, la Confederazione Generale delle Imprese del Marocco (*CGEM-Confederation Générale des Entreprises du Maroc*), la Federazione Marocchina del Commercio, dell'Industria e dei Servizi (*Fédération des Chambres Marocaine du Commerce, d'Industrie et des Services*) e, infine, la Federazione Marocchina dell'Artigianato (*Fédération des Entreprises d'Artisanat*) (Abouzzohour, 2020:11). Questo Comitato aveva come obiettivo quello di affrontare le conseguenze economiche della pandemia e del lockdown, che hanno messo in pausa la macchina economica non solo marocchina ma di tutto il mondo (ITUC, 2020:61; ILO, 2022:16; Abouzzohour, 2020:11). Per fare questo, il Comitato di

Veglia Economica si è occupato del sostegno dei cittadini dal punto di vista lavorativo, per limitare i danni provocati dalla disoccupazione, la quale ha inevitabilmente aumentato il livello di povertà dello stato, e anche del sostegno di diversi settori economici, più o meno colpiti dalla crisi.

Questo comitato si è occupato di gestire anche il “Fondo Speciale per la Gestione della Pandemia di Coronavirus”, *Fonds Spécial pour la Gestion de la Pandémie du Coronavirus*, dedicato sia ai cittadini sia alle attività economiche, come imprese e aziende.

Quella causata dalla pandemia è la prima forte recessione economica marocchina dal 1995 (PCNS, 2020:1; BM, 2020:3). È rilevante evidenziare che nel corso della pandemia si siano palesati dei dubbi sulla modalità gestione del denaro del Fondo speciale (che deriva principalmente da fondi statali, investimenti di privati e anche da finanziamenti europei o di enti internazionali quali il FMI) (Abouzzohour, 2020: 15).

Ciò che risulta importante nell’ambito di questa ricerca è, in primo luogo, comprendere le implicazioni economiche della pandemia e la strategia del governo in questo contesto. È fondamentale, inoltre, tentare di capire l’impatto di questi aiuti sui cittadini e sul comparto economico, in particolar modo su quello industriale, specificatamente dell’industria tessile e dell’abbigliamento, settore con delle peculiarità precise, analizzate nei capitoli precedenti.

3.3 L’impatto del COVID sull’economia marocchina

3.3.1 Implicazioni macroeconomiche della pandemia

L’economia marocchina ha fatto sì che i passi avanti fatti nel corso del suo sviluppo andassero persi, soprattutto in alcuni specifici settori dell’economia come, ad esempio, il settore del turismo, che negli ultimi anni precedenti al Covid aveva assistito ad una forte crescita (Ministero del Turismo, dell’Artigianato e dell’Economia Sociale e Solidale, ultima consultazione: 25 gennaio 2024).

Parlando dei principali indicatori economici, è possibile affermare che:

Innanzitutto, il PIL marocchino con l’avvento del Covid è passato da 112,7 miliardi di euro nel 2018 a 108,4 miliardi di euro nel 2020, con un calo del tasso di crescita del PIL del -7,2%. Dal 2021, però, si assiste a una ripresa, arrivando oggi a superare di gran lunga il PIL del 2018 (infatti il PIL registrato nel 2023 è di 127,1 miliardi di euro con un tasso di crescita annuo del 2,2%).

Anche la percentuale di indebitamento (in %sul PIL) del paese nel 2020 è aumentata, passando da un -3,1% del 2019 a una percentuale di -7,8. Al contempo anche il debito pubblico è aumentato passando da un debito dal 74,8% al di 87,6%, complici gli aiuti ricevuti dagli altri paesi ed enti internazionali nel contesto del sostegno economico per superare la pandemia.

Un altro dato interessante è quello del tasso di disoccupazione, che dal 2020 ha cominciato ad aumentare, raggiungendo il picco nella seconda metà del 2023 (13,5%)²⁹; ciò probabilmente evidenzia un problema dello stato nel creare posti di lavoro e/o posti di lavoro nel settore formale e, dunque, registrati regolarmente.

Infine, entrando più nello specifico per ciò che concerne il settore oggetto di studio, quello dell'industria tessile e dell'abbigliamento, che lavora maggiormente per l'export, è interessante notare come il volume dell'export totale sia diminuito, passando da 25,1 miliardi del 2019 di euro a 24,7 del 2020, con una diminuzione in percentuale sul PIL di circa del 4%. (inf Mercati Esteri- Osservatorio Economico, 2024, ultima consultazione: il 25 gennaio 2024).

In particolare, per ciò che concerne le esportazioni estere, sicuramente le prime settimane di chiusura totale delle attività produttive ed il relativo blocco dei trasporti hanno fatto sì che i dati per queste prime settimane fossero più negativi. Oltre a questo, una lunga siccità (che andava avanti da due anni e che ha, dunque, messo a dura prova il settore agricolo e le sue esportazioni (BM, 2020: 3) e la diminuzione delle esportazioni di fosfati (con una perdita di 51 miliardi di dirham tra 2018 e 2019 – *Office des Changes*, 2019: 2) hanno inevitabilmente aggravato la situazione (Ghefou, 2023:2; Abouzzohour, 2020:2).

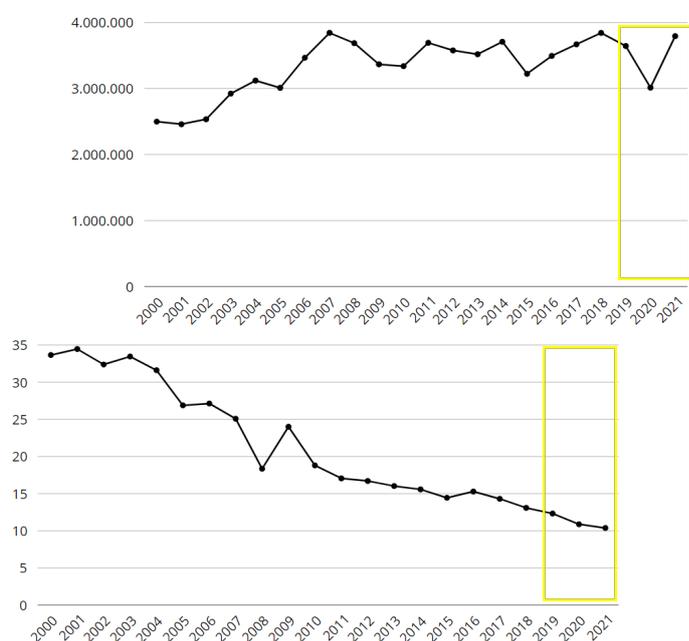
Come si evince dai grafici della Figura 3.2 e dalla Tabella 2.3, nell'anno 2020 le esportazioni e i guadagni dell'industria tessile e dell'abbigliamento marocchino hanno subito un calo, probabilmente il più forte paragonandolo ai momenti di crisi precedenti. Dai dati notiamo, inoltre, che già nel 2019 si era registrata una piccola perdita rispetto alla situazione dell'anno precedente che, invece, era in crescita (Newsletter AMITH, Avril 2023: 25).

A partire dal 2021 invece si osserva un aumento significativo nel valore delle esportazioni, anche se la percentuale sul commercio totale è ancora relativamente bassa. Si può ipotizzare che tale aumento sia dovuto alle politiche adottate dal governo per ristabilire la

²⁹ <https://tradingeconomics.com/morocco/unemployment-rate> ultima consultazione: 15 febbraio 2024.

situazione produttiva ed economica del paese come quella pre-pandemia.

Figure 3.2 Andamento esportazioni del settore T&G e della percentuale del commercio totale (import export) dei prodotti del settore focus anni 2019-2021.



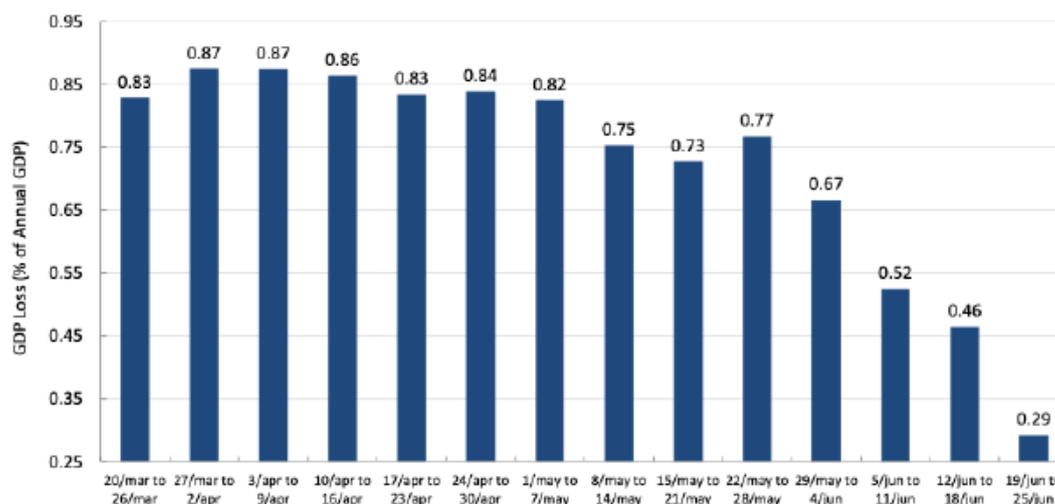
Fonte: WITS. Ultima consultazione: 10 febbraio 2024.

La catena globale della produzione di abbigliamento è stata duramente colpita nel periodo della pandemia da molteplici fattori, ma in particolar modo la sua natura intrinseca basata sulla continua comunicazione e interdipendenza, è uno dei problemi principali. Infatti, una produzione delocalizzata (in cui spesso *retailer* e *supplier* sono anche molto distanti tra di loro) rende necessari trasporti e contatti che, nel periodo della pandemia, sono diminuiti. Questo ha inevitabilmente causato forti conseguenze in termini di produzione, import-export e rapporti commerciali. La logistica, in questo senso, come definita da Teodoro e Rodriguez (2020), rappresenta la colla che mantiene le catene globali di valore insieme.

Una visione della percentuale di perdita del PIL nelle prime settimane dall'inizio della pandemia³⁰ è fornita dal grafico di Figura 3.3:

³⁰ Per una visione più completa è possibile consultare il research paper “*The impact of Covid-19 in Morocco: Macroeconomic, Sectoral and Regional Effects*” del Policy Center for the New South in cui, a p. 11, vi è una tabella in cui sono riportati le percentuali di perdita di PIL divisi per settore e per regione.

Figura 3.3 Diminuzione del PIL ogni settimana in Marocco dal 17 marzo al 25 giugno 2020.



Fonte: Policy Center for the New South, 2020: 12

Dal grafico di Figura 3.3, è possibile notare che la percentuale del PIL ha subito un brusco calo con l'arrivo dell'estate, che ha segnato la fine delle misure di contenimento della pandemia.

In generale, il deficit commerciale dei primi tre mesi del 2020 è aumentato del 23,8% (Abouzzohour, 2020:2).

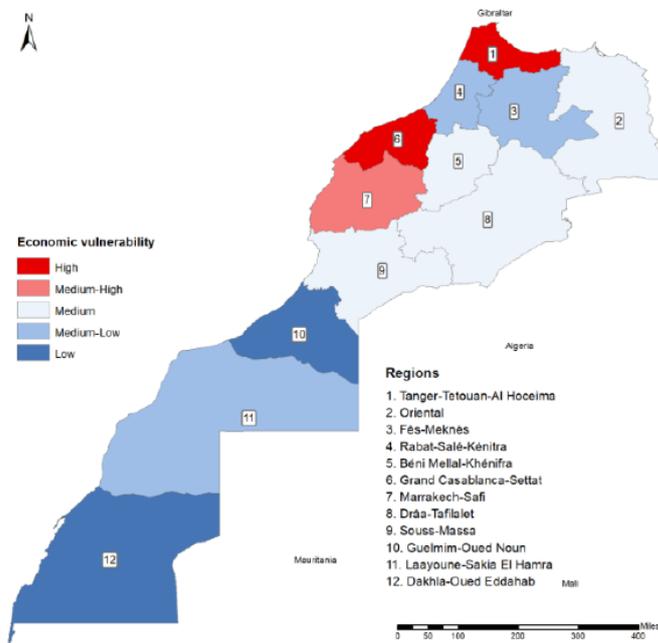
Le implicazioni di questo aumento del deficit sono diverse sia dal punto di vista geografico che da quello settoriale. Per ciò che concerne quello geografico, è importante evidenziare che la distribuzione delle attività economiche e commerciali in Marocco non è uniforme, per cui le diverse regioni hanno avuto un impatto diverso in base all'attività economica che impiega la maggior parte dei lavoratori della regione. È fondamentale tenere a mente anche la differenza all'interno delle stesse regioni tra zone rurali e zone urbane. Anche all'interno dei report dell'*Haut Commissariat au Plan* (in particolare quelli che raccolgono i dati macroeconomici anno per anno dello stato) vengono differenziati i dati in riferimento alle zone rurali e quelle urbane. Infatti, anche durante il periodo della pandemia le attività economiche in queste zone (come fattorie o cooperative) hanno continuato a lavorare, a causa della difficoltà nel controllare i cittadini nelle zone di campagna, nonostante la creazione, come spiegato, di queste unità di controllo sparse in tutto il territorio.

In generale, come evidenziato nel *research paper* del PCNS (2020: 13), le regioni con una maggior presenza di lavoro nel settore informale hanno subito gli effetti peggiori, tra cui

un maggior tasso di disoccupazione.

Per quanto riguarda la situazione da un punto di vista geografico, essa è la seguente:

Figura 3.4 Vulnerabilità economica regionale a causa delle misure di lockdown in Marocco



Fonte: Policy Center for the New South, 2020: 13.

Com'è possibile osservare dalla mappa, le regioni marocchine più colpite dalle implicazioni economiche negative del Covid sono quelle di Tangeri- Tetouan- Al Hoceima, Grand Casablanca- Settat, Marrakech-Safi e, in maniera inferiore, la zona centro-settentrionale (comprendendo le regioni di Oriental, Draa- Tafilalet, Souss-Massa, Beni Mellal-Khenifra).

Questi risultati non dovrebbero stupire, in quanto queste zone sono quelle che presentano le città più grandi e importanti del Marocco, per cui sono tendenzialmente aree urbane, con una grande concentrazione di popolazione e di attività commerciali-produttive.

Se nelle zone rurali “evadere” dal lockdown era più semplice, nelle città le imprese economiche di qualunque tipologia (esclusi supermercati e farmacie) hanno dovuto rispettare le chiusure imposte dal governo, allo stesso modo i cittadini. Questo ha portato a delle implicazioni economiche importanti da punto di vista commerciale e produttivo.

Basti pensare che le zone di Casablanca e Tangeri sono le zone industriali principali, dove risiede l'apparato produttivo di tutto il paese, in particolar modo Casablanca per il

settore tessile e dell'abbigliamento, mentre Tangeri per la produzione di autoveicoli e la presenza di diverse *Free Trade Zones*.

Al tempo stesso, anche il crollo del settore turistico giustifica questi dati, in quanto città come Marrakesh, Casablanca e anche Tangeri (per la sua vicinanza alla Spagna) godono di buoni introiti legati, appunto, al turismo.

Dal punto di vista settoriale, come si evince dal rapporto del PCNS (2020: 13), i settori che hanno maggiormente sofferto le implicazioni economiche derivanti dalla pandemia sono quello turistico, hotel e ristoranti, subito seguiti dal settore industriale tessile e della pelle ed in seguito quello metallurgico e dell'industria elettrica.

Risulta, infatti, che la perdita stimata del settore del turismo nel 2020 sia di oltre 3 miliardi di euro (oltre 30 miliardi di dirham), di cui 1,4 miliardi solo per l'industria alberghiera (Ghefou, 2023:2).

Un ulteriore settore particolarmente colpito e legato a quello dell'industria elettrica e metallurgica è quello delle automobili: dal punto di vista internazionale, l'industria automobilistica è stata colpita da un calo delle esportazioni dell'89%, provocando la perdita del lavoro ad oltre 180.000 impiegati (*Ibidem*).

Infine, per ciò che concerne il settore industriale tessile che, come spiega Ghefou (*Ibidem*), questo soffre di una duplice difficoltà: da un lato la mancanza di materie prime, provenienti principalmente dalla Cina e, in secondo luogo, il calo della domanda da parte dei consumatori. Questo risultato è sempre legato all'intrinsecità del sistema produttivo tessile e dell'abbigliamento marocchino nella Catena di Valore Globale che lo rende interdipendente con il resto del mondo.

Ciò che è interessante valutare ai fini di questa ricerca sono principalmente le conseguenze sociali di questi peggioramenti dei dati macroeconomici, ovvero quelle che vanno effettivamente a colpire la popolazione, per verificare se e come l'azione governativa sia riuscito a mitigarle.

3.3.2 Conseguenze sociali dell'impatto economico della pandemia di Covid-19

Le implicazioni economiche della pandemia, oltre che a far peggiorare i dati macroeconomici dello stato, si sono riflesse anche e soprattutto sulla popolazione marocchina, causandole un peggioramento delle condizioni di vita.

L'instabilità in quel periodo, infatti, ha riguardato diversi aspetti: dall'insicurezza lavorativa, a quella alimentare, comportando una grave fase di incertezza finanziaria, che ha portato ad un aumento rilevante del tasso di povertà (dal 17.1% (2019) al 19.87% (2020) (Dhrimeur, 2022: 1). Questo, con l'aumento dei prezzi derivanti dall'innalzamento dell'inflazione del Paese, ha fatto sì che i cittadini si ritrovassero di fronte ad un periodo di difficoltà abbastanza grave.

Per ciò che concerne la disoccupazione, il suo aumento è necessariamente legato alle difficoltà affrontate dalle attività commerciali e quelle produttive, sia nel periodo di chiusura del lockdown che in quello successivo (per quelle attività che sono state colpite anche da altre misure di contenimento, come, ad esempio, la chiusura dei confini nazionali e la lenta ripresa del settore turistico). È altresì legato, per ciò che concerne il settore produttivo, anche alla chiusura definitiva di aziende, a causa della loro impossibilità di affrontare le spese con la diminuzione della domanda dei consumatori.

In particolare, diversi studi (*Direction des Etudes et des Prévisions Financières 2021*, BM 2020, Abouzzohour 2020) riportano che il numero di posti di lavoro persi a causa della pandemia si aggira intorno ai 580.000, rispetto a quelli dell'anno precedente, peggiorando il tasso di disoccupazione marocchino di circa 4 punti. Si evidenziano comunque delle differenze dal punto di vista geografico e di età/genere; infatti, nelle zone urbane il tasso di disoccupazione si attesta a 15.6% rispetto al 13.1% del 2019 ma risulta essere del 22.6% in riferimento ai giovani (tra i 24 e i 35 anni), superando quasi di 10 punti la media nazionale. L'aumento del tasso di disoccupazione delle aree rurali è circa del 4% (dal 3.4 al 7.2) (HCP, 2020: 4).

Questo, insieme all'aumento dei prezzi dei beni di prima necessità dovuto alla loro difficoltà di reperimento, causata dalla diminuzione di import-export del paese, ha portato ad un aumento del tasso di povertà. La percentuale di persone che vivevano sotto la soglia di povertà è passata dal 17.1% del 2019 al 19,87% del 2020³¹ (Dhrimeur, 2022: 1)e, in più, oltre un milione di persone è diventato vulnerabile alla povertà.

La pandemia ha assunto la funzione di catalizzatore per l'accentuazione delle disuguaglianze di genere e sociali in Marocco (*Ibidem*). L'instabilità economica, infatti, ha colpito in modo particolare le donne, evidenziando le disparità di genere già esistenti. Questo

³¹ Nel 2015 la Banca Mondiale ha fissato la soglia di povertà a 1,90 dollari al giorno (BM).

soprattutto perché, come spiegato nel paragrafo relativo al lavoro informale, sono proprio le donne il target per questa tipologia di lavori, in quanto più predisposte ad accettare condizioni di lavoro meno favorevoli e senza protezione sociale; sono proprio i lavori informali ad essere stati più colpiti dalle conseguenze della pandemia.

3.4 Le implicazioni del Covid sul settore industriale tessile e dell'abbigliamento

Come già evidenziato più volte nel corso dell'analisi, il settore industriale tessile e dell'abbigliamento è uno dei più colpiti dalla crisi legata alla pandemia di Covid ma, al fine di comprendere gli effettivi esiti sulle aziende e sui lavoratori stessi, bisogna distinguere queste implicazioni a diversi livelli (quello delle aziende, dei lavoratori formali e dei lavoratori informali).

3.4.1 Impatto sul settore tessile

Innanzitutto, è importante distinguere le diverse tipologie di aziende che compongono il settore perché, se pure le cause della crisi siano le stesse, le implicazioni su di esse sono diverse.

Oltre alla divisione tra aziende che lavorano nel settore formale e quelle che lavorano nell'informale, è rilevante considerare gli effetti diversi sulle piccole-medie imprese e su quelle più grandi³².

Per le aziende più grandi, che basano il proprio guadagno sull'export poiché hanno un mercato di riferimento all'estero e che, generalmente, sono aziende formali, la causa principale della crisi economica è l'interruzione della catena di approvvigionamento causata dalla pandemia. Questa ha avuto conseguenze su tutti i settori che si occupano di produzione (BM, 2020:3-4). Il problema riscontrato riguardava sia l'ingresso di materie prime in Marocco, necessarie per la produzione, sia la mancanza di domanda esterna, che ha provocato, dunque, un calo delle esportazioni (Figura 3.2). Inoltre, come evidenzia la Banca Mondiale, la rottura della Catena Globale di Valore è costata al Marocco una perdita del 7.4% del valore aggiunto industriale (BM, 2020: 14).

Come analizzato nel primo capitolo, le aziende all'interno di questa catena sono

³² Seguendo la distinzione proposta dalla Banca Mondiale (2020:18), per piccole imprese si intendono quelle da 5 a 20 dipendenti, per medie quelle da 20 a 99 dipendenti, mentre per grandi si intendono quelle con oltre 100 dipendenti.

estremamente dipendenti dall'estero e, dunque, dalle fluttuazioni del mercato sia da parte dei consumatori che da parte dei fornitori.

In un momento come quello della pandemia, in cui il lockdown ha bloccato le catene di approvvigionamento, soprattutto per questo settore che non rientra tra quelli di prima necessità, tutti gli anelli della Catena Globale di Valore hanno subito un blocco. Come spiega Gereffi (2022:48), la complessità e la distribuzione geografica delle attività rende la Catena vulnerabile a molteplici tipologie di interruzioni, dalle pandemie mondiali alle crisi naturali e, ovviamente anche alle crisi economiche.

Inoltre, un ulteriore limite per il settore tessile marocchino è che non ha una catena di produzione completa (dalla materia prima al capo finito) ma è di tipo CMT (*Cut-Make-Trim* ovvero Taglia-Cuci-Etichetta). Per questo, nel post-Covid, l'AMITH ha cominciato a parlare di una svolta necessaria del settore verso il FPP, il *Full Production Process* (IFC, 2023:10), ampliando l'*upstream* del sistema produttivo.

Questo renderebbe il settore libero dalla sua dipendenza³³ nei confronti dei paesi fornitori di materie prime e ciò lo renderebbe indipendente anche in caso, come quello del Covid, di difficoltà nel reperire le suddette materie.

Ciò che ha impattato sul settore è la mancanza di una sufficiente diversificazione, sia di approvvigionamento delle materie prime (poiché l'85% di esse destinate al tessile e all'abbigliamento marocchino sono importate) dall'altro quella dei mercati d'arrivo dei propri prodotti, in quanto l'80% delle esportazioni di tessile marocchino sono diretti in Europa.

Il potersi appoggiare ad un mercato stabile come quello europeo, da un certo punto di vista, ha rappresentato un punto a favore per queste grandi imprese. La loro struttura, infatti, risulta essere molto resistente perché fondata su una domanda molto più grande che, seppur variabile come nel caso della crisi da pandemia, rimane fissa e certa, rispetto a quella del mercato locale.

³³ Come già spiegato, il Marocco, per poter vendere i propri prodotti in Europa ed avere un accesso preferenziale a questi mercati, deve rispettare la regola di “doppia trasformazione dei prodotti”, ovvero delle materie prime, in quanto una parte di essa dev'essere fatta nella zona del Partenariato Euro Mediterraneo, per questo si è poi affidata alla Turchia per il loro reperimento.

Diverso è il caso delle piccole-medie imprese tessili marocchine che, invece sono proprio quelle che hanno subito i danni peggiori, arrivando a dover ricorrere ai licenziamenti e, alcune, anche a chiudere definitivamente la loro produzione. Analogamente, le imprese operanti nell'economia informale condividono la stessa condizione: spesso subappaltate da aziende più grandi, operano senza un contratto e senza garanzie, rendendosi così più facilmente dispensabili in caso di necessità.

Inoltre, molto spesso, queste aziende più piccole e/o informali, non lavorano per l'export ma, anzi, per il mercato locale, che risulta essere ancora più volatile e incerto di quello internazionale. L'instabilità economica del paese è ciò che determina la volatilità del suo mercato interno. Per questo, la struttura delle aziende che lavorano per esso sarà meno forte di quelle più grandi.

La Banca Mondiale (2020:18) conferma questi dati, basandosi su un rilievo effettuato dopo la prima ondata di pandemia, e riporta che, appunto, le piccole imprese sono state quelle più colpite, con 6,9% di fabbriche che hanno chiuso definitivamente, seguite dalle medie con 5,6% mentre, quelle grandi, solo l'1,3%. La stessa tendenza la si ritrova per quanto riguarda la diminuzione delle vendite, più alta per le piccole imprese rispetto che per le medie e grandi (-50,45%, -38,86% e -42,52%).

3.4.2 Implicazioni sulle aziende tessili

Nel periodo iniziale della pandemia in Marocco, tra le prime decisioni del governo c'è stata quella di chiudere qualsiasi tipo di attività, pubblica e privata, che non fosse strettamente necessaria, come strategia di contenimento della diffusione del Covid. Per circa un mese/un mese e mezzo, tutte le aziende tessili (e non solo) hanno avuto l'obbligo di rimanere chiuse.

Una volta applicate tutte le norme di sicurezza del caso, come disinfettante, mascherine, mantenimento di distanza di sicurezza, divieto di prendere i mezzi pubblici e, soprattutto, con la diffusione dei test per verificare l'effettivo contagio, il governo ha dato via libera (il 20 maggio 2020) per una lenta riapertura anche delle attività produttive come le industrie, poiché il peso economico di un lockdown di questo tipo avrebbe potuto causare danni irreparabili al sistema economico marocchino.

È bene ricordare, però, che il governo ha attuato una riapertura a zone, per cui non tutti hanno ripreso a lavorare contemporaneamente e, soprattutto, questa riapertura graduale prevedeva un rientro a lavoro limitato, solo per alcune ore e non da subito con l'orario di

lavoro standard.

Come riporta l'ILO (2022:33), in base alle direttive governative che variavano in base ad un aumento o a una diminuzione di casi (le cosiddette "ondate" causate dall'arrivo di nuove varianti), le aziende hanno ripreso il ritmo lavorativo in maniera diversa: per le piccole imprese c'è stata una buona riapertura da novembre 2020 (la seconda ondata) e giugno 2021, passando da una percentuale del 35% al 70% (in cui il 100% rappresenta la normale operatività della stessa), mentre le medie imprese fino ad un 66% nel secondo quarto del 2022.

I lavoratori, dunque, si sono ritrovati senza stipendio nei mesi di inattività dell'azienda e con uno stipendio ridotto nei mesi successivi di lenta riapertura, affrontando non pochi disagi, se si associa a questa diminuzione di salario anche l'aumento dei prezzi dei beni di prima necessità, come detto in precedenza.

Il punto forte delle aziende tessili è, però, quello della loro flessibilità di produzione, per cui nonostante la riduzione dell'8% dei lavoratori full-time da dicembre 2019, molte di esse (56,7%) hanno avuto la possibilità di convertire la propria produzione per rispondere al cambiamento di necessità del mercato (BM, 2020:22). Ciò significa che alcune aziende hanno cambiato la propria produzione, ad esempio occupandosi di realizzare prodotti utili per quel periodo come le mascherine o altri prodotti sanitari.

Allo stesso tempo, le aziende si sono ritrovate ad affrontare gravi problemi di mancanza di liquidità, che hanno comportato dei ritardi nei pagamenti dei fornitori, degli affitti e delle tasse e anche dei salari dei lavoratori stessi. Il 62,1 % delle aziende marocchine hanno dichiarato di essere in ritardo coi propri pagamenti e questo solo dopo la prima ondata di pandemia (BM, 2020: 21).

3.5 L'azione del governo per risanare la situazione economica

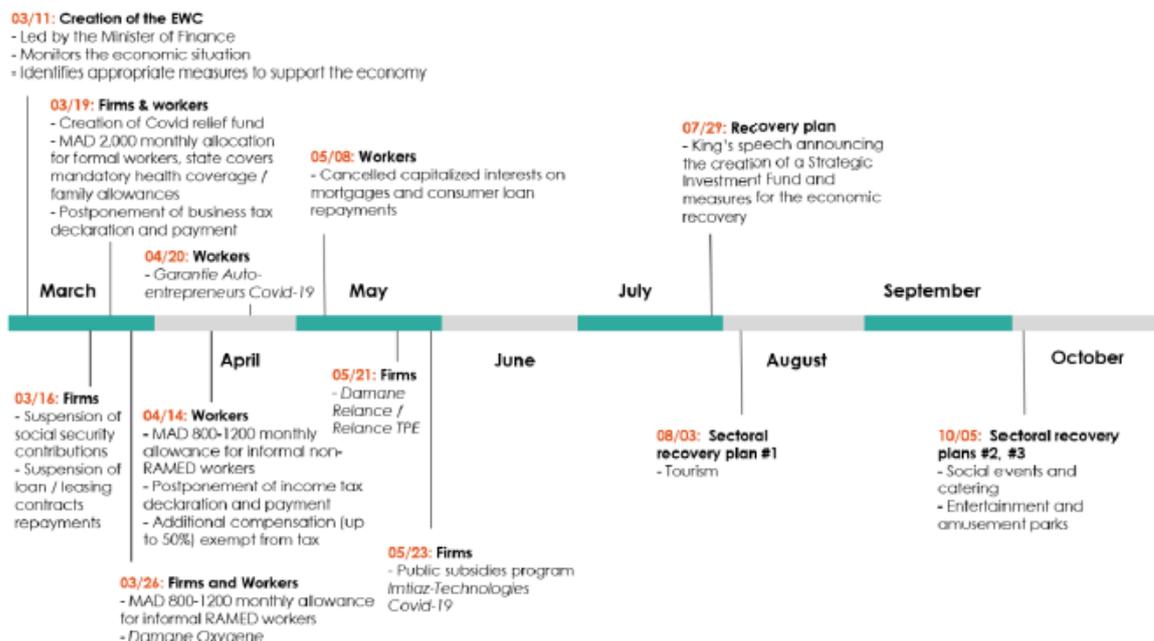
Il governo marocchino, come detto in precedenza, ha prontamente reagito alle conseguenze della pandemia di Covid, sia da un punto di vista sanitario, con la costituzione del Comitato, sia da quello economico, istituendo il Comitato di Veglia Economica, presieduto dal Re e con all'interno i ministri, collaboratori e consiglieri a lui più vicini.

È chiaro come la prima vera e propria necessità del Paese siano stati investimenti nel settore sanitario che, allo scoppio della pandemia, non era pronto ad affrontare una situazione

simile. Dal punto di vista economico, la prima necessità è stata quella di dare un supporto a tutti coloro che, a causa delle chiusure, non hanno ricevuto stipendio nei mesi di lockdown, e a coloro che vivevano in una situazione di precarietà (già prima della pandemia).

Questa, dunque, è stata una delle priorità tra le strategie volte al sostegno della popolazione colpita dalla crisi. In seguito, l'attenzione si è focalizzata sul supporto delle aziende nel settore privato, motore della macchina economica nazionale, promuovendo un a serie di programmi volti alla loro ripresa nella situazione di crisi/post-crisi. Da un punto di vista cronologico, questo grafico (Figura 3.5) prodotto dal Morocco Employment Lab ne racchiude i passaggi fondamentali.

Figura 3.5 Timeline delle risposte del governo marocchino alle implicazioni economiche della pandemia



Fonte: Morocco Employment Lab, 2020: 23.

Ciò che è interessante verificare è l'efficacia di questi sussidi, per comprendere se l'aiuto del governo sia stato sufficiente o se sia stato un altro metodo per il governo (con i flussi ricevuti dall'estero) e per gli imprenditori di trarre profitti.

3.5.1 Fondo speciale per la gestione della pandemia di Coronavirus

La prima azione attuata dal Comitato di Veglia Economica (CVE) è la creazione di questo Fondo Speciale per la Risposta e la Gestione del Covid-19, *Fonds spécial pour la réponse et la gestion du Covid-19*. Il Fondo è stato creato il 16 marzo 2020, a pochi giorni

dall'inizio del lockdown, con una partecipazione monetaria del governo centrale di 10 miliardi di dirham (1 miliardo di euro), ovvero circa il 0,9% del PIL del Paese (ILO, 2022: 15; BM, 2020: 25; ITUC, 2020: 2; Abouzzohour: 2020: 16).

A questo, hanno partecipato con grandi donazioni sia il Re che grandi imprenditori marocchini e banche. Anche i cittadini hanno potuto contribuire tramite donazioni online (Abouzzohour: 2020: 16). Il 19 giugno 2020 il Fondo aveva raggiunto un valore di oltre 33 miliardi di dirham (3,3 miliardi di euro- 3% del PIL del Paese), grazie anche al sostegno di investimenti esteri come, ad esempio, la donazione da parte del Fondo Monetario Internazionale (FMI) fatta ad aprile 2020 di 2,97 miliardi di dollari (29,7 miliardi di dirham) (ITUC, 2020: 2). Questa donazione da parte del FMI viene dalla sua “Linea Precauzionale e di Liquidità”³⁴, con l’obiettivo di mantenere nel paese una certa quantità di riserve necessarie per evitare pressioni sul saldo dei pagamenti (ILO, 2022: 15).

Continuando ad analizzare gli aiuti esterni ricevuti dal Marocco, Abouzzohour (2020:16) riporta che l’Unione Europea ha offerto un prestito di 450 milioni di euro (4.950 milioni di dirham) di cui 150 milioni all’inizio della diffusione della pandemia mentre il resto nei mesi successivi.

Inoltre, il governo marocchino ha ricevuto prestiti esteri e aiuti da diversi attori, tra cui il Fondo Monetario Arabo (127 milioni di dollari, 1.27 miliardi di dirham) e l’Agenzia Francese per lo Sviluppo (150 milioni di euro, ovvero 1.5 miliardi di dirham). Infine, anche gli Stati Uniti hanno aiutato il Marocco donando 6.6 milioni di dirham (730.000 dollari).

Il Fondo speciale, come afferma l’ILO (2022:15), rientra perfettamente nella media del livello di risposta fiscale dei Paesi dell’area MENA, ma risulta essere molto più alta rispetto a quella di alcuni paesi come, ad esempio, l’Egitto (1,2% del PIL egiziano).

Questo denaro è stato utilizzato per offrire supporto finanziario ai lavoratori che sono stati colpiti dalle implicazioni economiche della pandemia, ma anche per i cittadini più vulnerabili, per migliorare il settore relativo al sistema sanitario e tutti i settori più fortemente colpiti. Nondimeno, un obiettivo del Fondo e del Comitato era quello di fornire sostegno alle

³⁴ Strumento finanziario del FMI che spesso è utilizzato per garantire che le istituzioni finanziarie siano in grado di far fronte a situazioni di stress finanziario o di instabilità nel mercato.

aziende di ogni settore e ogni entità nell'affrontare le difficoltà economiche dovute al lockdown imposto dal governo (Abouzzohour: 2020: 16, HCP, SNUM, BM, 2020:8).

Un'altra azione del governo o, meglio, del CVE, è stata quella di eliminare dazi doganali sui beni di prima necessità (principalmente sul cibo) fino al 15 giugno 2020, con l'obiettivo di favorire la stabilità alimentare ed economica anche dei cittadini più poveri (ILO, 2022: 15).

3.5.2 Programmi di prestito e supporto alle aziende

Come detto in precedenza, una grande parte di questi finanziamenti sono stati investiti per il supporto dei lavoratori e per quello delle aziende. Poco dopo l'inizio del lockdown (26 marzo 2020), il CVE presieduto dal Re ha lanciato un programma di supporto economico chiamato *Damane Oxigène*. Questo programma era inizialmente volto a sostenere le spese fisse delle aziende (come i salari dei dipendenti o gli affitti).

Questo forniva una garanzia del 95% per i crediti alle imprese con un fatturato annuo inferiore a 200 milioni di dirham ma è stato reso disponibile anche per le imprese più grandi (fatturato compreso tra 200 e 500 milioni di dirham). Il programma copriva crediti fino a 3 mesi di spese operative delle imprese beneficiarie, con un massimale di 20 milioni di dirham (BM, 2020:26). Più di 50.000 imprese hanno tratto vantaggio da questi finanziamenti. Tuttavia, questi hanno inciso in modo significativo sulle risorse finanziarie dello Stato (o più precisamente, del Fondo di sostegno), ammontando a circa l'1,6% del PIL (FMI, 2022:16).

Un'ulteriore parte di questo programma prevedeva la sospensione del pagamento degli oneri sociali e dei contributi alla CNSS da parte delle imprese fino al 30 giugno 2020, l'istituzione di una moratoria per il rimborso dei prestiti bancari in scadenza fino al 30 giugno senza pagamento di commissioni o penali, nonché l'attivazione dell'ulteriore linea di credito operativa concessa dalle banche e garantita dalla CCG (Cassa Centrale di Garanzia- *Caisse Centrale de Garantie*³⁵). Per le imprese con un fatturato inferiore a 20 milioni di dirham, vi era la possibilità di richiedere una proroga della presentazione delle dichiarazioni fiscali fino

³⁵ La *Caisse Centrale de Garantie* (CCG) è un istituto finanziario in Marocco che svolge un ruolo chiave nel supportare e agevolare l'accesso al credito per le imprese, in particolare le piccole e medie imprese (PMI). La CCG fornisce garanzie finanziarie alle banche per i prestiti concessi alle imprese, riducendo così il rischio per gli istituti finanziari e incoraggiando l'erogazione di credito (Ministero dell'Economia e della Finanza, consultato il 29 gennaio 2024).

al 30 giugno 2020. Inoltre, tutti i controlli fiscali e gli Avis à Tiers Détenteur (ATD-procedura utilizzata in ambito fiscale per riscuotere un credito) sono stati sospesi fino alla stessa data, ossia il 30 giugno 2020. Tutte queste informazioni sono presenti in un video esplicativo presente sul sito del Ministero dell'Economia e della Finanza³⁶.

Infine, il pagamento delle tasse allo Stato è stato rimandato a settembre 2020, sempre per dare la possibilità alle aziende di recuperare liquidità e forza economica (FMI, 2022: 17).

Un ulteriore sostegno da parte del governo riguarda altri incentivi economici per le aziende, per spingerle a compensare i lavoratori per la loro perdita di incassi nei mesi di chiusura; questo incentivo riguarda l'esenzione dal pagamento delle tasse su ogni tipo di compenso economico pagato dall'impresa ai lavoratori (fino a un massimo del 50% dello stipendio) (FMI, 2022: 16; Morocco Employment Lab, 2020: 26).

Alcune settimane dopo la messa in atto del programma *Damane Oxigène*, il governo ha lanciato un altro programma di garanzia per gli auto-imprenditori o imprenditori indipendenti (*Autoentrepreneurs Covid-19*) che copre l'85% dei crediti fino a 15.000 dirham, con lo 0% di interessi ripagabili in tre anni e dilazione di un anno (IMF, 2022:17, Abouzzohour, 2020:16).

Nel maggio del 2020, il governo ha lanciato altri due programmi di garanzia: il *Damane Relance Très Petite Entreprises* (per le piccole imprese con introiti al di sotto di un milione di euro- 10 milioni di dirham) e il *Damane Relance* per tutte le altre imprese e aziende. Questi nuovi prestiti avevano sette anni di scadenza con due anni di dilazione e una garanzia che va dall'80 al 95% (in base alle dimensioni dell'impresa) (IMF, 2022: 16).

Secondo la Banca Mondiale, oltre 50.000 aziende³⁷ hanno beneficiato del programma *Damane Oxigène*, mentre oltre 3000 auto-imprenditori hanno aderito al programma *Autoentrepreneurs Covid-19* con oltre 32 milioni di dirham (3,2 milioni di euro), *Relance TPE* ha aiutato circa 18.000 imprese (3,6 miliardi di dirham- 360 milioni di euro) e *Damane Relance* ha supportato 6000 aziende con circa 21 miliardi di dirham (2,1 miliardi di euro)

³⁶ <https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=4991> ultima consultazione: 29 gennaio 2024.

³⁷ È importante sottolineare che questi programmi sono limitati alle aziende che non hanno pagato dividendi nel 2020 e il cui rapporto di leva finanziaria è inferiore a certa soglia (7). (Morocco Employment Lab, 2020: 31)

(BM, 2020:28).

Sono stati inoltre forniti prestiti alle imprese statali per risanare problemi strutturali dell'economia marocchina precedenti alla pandemia (BM, 2020 in FMI, 2022: 16).

Inoltre, è stato lanciato un altro programma di supporto economico chiamato *Imtiaz-Technologies Covid-19*, promosso da Maroc PME (agenzia nazionale per le piccole e medie imprese) di cui hanno beneficiato le imprese manifatturiere che si occupano della produzione di articoli utili per combattere la diffusione del Covid (come mascherine, gel disinfettante, ecc.); 63 aziende hanno approfittato di questi investimenti per un totale di 43,4 milioni di euro (434 milioni di dirham) (Morocco Employment Lab, 2020: 30).

3.5.3 Programmi di redistribuzione

Una parte importante della strategia di sostegno alla popolazione colpita dall'impatto economico della pandemia riguardava la redistribuzione delle risorse pubbliche, per evitare che si aggravassero le condizioni economiche della popolazione, soprattutto per quella più vulnerabile. Questa redistribuzione, infatti, si è sviluppata su due binari: quella per i lavoratori formali, iscritti alla CNSS, e quella per i lavoratori informali, i disoccupati e tutti coloro iscritti al registro del RAMED (*Regime d'Assistance Médicale aux Economiquement Démunis*) e non solo.

3.5.4 I lavoratori formali

Per ciò che concerne i lavoratori formali salariati nel settore privato, questi hanno avuto la possibilità di ricevere una somma di denaro da parte del governo e attraverso la CNSS (2000 dirham, circa 200 euro), come sostegno e indennizzo per la chiusura forzata del proprio lavoro nei mesi di lockdown più restrittivi (FMI, 2022: 17; Morocco Employment Lab, 2020:23).

Per accedere a questo denaro i datori di lavoro avevano il compito di segnalare il numero e il nome dei lavoratori temporaneamente senza lavoro sul sito della CNSS. In questo modo, alla fine di ogni mese dichiarato senza lavoro a causa delle chiusure, i lavoratori potevano ricevere quest'indennità forfettaria. Inoltre, i lavoratori mantenevano tutti i loro vantaggi sociali come la copertura sociale, l'assicurazione obbligatoria di malattia (*AMO- Assurance Maladie Obligatoire*) e altri benefit. Questa indennità, come specifica il sito del Ministero dell'Economia e della Finanza (ultima consultazione: 29 gennaio 2024), sostituisce e annulla l'indennità per la perdita del lavoro prevista dal regime di sicurezza sociale gestita dalla

CNSS³⁸.

Questa somma di denaro è stata erogata ai lavoratori nel periodo compreso tra il 15 marzo 2020 e il 30 giugno 2020, estendendosi quindi fino alla conclusione del periodo caratterizzato da restrizioni più severe dovute al lockdown. (ITUC, 2020: 2).

Secondo il Fondo Monetario Internazionale, quasi 800.000 impiegati hanno ricevuto questi fondi per un totale di 6,3 miliardi di dirham (630 milioni di euro)

3.5.5 Programma *Tadamun*

Se per i lavoratori formali la responsabilità di richiedere l'aiuto economico da parte del governo era nelle mani dei datori di lavoro, per ciò che concerne le categorie più vulnerabili, disoccupati o lavoratori informali registrati al RAMED, ovvero il piano di assistenza sanitaria per i poveri e più vulnerabili, la richiesta era da presentare personalmente. Non tutti i lavoratori informali erano iscritti nel registro del RAMED allo scoppio della pandemia, per cui è stata creata un'applicazione online sulla quale questi avevano la possibilità di registrarsi e richiedere il proprio supporto (FMI, 2022:17).

Per quanto riguarda questa categoria di sussidi, l'ammontare variava in base alla grandezza del nucleo familiare (800 dirham – 80 euro – per un nucleo familiare di due persone; 1000 dirham – 100 euro – per un nucleo familiare di tre o quattro persone; 1200 dirham – 120 euro – per un nucleo familiare di più di quattro persone) ed era erogato mensilmente fino a giugno 2020 (BM, 2020: 10).

Le fonti (FMI, 2022; BM, 2020; Morocco Employment Lab, 2020), riportano che, allo scoppio della pandemia, oltre 15 milioni di persone erano titolari di carta RAMED e che questi contributi abbiano raggiunto oltre 5 milioni di famiglie per una spesa di 15,3 miliardi di dirham (1,53 miliardi di euro).

3.6 I limiti degli aiuti governativi

Se pure i presupposti di questa strategia per affrontare la pandemia risultano consistenti, nella realtà ci sono stati diversi limiti che hanno reso difficile l'ottenimento di questi benefici da parte dei cittadini.

È importante comprendere, inoltre, se questi aiuti economici abbiano effettivamente

³⁸ Vedi nota 30.

aiutato a mitigare gli effetti negativi della pandemia sui cittadini.

In base a quanto riportato dall'*Haut Commissariat au Plan* (2020: 8-9), in generale, l'aiuto pubblico ha contribuito a compensare il 35% delle perdite dei salari dei lavoratori marocchini, sia nel settore formale che informale. Tuttavia, hanno beneficiato molto di più le attività nelle zone urbane rispetto a quelle rurali (63% contro 28%) e più uomini che donne.

Un primo dato determinante è che solo il 22,4% (6 milioni di persone su oltre 30 milioni) della popolazione in età lavorativa hanno ricevuto il sostegno economico da parte del governo. Di questi, l'87% (5,2 milioni di persone) hanno beneficiato del programma *Tadamun*, ovvero quello dedicato alle categorie più vulnerabili, come i lavoratori informali o i disoccupati e coloro che hanno perso il lavoro proprio a causa del Covid. Solo il 12% dei lavoratori eleggibili, ovvero 740.000 persone hanno invece riscosso il sostegno economico fornito dalla CNSS, mentre l'1% ha avuto supporto dall'azienda stessa (HCP, 2020:8; FMI, 2022:17).

Le motivazioni che hanno portato a questi risultati si ritrovano nei limiti di questa strategia di sostegno messa in atto dal governo e dal Re.

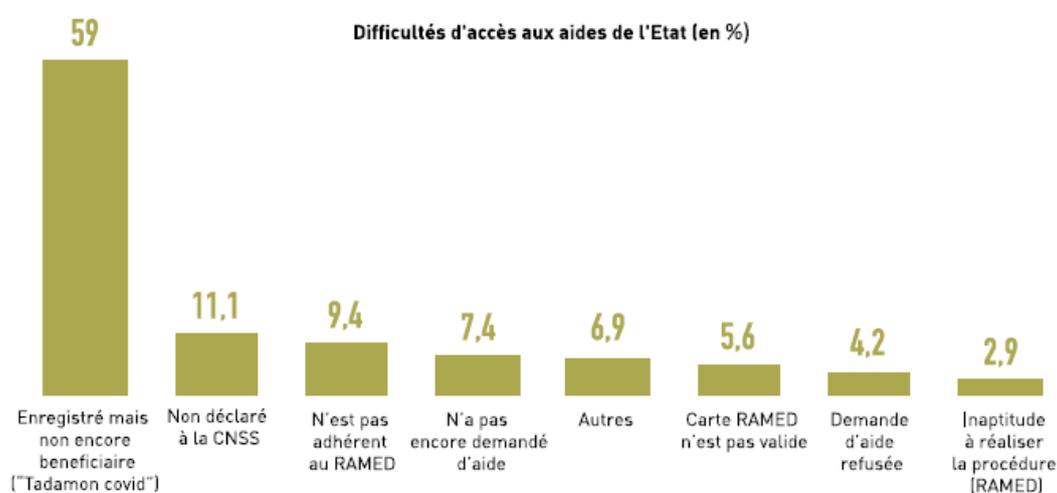
3.6.1 Difficoltà di accesso agli aiuti pubblici

Sempre per quanto riportato dall'inchiesta del HCP (2020), risulta che il 60% delle famiglie che hanno un membro che ha perso il proprio posto di lavoro, ha avuto difficoltà ad accedere agli aiuti governativi, per diverse motivazioni, riportate in questo grafico in Figura 3.6.

Diversi punti risultano rilevanti da questa analisi del HCP. In primo luogo, considerando che questa indagine è stata condotta nel luglio 2020 e che gli aiuti economici sono stati erogati da marzo 2020 a giugno dello stesso anno, la percentuale che riporta che il 59% è registrato nel RAMED ma non ha ancora ricevuto il supporto finanziario suggerisce la presenza di ritardi e, presumibilmente, difficoltà nell'amministrare la distribuzione degli aiuti. Questi ritardi sono anche dovuti, come evidenziato dal rapporto del Morocco Employment Lab (2020: 25) dalla difficoltà dell'amministrazione nel validare l'eleggibilità dei candidati a ricevere il denaro. Questo, però, da un punto di vista pratico, si traduce in mesi di attese per famiglie povere, vulnerabili, senza introiti, nel pieno della pandemia.

Ancor più rilevante il dato che afferma che alcune domande, nell'ambito di questo controllo da parte dell'amministrazione, siano state rifiutate (4,2%) e altre invece non sono state presentate a causa della carta RAMED scaduta (5,6%). Infine, il fatto che alcuni cittadini non abbiano presentato domanda a causa della mancanza di capacità nel seguire la procedura online (2,9%) suggerisce delle disparità tra l'approccio governativo e la competenza della popolazione, creando così una situazione di difficoltà per i cittadini.

Figura 3.6 Motivazioni legate alla difficoltà di accesso agli aiuti pubblici (in percentuale).



Fonte : Haut Commissariat au Plan, 2020 : 16.

Un altro punto importante è la percentuale di lavoratori non dichiarati alla CNSS (11,1%). Questa è anche una delle maggiori motivazioni per cui lavoratori (informali) in aziende formali non hanno ricevuto alcun beneficio o contributo da parte del governo (Abouzzohour, 2020: 15). Il vantaggio per un'azienda o impresa nel non dichiarare tutti i lavoratori alla CNSS è principalmente la riduzione degli oneri fiscali, ovvero di pagare meno tasse. Inoltre, il contesto informale offre l'opportunità ai datori di lavoro di imporre condizioni di lavoro più svantaggiose ai dipendenti, al fine di massimizzare il profitto aziendale. Oltretutto, un altro aspetto di questo problema è legato al fatto che alcune categorie di lavoratori (come quelli nell'agricoltura o nel settore della costruzione) sono generalmente registrati alla CNSS per soli sei mesi l'anno, in base ai mesi effettivi di lavoro, e anche questo ha comportato un ingiusto ostacolo nell'ottenimento dei sussidi governativi (ILO, 2022: 17).

Anche uno studio dell'Organizzazione Internazionale del Lavoro e del Gruppo della Banca Africana per lo Sviluppo (2021: 34) ha evidenziato la tendenza di molte aziende nel non regolarizzare sempre tutti i lavoratori. Ciò ha comportato che la percentuale dei lavoratori

potenzialmente non idonei agli aiuti salariali rappresentasse circa il 30% dei lavoratori iscritti alla CNSS. Nel 2018, infatti, 1,075 milioni di dipendenti registrati presso la CNSS, pari al 29% di tutti i dipendenti registrati, avevano lavorato per meno di 157 giorni, rendendoli non eleggibili alla richiesta del sussidio. Questa situazione di precarietà a livello di regolamentazione del lavoro ha fatto sì che molti dei lavoratori non potessero accedere ai sussidi e che le aziende stesse non potessero richiedere per loro gli aiuti tramite la CNSS, poiché non regolarmente registrati come dipendenti dell'azienda.

Infine, come evidenzia Abouzzohour (2020:15), non è totalmente chiaro come siano stati utilizzati i soldi del Fondo Speciale per combattere le implicazioni economiche della pandemia e neanche a che cifra abbia ammontato il fondo.

3.6.2 I limiti di accesso delle imprese

Il Morocco Employment Lab (2020: 15) riporta, inoltre, un'ulteriore indagine portata avanti dal CGEM (la Confederazione Generale delle Imprese Marocchine- *Confédération Générale des Entreprises du Maroc*) che espone i dati relativi all'ottenimento da parte delle aziende del supporto del programma *Damane Oxigène* e i successivi. Secondo lo studio, il 24% del totale delle domande per la partecipazione al programma sono state respinte, sebbene il motivo non sia specificato (l'azienda non rispettava i requisiti, non aveva ottenuto il credito a causa di un elevato rischio di fallimento percepito o altre motivazioni). Per la bassa partecipazione al programma *Damane Relance*, la causa potrebbe attribuirsi allo scoraggiamento dovuto alla negazione della domanda di partecipazione al programma *Damane Oxigène*. Dall'altro lato, un'ulteriore causa è sicuramente rappresentata dai rigorosi criteri di ammissibilità associati al programma (come detto in precedenza, ad esempio, se il rapporto debito bancario/reddito lordo era superiore a 7, che significa un grave livello di indebitamento dell'azienda, la stessa non poteva richiedere il sussidio).

Per queste ragioni, il risultato è che una considerevole percentuale di attività, già in una situazione di difficoltà, non ha nemmeno avuto l'opportunità di tentare di accedere agli aiuti governativi, finendo per rientrare nella categoria di imprese chiuse definitivamente nel periodo successivo alla pandemia di Covid.

L'inchiesta portata avanti dall'*Haut Commissariat au Plan* (2020) ha evidenziato, inoltre, che tra le varie strategie applicate dal governo, nel contesto dei programmi *Damane*, quelle più apprezzate sono state la riduzione delle tasse e la sospensione dei contributi sociali dei

lavoratori, pagamenti percepiti come ostacoli finanziari dalle aziende. Nel caso dei prestiti, sebbene questi avessero l'obiettivo di fornire un rapido soccorso alle imprese, l'aumento del debito ha complicato la situazione per coloro che versavano già in difficoltà economica. Questo evidenzia che gli incentivi sui prestiti rappresentavano solo una soluzione a breve termine e non adatta a tutte le aziende.

È possibile constatare dunque che, da questa panoramica generale dei limiti dei sussidi governativi, solamente i lavoratori in situazioni più vantaggiose hanno effettivamente avuto la possibilità di ottenere gli aiuti offerti dal governo, ovvero i lavoratori 1) di aziende eleggibili a questi sussidi e 2) regolarmente registrati sia come dipendenti dell'azienda (a tempo indeterminato) che all'interno della CNSS (BDA, OIM, 2021: 34). Per questo motivo, solo una parte dei lavoratori del paese hanno ottenuto i finanziamenti, con tempistiche più o meno lunghe.

3.6.3 Contributo al limite dello SMIG

Un'ulteriore difficoltà riscontrata nell'ambito di questa redistribuzione di denaro portata avanti dal CVE, riguarda l'ammontare del sussidio. Infatti, i 2000 dirham accordati dal CVE nei confronti dei lavoratori salariati iscritti alla CNSS compensano solamente parzialmente le diminuzioni di salario dei lavoratori qualificati. Questa cifra infatti è poco al di sopra dello SMIG (il Salario Minimo Interprofessionale Garantito) che in Marocco ammonta a 1948 dirham (netto) (BDA, OIM, 2021: 35).

I lavoratori che riescono ad ottenere l'aiuto governativo, come detto in precedenza, sono quelli qualificati che solitamente hanno uno stipendio ben più alto dello SMIG. Questi si ritrovano, dunque, ad affrontare i mesi di chiusura dell'azienda con un sussidio molto più basso rispetto al salario; questo ha generato grande insoddisfazione. Questa peculiarità è stata riscontrata anche nell'ambito della ricerca sul campo nell'azienda tessile di Temara.

3.7 Impatto del Covid su un'azienda tessile di Temara³⁹

L'impresa oggetto del caso studio, Rida Jeans, è un'azienda tessile che si trova a Temara, città marocchina a 20 minuti dal centro di Rabat. Questa è stata fondata nel 1995 dal marocchino Rida Benbrahim. Rida Jeans lavora esclusivamente per l'export, in particolar

³⁹ Questa sezione si basa interamente sulle interviste condotte dall'autrice in Marocco a maggio 2023 e gennaio 2024.

modo con Italia e Germania. Essa produce principalmente jeans, per uomini e donne, della marca “Brax”, con una produzione mensile di 120.000 pezzi, per un totale di 1.300.000 capi l’anno. Questi capi, come precisa il direttore, l’ingegnere Mohamed el-Bakkali, con cui è stata portata avanti l’intervista, non sono capi di *fast fashion*, in quanto hanno una qualità medio-buona e un costo che si aggira attorno ai 100 euro per capo.

Per ciò che concerne il personale dell’azienda, l’effettivo è di circa 800 persone, che lavorano con un solo turno di nove ore giornaliere. Come riportato dal direttore, le donne rappresentano l’80% della manodopera, con un’età media che va dai 35 ai 40 anni ma è particolarmente importante per l’azienda lavorare con un sistema di rinnovamento continuo ,attraverso un centro di formazione interno all’azienda, frequentato da circa 40 persone alla volta (dai 18 anni in su), così da essere sempre pronti a rimpiazzare il personale per qualsiasi motivazione (pensioni, gravidanze, ecc.). L’azienda è, dunque, ben strutturata, con un capitale di 6 miliardi di dirham. Inoltre, secondo le indicazioni fornite dalla Banca Mondiale (2020, 18), è considerabile una grande azienda (più di 100 impiegati) e ha uno stabile mercato estero. È, infatti, come sottolineato anche dal segretario generale dell’UMT, una delle aziende più conosciute della zona, essendo la regione di Rabat non particolarmente prolifica di industrie tessili e dell’abbigliamento. Una peculiarità riscontrata della zona industriale di Temara è che essa risulta essere inesistente sul sito del Ministero dell’Industria marocchino. In esso, infatti, vi è una cartina interattiva del Marocco in cui, applicando dei filtri, è possibile visualizzare tutte le zone industriali marocchine divise anche per settore di produzione. Come spiegato dal direttore dell’azienda nel corso dell’intervista, la ragione potrebbe essere il fatto che il governo ha in piano la creazione di una nuova area industriale a Temara, prevedendo una delocalizzazione delle aziende attuali. Nella zona di Rabat e dintorni non sono presenti industrie tessili, secondo quanto riportato sempre dal Segretario Generale dell’UMT, anche se, in realtà, a Temara ci sono diverse zone in cui sono presenti questo tipo di aziende. Tra queste, una è situata ad al-Masira II, distretto industriale abbastanza piccolo in cui vi è una certa concentrazione di fabbriche tessili. In base a una prima ricerca sul campo, che ha previsto un’indagine su più aziende per comprendere la conformazione industriale della zona, queste sono risultate tutte più piccole rispetto a Rida Jeans, la quale si trova su Avenue Hassan II, altra ridente zona industriale. La città di Temara è infatti abbastanza popolare ed è caratterizzata dalla presenza di queste imprese che offrono lavoro a una grande quantità di cittadini della zona, anche delle limitrofe cittadine, come Skhirat.

3.8 I risultati del caso studio

3.8.1 Covid e supporto governativo: il punto di vista delle lavoratrici ⁴⁰

Come detto in precedenza, le interviste con le lavoratrici dell'azienda si sono svolte in due tranche, durante la loro ora di pausa pranzo. Le donne intervistate, tutte sui 40 anni, si sono dimostrate disponibili e tranquille nel rispondere alle domande, se pure con un po' di titubanza nel fornire risposte complete e argomentandole. Questo probabilmente è dovuto anche ad un leggero divario linguistico poiché, seppur le domande siano state poste in *darija* marocchina, è chiaro che il non essere marocchina abbia reso difficile mettere a proprio agio le lavoratrici e porre le domande in maniera sciolta e amichevole. Inoltre, aver svolto le interviste all'interno dell'azienda stessa è stato un limite per le stesse in quanto ha sicuramente inibito nel dare risposte complete o sincere.

Le donne intervistate lavorano da diversi anni nell'azienda, alcune da oltre vent'anni (due di loro da 6 e 7 anni, altre due da 11 e 13 anni, e altre tre da 20, 23 e 24 anni, una non ha risposto), ed hanno vissuto il periodo della pandemia lì. Durante le interviste, erano presenti un grande numero di lavoratrici molto giovani che invece erano entrate in azienda da poco, svolgendo prima la formazione poi il tirocinio.

Per ciò che concerne le domande più personali relative alla loro persona, i dati raccolti mostrano che la maggior parte delle donne intervistate sono divorziate o nubili e non hanno figli (5 divorziate o nubili, 2 sposate con figli, 1 non ha risposto).

Riguardo al lavoro, hanno tutte confermato di lavorare 9 ore al giorno, dal lunedì al venerdì, a volte anche il sabato mattina, in base alla quantità di produzione da realizzare. Tutte hanno confermato di essere regolarmente assunte e di avere ferie, protezione sociale, pensione, etc. Inoltre, tutte si sono dimostrate felici del proprio lavoro e soprattutto della loro azienda.

Per ciò che concerne il periodo della pandemia, tutte hanno affermato che è stato un momento difficile, segnato soprattutto dalla paura dei contagi, vista la situazione grave in Marocco e nel mondo. Riguardo al lavoro in questo periodo, hanno tutte riportato di aver smesso di lavorare per un certo periodo di uno o due mesi, fino ad arrivare ad una riapertura che è stata comunque graduale, ricominciando a lavorare con turni più brevi fino a tornare ad

⁴⁰ Vedi intervista n°A.1 in Appendice.

un andamento produttivo normale.

Per quanto riguarda gli aiuti economici governativi in risposta alla chiusura dell'azienda, tutte hanno confermato di aver ricevuto del denaro ma quasi tutte hanno dato cifre e scadenze diverse. Una ha affermato di aver ricevuto metà stipendio dalla CNSS ed un'altra metà dall'azienda, ma solo per il secondo mese di chiusura; un'altra di aver ricevuto 2500 dirham dalla CNSS, un'altra ancora 2000 dirham per un solo mese, altre hanno affermato di averne ricevuti 2000 per tre mesi e altre di averne ricevuti 2000 in totale, dilazionati in due mesi (1000 e 1000).

Queste differenze riguardo ai sussidi potrebbero derivare dai differenti ruoli delle lavoratrici intervistate all'interno dell'azienda e dalla riapertura graduale che ha visto coinvolte solo alcune di loro, generando queste discrepanze nei sussidi. È anche ipotizzabile che non tutte stiano riportando la verità o che non lo ricordino.

Ciò che è rilevante, però, è che tutte si sono dimostrate soddisfatte dell'aiuto del governo e, in generale, di come siano andate le cose, anche in riferimento ad altri casi di aziende della zona che hanno avuto una sorte meno fortunata, dovendo chiudere definitivamente (come confermato anche dal direttore e dal segretario generale) o ricorrere a licenziamenti. Bisogna ricordare che le interviste sono state condotte all'interno dell'azienda, per cui vi è una possibilità che non si siano sentite al sicuro nel riferire il contrario.

3.8.2 Il punto di vista dell'amministrazione dell'azienda Rida Jeans⁴¹

L'intervista con il direttore dell'azienda Rida Jeans ha toccato diversi punti interessanti come il periodo della pandemia, l'aiuto governativo sia per i lavoratori che per l'azienda stessa e il ruolo dell'informalità e del *fast fashion* nel contesto industriale locale (della regione) e marocchino, in generale.

Per quanto riguarda il periodo della pandemia, il direttore ha spiegato che l'arrivo del Covid ha rappresentato inizialmente uno shock, dovuto dalla confusione del momento e dal non sapere quanto sarebbe durata quella situazione e che danni avrebbe effettivamente comportato. Per cui, dopo questo momento di caos, sono iniziati ad arrivare i primi aiuti governativi, 2000 dirham che, secondo quanto riportato dallo stesso, per gli operai hanno rappresentato un aiuto consistente, ma per tutti i lavoratori che svolgono altre mansioni all'interno dell'azienda e percepiscono un salario medio-alto, questo sussidio non ha aiutato.

⁴¹ Vedi intervista n°A.2 in Appendice.

Da questo momento in poi, sia gli operai che la direzione aziendale hanno iniziato a interrogarsi su quando e se l'azienda avrebbe riaperto, e su quando si sarebbe avuto accesso al vaccino. Solo il terzo mese, dopo effettive sei settimane di chiusura, l'azienda ha riaperto attuando le dovute accortezze: precauzioni sanitarie (mascherine, igienizzanti e distanziamento), organizzazione del trasporto, ottenimento di vaccini e test per il Covid. L'azienda ha dunque riaperto gradualmente con il 10-20% di produzione e di operai, 150-200 sui 700 totali dell'azienda.

Il direttore ha affermato che questa situazione ha necessariamente causato instabilità e insicurezza anche psicologica non solo dei lavoratori, ma anche dei clienti, che allo stesso modo si sono ritrovati in una situazione di incertezza sulle vendite e, dunque, sugli acquisti. La produzione è tornata al 100% solo dopo sei mesi dall'inizio della pandemia.

Il problema nella riapertura totale, oltre alle norme di sicurezza da rispettare, era quello di provvedere al trasporto dei lavoratori. Questo perché, nel momento in cui il governo ha dato via libera alle attività produttive a partire dal terzo mese di pandemia, vi erano ancora delle rigide regole riguardo i trasporti (numero limitato di posti nei bus, una sola persona per taxi). Ciò ha costretto le aziende ad organizzare dei mezzi di trasporto interni per dare la possibilità ai loro operai di raggiungere il luogo di lavoro e dunque di riprendere la produzione, senza il minimo sostegno da parte del governo, stando a quanto dichiarato dal direttore. In generale, il direttore ha affermato che queste sei settimane di chiusura sono costate all'azienda una perdita di 250-260.000 pezzi, dunque tra i due e tre mesi di lavoro. Alla domanda relativa alla possibilità di convertire la produzione per realizzare prodotti sanitari come le mascherine, egli ha confermato che l'azienda non ha mai pensato di modificare la produzione, a causa principalmente della mancanza delle materie prime necessarie.

Parlando delle criticità di questi aiuti governativi e, in generale, della situazione durante la pandemia, il direttore ha evidenziato due problemi. In primo luogo, una difficoltà per l'azienda è stata quella di affrontare la mancanza di personale (una volta ripreso il lavoro) e, soprattutto, il pagamento degli stipendi di coloro che, a causa del Covid, non hanno potuto lavorare, tendenzialmente tra le due e le quattro settimane. Egli ha sottolineato che l'aiuto governativo di 2000 dirham è stato dato per i due mesi di chiusura, ma nel momento in cui l'azienda ha riaperto, tutte le spese sono tornate a suo carico. In questo modo, anche chi non ha lavorato, poiché malato, ha ricevuto il proprio stipendio, che, seppur solo del 65 o 70%, è stato a carico dell'azienda.

La seconda criticità riguarda l'aiuto delle banche e la moratoria sui mutui e i pagamenti. Egli evidenzia, infatti, che questa sospensione temporanea (per tre mesi, fino a giugno 2020) non è stata una sospensione "gratuita", nel senso che dopo i tre mesi sono stati ricalcolati i tassi d'interesse e aggiunte piccole percentuali, per cui i cittadini si sono ritrovati ad avere mutui più alti. Per questo, egli ha evidenziato il fatto che benché questi sussidi abbiano rappresentato un aiuto importante, al contempo sono stati deleteri per le finanze della popolazione sul medio-lungo termine, e lo stesso vale per i prestiti concessi alle aziende.

Per quanto riguarda l'azienda, il direttore ha confermato di aver preso parte al programma *Damane Oxygène*, a partire dal quinto o dal sesto mese dall'inizio della pandemia, ma non ha precisato in che modo questo supporto sia stato sfruttato dalla stessa.

In generale, la sua opinione riguardo all'efficacia degli aiuti governativi nel periodo della pandemia è negativa; egli li ritiene insufficienti, sia per la popolazione, soprattutto, come nel suo caso, quella a medio-alto reddito, per la quale un contributo di 2000 dirham mensili sono risultati inutili, ma anche per le aziende. Queste, infatti, se pur non operative, hanno avuto delle spese fisse come affitto, elettricità, ecc., che hanno affrontato ugualmente e che, pure con i prestiti statali, è stato difficile coprire.

In seguito, l'intervista si è concentrata sui punti di forza dell'azienda Rida Jeans rispetto alle altre aziende del settore che, a differenza della prima, sono state costrette a chiudere o a licenziare il personale. Secondo il direttore il punto forte di questa azienda, e anche l'unico vero "segreto" di ogni impresa funzionante, è la sua stabilità basata su dei partner commerciali solidi e fissi, grazie ad una fiducia acquisita nel corso del tempo. Per cui le aziende che hanno subito ingenti danni causati dalla pandemia, sono aziende che, secondo la sua opinione, vivevano già delle criticità strutturali tali da non essere riuscite ad affrontare questo momento catalizzatore.

Collegato a questo discorso, egli ha espresso la sua opinione riguardo le aziende tessili che lavorano nell'informale. Innanzitutto, ha confermato che questo tipo di aziende che lavorano in nero sono principalmente dei garage o delle cantine, e si trovano maggiormente nella zona di Casablanca. Dal suo punto di vista, è un lavoro molto pericoloso sia per i lavoratori, che non hanno assicurazione né protezione sociale, sia per il capo della stessa, in quanto, nel caso dovesse accadere qualcosa ai lavoratori, potrebbe finire in grossi problemi con la legge. Secondo l'opinione del direttore, questo tipo di aziende produce nella maggior parte dei casi solamente per il mercato locale, spesso nella contraffazione, poiché è molto

difficile lavorare con le esportazioni. Egli ritiene che anche nel caso di un'azienda formale che ha al suo interno dei lavoratori non dichiarati risulta impossibile lavorare per l'export. Un ostacolo potrebbero essere i controlli mandati direttamente dai clienti, i quali decidono di affidare la propria produzione solo ad aziende che rispettano certi standard di qualità, di sicurezza e di legalità. Per questo lavorare con l'export è più complicato, mentre per il mercato locale non sussistono troppi problemi, se non la pericolosità e il rischio intrinseco nell'essere "fuori legge". Sono proprio queste le aziende che hanno poca stabilità e un mercato non fisso e che dunque, durante il periodo del Covid, hanno subito i danni più ingenti. Sempre per questo motivo il direttore afferma che il settore informale non influenza negativamente i profitti o la produzione delle aziende legali come Rida Jeans, ma sicuramente influenza l'economia del paese. Questo perché il governo non incassa nulla della produzione di queste aziende informali in quanto non pagano alcun tipo di tassa. Inoltre, contraddicendosi rispetto a quanto detto precedentemente, egli ha evidenziato il fatto che sicuramente le aziende che si occupano di *fast fashion* in Marocco lavorano nell'informale, in quanto il costo al minuto dei lavoratori formali si aggira attorno ai 22-25 centesimi. Con il *fast fashion*, le aziende formali non avrebbero alcun margine di guadagno, per cui le uniche che possono permettersi di prendere questi tipi di lavori sono quelle informali, in cui il costo della manodopera è minore e il guadagno per il fornitore è maggiore. Inoltre, egli ha precisato che queste aziende che si occupano di *fast fashion* si trovano soprattutto a Tangeri, per una questione di vicinanza con la Spagna, grazie alla presenza della multinazionale Indetex. Il problema però, ha sottolineato il direttore, risiede nella manodopera: al nord vi è mancanza di manodopera qualificata o, in generale, molti preferiscono lavorare in altri settori come le esportazioni via mare. Per cui spesso, quando c'è necessità di manodopera qualificata, sono i lavoratori della regione di Rabat o Casablanca che vanno al nord, in cerca di lavoro anche se spesso, appunto, questo è legato al *fast fashion* e, a volte, all'informalità.

3.8.3 L'impatto economico della pandemia dal punto di vista del sindacato dei lavoratori *Unione Marocaine des Travailleurs*⁴²

L'obiettivo dell'intervista con il Segretario Generale dell'UMT era quello di avere una visione più generale del periodo della pandemia dal punto di vista del lavoro, da parte di chi si fa carico delle richieste e delle rivendicazioni dei lavoratori di tutti i settori, i sindacati. Egli, infatti, ha subito tenuto a specificare su quale settore in particolare si dovesse concentrare, in quanto ogni settore ha avuto delle peculiarità e casistiche differenti. Anche lo stesso segretario

⁴² Vedi intervista n°A.3 in Appendice.

ha confermato che la regione di Rabat-Salé-Kenitra non è una zona particolarmente densa di industrie tessili e che, quelle che ci sono, sono aziende grandi e ben posizionate sul mercato. Questo ha fatto sì che, a differenza di altre aziende più piccole della regione e non del settore tessile, queste grandi imprese riuscissero ad affrontare senza troppe difficoltà i problemi legati al lockdown di marzo-giugno 2020. Anche il segretario generale ha rimarcato il fatto che la maggior parte di queste piccole e medie imprese ha subito ingenti danni nel periodo della pandemia; sono aziende che lavorano nell'informalità e che, dunque, non hanno una struttura a livello giuridico, non sono ben organizzate e, per questo, hanno particolarmente sofferto delle implicazioni economiche del Covid.

Egli ha, inoltre, confermato che il sindacato ha dei contatti con queste aziende informali in quanto i lavoratori, che sono principalmente donne, riscontrano da sempre molti problemi, al di là della questione della pandemia. Queste difficoltà sono a livello di salario, in quanto lo SMIG non viene rispettato, a livello di ore di lavoro e anche a causa di una mentalità che egli ritiene aggressiva ed autoritaria nei confronti delle donne. Il sindacato cerca di gestire questa situazione attraverso delle ispezioni, nonostante il problema di queste tipologie di aziende è che, essendo così deboli, a volte chiudono da un giorno all'altro, per cui risulta difficile controllarle.

Parlando di informalità e disoccupazione, l'intervista si è spostata verso la tematica del programma *Tadamun*, l'aiuto governativo dedicato ai detentori di carta RAMEL e non solo. Dal suo punto di vista, questo aiuto è stato fondamentale per le classi sociali più deboli in quanto è riuscito a mitigare i danni causati dal lockdown. Per ciò che concerne il denaro designato per i lavoratori formali salariati nel privato, ovvero i 2000 dirham pagati dalla CNSS, il segretario pone in evidenza una criticità del sistema che si è ripetutamente palesata e che ha causato una percentuale bassa, quella del 25%, del totale dei lavoratori che hanno ricevuto il sussidio.

Egli sottolinea, infatti, che il problema, in questo contesto, è che molti datori di lavoro hanno dato solo una parte del sussidio ai lavoratori, ad esempio solamente 1000 dirham invece che 2000, tenendo per loro la restante parte. Altri non hanno dato alcun aiuto economico ai lavoratori, altri ancora non hanno dichiarato i lavoratori stessi e, così facendo, questi non hanno potuto ottenere il denaro. Il segretario, inoltre, afferma che, in teoria, i lavoratori avrebbero dovuto tutti ricevere un totale di 12000 dirham per i sei mesi in cui è stato promosso questo aiuto, a prescindere dall'apertura o meno dell'azienda, e che, per

motivi di ritardi nella distribuzione e mancanza di segnalazione da parte dell'azienda, questo non è successo. Egli afferma, inoltre, di aver ricevuto moltissimi reclami a riguardo di questo denaro, inerenti a discriminazioni fatte all'interno delle diverse aziende; il problema per il sindacato è stato che, essendo periodo di lockdown, è stato impossibile fare attivamente qualcosa a riguardo.

Per ciò che concerne il programma *Damane Oxygène*, risulta rilevante il fatto che, contrariamente a quanto affermato dal direttore di Rida Jeans, in riferimento alla moratoria sui prestiti bancari, il segretario generale evidenzia come questa sia stata applicata senza un aumento dei tassi di interessi e, dunque, sia stato uno strumento fondamentale per placare l'incombenza dei pagamenti in questo periodo di instabilità finanziaria e mancanza di liquidità.

In generale, egli ritiene che il ruolo del governo e il suo aiuto in questo contesto sia stato molto importante sia per i lavoratori che per i disoccupati e i lavoratori nel settore informale. Nonostante i problemi e le difficoltà affrontate, comuni a tutto il mondo, ritiene pienamente sufficienti l'impegno e la dedizione mostrata dal governo.

Questa opinione non dovrebbe stupire, in quanto è risaputo che i sindacati presenti in Marocco sono nella maggior parte dei casi filo-governativi, per cui è chiaro che il Segretario difficilmente si sarebbe espresso contrario alle strategie poste in atto dal governo.

3.9 Conclusioni

È possibile affermare che le implicazioni della pandemia di Covid-19 in Marocco sono state particolarmente rilevanti, sotto diversi punti di vista. È peculiare come questa abbia portato a dei cambiamenti in diversi aspetti della vita dello stato; il rafforzamento dell'azione del Re ne è sicuramente un esempio. Se da un lato l'azione del Re ha tentato di legittimare maggiormente la sua figura all'interno dello stato, ciò non ha necessariamente rappresentato un rafforzamento della sua legittimazione per la popolazione.

Per ciò che concerne le strategie adottate per il controllo della situazione sanitaria, queste si sono allineate con quelle del resto del mondo, portando dei buoni risultati in termini di numero di casi e di decessi a causa del virus.

Gli aiuti economici, invece, sono stati forniti grazie alla creazione di programmi di supporto da parte del governo, tramite lo stanziamento e la distribuzione di denaro, sia per i

lavoratori formali che per i cittadini che lavorano nell'informale o sono disoccupati. Per quanto riguarda le imprese, il supporto è stato su più livelli, sia attraverso un aumento di liquidità tramite prestiti sia tramite l'allungamento dei tempi utili per il pagamento di rate di prestiti e/o mutui alle banche, senza l'aumento dei tassi d'interesse, e, infine, tramite la sospensione del pagamento delle spese sociali dei lavoratori. Tuttavia, nonostante gli sforzi, la strategia governativa ha rivelato diversi limiti e criticità.

Per quanto riguarda il settore tessile e dell'abbigliamento, questo ha affrontato delle problematiche specifiche come quella della mancanza di materie prime, elemento che pone in evidenza un'altra importante questione per il settore ovvero la dipendenza dall'estero e dalla catena di approvvigionamento mondiale. Soprattutto la grande presenza di informalità nel settore tessile ha causato difficoltà nella sua ripresa economica post Covid.

Per ciò che concerne le industrie in generale, il programma *Damane Oxigène* è stato uno degli strumenti principali, offrendo garanzie sui prestiti per coprire spese operative cruciali. Tuttavia, i requisiti rigorosi di ammissibilità e le restrizioni legate al rapporto debito bancario/reddito lordo hanno escluso molte imprese, ovvero quelle con una situazione economica già grave ancora prima della pandemia, limitando l'accesso agli aiuti.

Altri programmi, come la sospensione degli oneri sociali e la moratoria sui prestiti bancari, hanno fornito un sollievo finanziario, ma il processo di erogazione è stato spesso lento e caratterizzato da ritardi. La burocrazia e la difficoltà nel validare l'eleggibilità hanno contribuito ad allungare i tempi per le imprese in difficoltà economica.

La distribuzione di incentivi economici alle imprese per compensare i lavoratori ha presentato limiti nella sua efficacia, a causa del fenomeno dell'informalità. Inoltre, la cifra fissata per il sostegno finanziario, pur essendo un sollievo, è stata oggetto di critiche per essere appena sopra lo stipendio minimo, generando insoddisfazione tra i lavoratori qualificati.

Anche la strategia di redistribuzione degli aiuti statali ha evidenziato una serie di ostacoli. Il programma *Tadamun* per i lavoratori informali e cittadini vulnerabili ha registrato ritardi, con una percentuale significativa di richieste respinte. La difficoltà nel processo di richiesta online ha escluso molte persone, aumentando le disparità nell'accesso agli aiuti.

In conclusione, nonostante gli sforzi del governo marocchino nel fornire sostegno economico, i limiti nell'accesso agli aiuti, i ritardi nella distribuzione e le critiche alle cifre dei

sussidi non hanno pienamente soddisfatto le necessità della popolazione marocchina; ciò è dimostrato dall'aumento del tasso di povertà del paese congiunto a quello del tasso di disoccupazione e alla diminuzione del PIL.

Per quanto concerne i risultati del caso studio, se pure questi dati qualitativi siano estremamente circoscritti, per cui non forniscono una visione ampia e completa della questione, al contempo evidenziano uno spaccato del settore interessante. Nonostante l'azienda presa in considerazione sia grande e stabile, anch'essa ha subito chiaramente delle perdite. È fondamentale sottolineare che, proprio perché essa è un'impresa formale, ha subito meno duramente gli effetti negativi della pandemia grazie alla possibilità di accedere ai sussidi governativi. Questo le ha permesso di sopravvivere, al contrario delle aziende informali o meno abbienti, il cui accesso ai sussidi è stato limitato e problematico.

Ciò che è rilevante è la difformità di opinione e visione tra le lavoratrici e il direttore dell'azienda. Queste, infatti, si ritengono fortunate e soddisfatte di com'è stata gestita la situazione, mentre il direttore riferisce più volte la sua insoddisfazione a tal proposito. Inoltre, la discordanza di informazioni fornite dalle lavoratrici riguardo agli aiuti ricevuti dal governo suggerisce una certa opacità nella distribuzione dei suddetti, come confermato anche dal segretario generale dell'UMT.

Ciò che risulta evidente dalle interviste è che di base vengono riconosciute delle criticità abbastanza gravi, intrinseche nel sistema produttivo marocchino e, in generale, nell'economia. Il ricorso all'informalità, anche all'interno di aziende formali, ha fatto sì che, in questo caso, gli aiuti governativi non arrivassero ai diretti interessati. Inoltre, come ha sottolineato sempre il segretario generale, è anche una questione di moralità da parte dei datori di lavoro stessi, come nel caso di chi ha deciso di non fornire l'intera somma del sussidio al lavoratore, in maniera illegale.

Se inoltre fosse vera l'affermazione del segretario generale riguardo al fatto che i lavoratori formali avrebbero dovuto ricevere in totale 12000 dirham, ovvero 2000 dirham per ogni mese di stato d'emergenza, ciò significherebbe che, almeno nel caso dell'azienda Rida Jeans, questo programma di redistribuzione avrebbe completamente fallito e non sarebbe stato rispettato.

Anche per il programma *Damane Oxygène* sono state riscontrate delle opacità, ad esempio riguardo ai tassi d'interesse sulle moratorie, oltre al fatto che questo tipo di strategia

presenti diverse criticità, come precedentemente illustrato.

Conclusione

Come anticipato nell'introduzione, il presente elaborato mira ad investigare le implicazioni della pandemia di Covid-19 sul settore industriale tessile e dell'abbigliamento marocchino. L'obiettivo della tesi è quello di analizzare le implicazioni della crisi economica sul settore con particolare attenzione alle lavoratrici e alle imprese coinvolte. A tal fine, la tesi si è proposta di individuare quali delle sue caratteristiche lo hanno reso più incline a subirne i danni e l'efficacia delle risposte messe in atto dalle autorità.

Il primo capitolo ha messo in luce le caratteristiche del settore tessile marocchino. Da quest'analisi è emerso che le problematiche principali che lo hanno reso più propenso a ricevere un duro colpo dalla crisi economica provocati dal Covid sono essenzialmente due. La prima riguarda il suo posizionamento all'interno della catena globale di approvvigionamento, essendo la maggior parte delle aziende tessili marocchine (o, almeno, quelle più importanti) destinate all'export. Questo ha fatto sì che, nel momento di isolazionismo nel tentativo di contenimento dell'epidemia a livello mondiale, tutta l'economia si bloccasse e, allo stesso modo, tutti gli anelli di questa catena: ciò ha comportato la mancanza di materie prime (che il Marocco non possiede) e la chiusura dei mercati di riferimento, seppur per un periodo breve. La dipendenza del Marocco dalle importazioni di materie prime e dalle esportazioni dei propri prodotti rende il paese vulnerabile agli shock esterni. Il secondo elemento di debolezza del settore tessile è la dilagante informalità che lo caratterizza. Se le grandi aziende, infatti, sono dedite all'export, quelle micro, piccole e medie tendono a produrre per il mercato locale, dalla contraffazione a prodotti low cost. Un'altra casistica molto diffusa è quella per cui le micro o piccole aziende vengono subappaltate da imprese più grandi al fine di svolgere i lavori più meccanici pagando meno la manodopera; questi prodotti sono, spesso, destinati all'export. Sono proprio queste aziende che nella maggior parte dei casi agiscono nell'illegalità, a volte assumendo operai senza dichiararli, altre volte mettendo in piedi un'attività totalmente fuori legge all'interno di garage e sotterranei. La mancanza di una struttura forte, di un mercato stabile, di una manodopera qualificata e anche di introiti fissi, rende queste aziende estremamente precarie, oltre che dipendenti dalle aziende appaltatrici. Sono proprio queste piccole imprese informali, infatti, che hanno subito i danni maggiori con la pandemia, che ha provocato chiusure e, soprattutto, la perdita del lavoro per molte persone, facenti parte delle categorie più deboli della società.

Il secondo capitolo ha, da un lato, evidenziato il ruolo del *fast fashion model* all'interno

del sistema produttivo tessile marocchino, in quanto ha rappresentato un punto di svolta nello sviluppo del settore agli inizi degli anni 2000. Complici di questa crescente globalizzazione sono gli accordi economici tra il Marocco e le altre potenze mondiali. Se da un lato questi hanno rappresentato un punto a favore per l'economia marocchina, al contempo l'hanno resa estremamente vulnerabile agli shock esterni, come si è visto nell'analisi delle crisi affrontate dal settore tessile (e da tutta l'industria marocchina), di cui la pandemia di Covid ne è la conferma.

Nel terzo capitolo, la tesi si è soffermata ad analizzare il periodo della pandemia di Covid in Marocco e, in particolar modo, le politiche governative in risposta ad essa, per poi focalizzare l'attenzione sul caso studio, che ha dimostrato alcune delle tendenze rilevate nel corso dell'analisi quantitativa.

Centrale nell'elaborato, infatti, è la disamina delle strategie governative adottate con lo scopo di mitigare l'impatto negativo delle difficoltà causate dalla pandemia. Tutto questo studio è finalizzato proprio a comprendere se e in che misura questi aiuti da parte del Re e del governo abbiano avuto risultati positivi sull'economia del paese e, in particolar modo, sulle attività commerciali e sulla popolazione, con un focus sul settore tessile e dell'abbigliamento. Imprese e lavoratori, infatti, hanno affrontato un periodo particolarmente difficile, caratterizzato da dichiarazioni di fallimento e dilagante disoccupazione.

Gli aiuti del governo, in questo senso, ci sono stati ed hanno mirato a tutte le categorie di attività commerciali/produttive e a tutte le classi sociali, anche quelle più vulnerabili. Tra le politiche e strategie principali adottate dal governo per far fronte alle implicazioni economiche della pandemia ci sono i sistemi di redistribuzione (ovvero i sussidi economici per i lavoratori salariati nel privato, tramite CNSS, e per le categorie più vulnerabili che possiedono la carta RAMED), denaro proveniente dal Fondo per la Gestione della Pandemia creato dal Re e dal CVE. Oltre a queste, fondamentali sono anche i programmi dedicati alle industrie (programmi *Damane*). Il governo ha anche implementato le modalità di richiesta di questi aiuti, tramite sms e facendo richieste online, nel tentativo di agevolare la popolazione e le imprese quanto più possibile. Tuttavia, i risultati raggiunti dimostrano i limiti dei suddetti aiuti, i quali riguardano le modalità di accesso e l'eleggibilità di cittadini e aziende, i ritardi nella distribuzione e le somme di denaro non sufficienti per tutte le categorie di lavoratori. L'indagine qualitativa portata avanti nell'azienda di Temara e con il Segretario Generale dell'UMT ha confermato che ci sono state delle opacità e criticità rispetto ai suddetti sussidi.

I principali risultati emersi dall'analisi di tali politiche e confermate dall'indagine sul campo sono i seguenti:

Sul piano dei salari, dai dati raccolti dalle inchieste dell'*Haut Commissariat au Plan* il dato più evidente è che meno del 25% dei lavoratori ha ricevuto il denaro, anche se non è chiaro in che quantità. Questo non è un elemento da sottovalutare per due motivi. Innanzitutto, già solo con le interviste di otto lavoratrici dell'azienda Rida Jeans sono state riscontrate disomogeneità nel definire la quantità del contributo ricevuto dalla CNSS. Inoltre, come dichiarato dal Segretario Generale dell'UMT, pare che diversi datori di lavoro abbiano lucrato su questi aiuti, dichiarando i propri lavoratori ma dando loro solo una parte del denaro a loro destinato.

Oltre ciò, il secondo motivo, come evidenziato dal Segretario generale, è la difficoltà riscontrata dai lavoratori salariati nel privato nel richiedere questo denaro. Come è stato spiegato, la richiesta doveva essere trasmessa dall'azienda stessa, informando la CNSS dei lavoratori eleggibili al suddetto sussidio. Questo è stato un ostacolo per i lavoratori che, seppur impiegati in un'azienda formalmente legale, non risultavano assunti regolarmente. Ancora una volta l'informalità si dimostra come un ostacolo per lo stato e per la popolazione stessa. Come detto precedentemente, sia dall'analisi quantitativa che dal caso studio risulta che le aziende informali sono quelle che hanno affrontato le conseguenze peggiori della pandemia, tra chiusure e licenziamenti. Ciò ha rappresentato un grande problema per tutta la parte di popolazione implicata nell'economia informale. È noto come le condizioni di lavoro all'interno di queste aziende siano molto scarse e, soprattutto, che i lavoratori informali non abbiano accesso alla protezione sociale. Nel periodo della pandemia queste problematiche si sono amplificate, portando, da un lato, all'aumento del tasso di disoccupazione e, dall'altro, ad un peggioramento del tasso di povertà.

Infine, un altro limite di questi aiuti deriva dalla debolezza della burocrazia marocchina. Ciò ha comportato delle tempistiche molto lunghe per alcuni cittadini, ed anche per le aziende, nel ricevere questi sussidi. In particolar modo, *conditio sine qua non* delle aziende per accedere ai sussidi era quella di avere una situazione economica non estremamente grave (ovvero, l'azienda non doveva avere già dei grandi debiti risalenti al periodo precedente al Covid). Oltre a questo, le imprese dovevano rispettare anche degli altri standard economici. Questo ha posto un grande blocco a molte aziende marocchine che si sono ritrovate in difficoltà e senza poter avere accesso agli aiuti loro dedicati.

La ricerca qualitativa conferma le criticità presentate in precedenza. Le lamentele dei lavoratori raccolte dal sindacato nel corso dei primi mesi della pandemia e l'insoddisfazione espressa con fermezza (*"insufficient"*) dal direttore dell'azienda sono la conseguenza dell'opacità strutturale di questi aiuti.

Caso diverso è quello dell'opinione delle lavoratrici che, seppur alcune più sconolate di altre, hanno affermato all'unisono la loro soddisfazione nei confronti del loro lavoro, della loro azienda ed anche dell'aiuto ricevuto dal governo e dalla CNSS. Questo, come ha affermato il direttore, dipende anche dal fatto che la somma di 2000 dirham equivale a poco meno dello stipendio medio mensile delle operaie, per cui il problema sembra essere stato vissuto più duramente da chi ha incarichi più alti e, per questo, stipendi più alti, all'interno dell'azienda stessa.

Come già anticipato nell'introduzione della tesi, la ricerca presenta alcuni limiti come l'esiguità del campione del caso studio (una sola azienda, otto lavoratrici e un solo sindacato) ed anche il divario linguistico (specialmente nelle interviste con le lavoratrici) che ha limitato la possibilità di ottenere altre informazioni. Alla luce di tali limiti, si possono fare alcune considerazioni in previsione di ulteriori studi su questa tematica. Sarebbe, infatti, estremamente interessante approfondire l'opinione dei cittadini, delle classi sociali medio-basse, riguardo al sostegno del governo nel periodo della pandemia. Sarebbe utile, inoltre, svolgere la medesima ricerca su un'altra categoria di aziende tessili, come quelle piccole e medie, ancor di più se aziende informali, per constatare se l'opinione dell'amministrazione e, soprattutto, dei lavoratori sia la medesima, oltre che per ottenere una visione più chiara della condizione del settore.

Dal punto di vista dei dati e delle fonti, un altro limite di questo studio è stato la difficoltà nel reperire dati o informazioni certe riguardo l'effettiva ricezione di questi aiuti da parte della popolazione, in che percentuale, come e via dicendo; la maggior parte delle fonti, essendo governative, riportano semplicemente le strategie adottate oppure riportano dati risalenti a poco dopo l'inizio della pandemia.

Infine, sarebbe interessante portare avanti un'indagine ad ampio raggio, per analizzare la situazione anche nelle altre regioni marocchine, specificatamente quelle di Casablanca e Tangeri, in quanto fulcri del settore tessile e dell'abbigliamento, dove si concentrano molte imprese informali. Allo stesso modo, sarebbe utile condurre uno studio di follow-up per esaminare l'evoluzione della situazione di questo caso studio, dalla fine della pandemia ad

oggi, per constatare gli effetti a medio e lungo termine del lockdown in relazione alle strategie governative.

In conclusione, questa ricerca rappresenta un tentativo di portare l'attenzione su situazioni di difficoltà e disagio affrontate dalle industrie tessili e dell'abbigliamento marocchine e dai suoi lavoratori, le quali sono la punta dell'iceberg di problematiche ben più radicate nel sistema industriale ed economico rispetto alle implicazioni della pandemia di Covid nel 2020.

Bibliografia

Abedini, Javad, Péridy, Nicolas. 2008. «The Greater Arab Free Trade Area(GAFTA): an Estimation of Its Trade Effects». *Journal of Economic Integration*, 23(4), 848–72. <https://www.e-jei.org/upload/75X37849QW54K612.pdf>

Abouzzohour, Yasmina. 2020. « Policy and Institutional Responses to COVID-19 in the Middle East and North Africa: Morocco» Brookings. Washington. <http://tinyurl.com/4eshy3j5>

El Ansari, Anass. 2023. «Newsletter— AMITH». <https://amith.ma/>. juin 2023. Rabat. <https://amith.ma/industrie/publications/>.

El Ansari et al. 2021. «La crise sanitaire Covid-19 : Quel impact sur la pauvreté au Maroc ?». Direction des Etudes et des Prévisions Financières. Rabat. <https://depf.finances.gov.ma/etudes-et-publications/>

Assaad. 2014. «Why Did Economic Liberalization Lead to Feminization of the Labor Force in Morocco and De-feminization in Egypt?». Paper presented at the Mediterranean Development Forum of the Center of Arab Women Training and Research. <http://tinyurl.com/y2adsp9j>

El-Sahli, Z. 2023. «The Partial and General Equilibrium Effects of the Greater Arab Free Trade Agreement». *The international trade journal*, 37:2, 185-199. DOI: 10.1080/08853908.2021.1962439

Banca Mondiale. 2006. «Trade Policy and Export Performance in Morocco». Washington, D.C. <http://tinyurl.com/32dexfyb>

———. 2020. «Morocco Economic Monitor. From Relief to Recovery (English)». Washington, D.C. <http://tinyurl.com/2dvn2xzw>

———. 2012. «*Sewing Success?: Employment, Wages, and Poverty Following the End of the Multi-Fibre Arrangement.*» Washington D.C. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/488191468330919867/pdf/Sewing-success-employment-wages-and-poverty-following-the-end-of-the-multi-fibre-arrangement.pdf>

Belghazi, S. 2005. «Mise à Niveau et Compétitivité du Secteur Textile-Habillement : L'importance d'une approche durable fondée sur le travail décent et l'efficacité

économique». Bureau International du Travail. Geneve.
<https://www.ilo.org/public/english/bureau/dwpp/download/morocco/morstudybelgahzi.pdf>

Boulitama Othman, Rahli Driss, e Haoucha Malika. 2022. «Digital solutions and Moroccan companies during the Covid-19 pandemic». 14th International conference of Logistics and Supply Chain Management LOGISTIQUA 2022. Eljadida.
https://www.researchgate.net/publication/365462239_Digital_solutions_and_Moroccan_companies_during_the_Covid-19_pandemic

Cairolì, M. Laetitia. 1998. «Factory as Home and Family: Female Workers in the Moroccan Garment Industry». Human Organization; Oklahoma City Vol. 57, Fasc. 2: 181-189. DOI:10.17730/humo.57.2.082j824132711736

———. 1999. «Garment Factory Workers in the City of Fez». Middle East Journal, Winter, 1999, Vol. 53, No. 1 (Winter, 1999), pp. 28-43. <https://www.jstor.org/stable/4329282>

Centre National d'Opérations d'Urgence en Santé Publique. 2020. «Bulletin de l'Urgence de Santé Publique liée au COVID-19». <http://tinyurl.com/2dmwxpcf>

Cohen, S. 2004. «*Searching for a different future. The rise of a global middle class in Morocco*». Durnham: Duke University Press. DOI:[10.1515/9780822385936](https://doi.org/10.1515/9780822385936)

Conseil Economique, Social et Environnemental. «Une approche intégrée pour résorber l'économie informelle au Maroc» Auto-saisine n° 54/2021.
<https://www.cese.ma/media/2023/01/Economie-informelle-.pdf>

«Dichiarazione di Barcellona adottata durante la Conferenza Euromediterranea». 1995. Barcellona. http://www.eeas.europa.eu/euromed/docs/bd_en.pdf

Drhimeur, Lalla Amina. 2022. «Implications of the COVID-19 Pandemic for Politics in Morocco». *Project on Middle East Political Science* (blog). 13 giugno 2022. <https://pomeps.org/implications-of-the-covid-19-pandemic-for-politics-in-morocco>.

EFTA. 1997. «Morocco Free Trade Agreement». Geneva.
<https://www.efta.int/media/documents/legal-texts/free-trade-relations/morocco/EFTA-Morocco%20Free%20Trade%20Agreement%20EN.pdf>

Fondo Monetario Internazionale. 2005. «Morocco: 2005 Article IV Consultation—Staff

Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Morocco». Country Report No. 2005/418. https://www.imf.org/-/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/scr/2005/_cr05418.ashx

Forstater, Maya. 2010. «Sectoral coverage of the global economic crisis: Implications of the global financial and economic crisis on the textile and clothing sector». ILO. Geneva. <http://tinyurl.com/3969kuth>

Gereffi et al. 2022. «Resilience Decoded. The Role of Firms, Global Value Chains, and the State in COVID-19 Medical Supplies». *California Management Review*, Vol.64(2) 46-70. DOI: 10.1177/00081256211069420

Gereffi, Gary. 2005. «The governance of Global Value Chains». *Review of International Political Economy* . Vol. 12, No. 1, Aspects of Globalization, pp. 78-104. Taylor & Francis, Ltd. <https://www.jstor.org/stable/25124009>

Ghefou, Nasrine. 2023. «Impact of the covid-19 on the Moroccan economy». World Statistic Congress. Ottawa. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.isi-next.org/media/abstracts/ottawa-2023_3004db2fa01186e22e2d9bd8b132d9cc.pdf.

Gonzàles Ricard. 2023. «Trade union freedom in Morocco: more an aspiration than a right». *Equal Times*, 29 maggio 2023. <https://www.equaltimes.org/trade-union-freedom-in-morocco>

GRAIN. s.d. «Arabs Agree to Establish a Free Trade Zone by 2015». Consultato 26 novembre 2023. <https://www.bilaterals.org/?Arabs-agree-to-establish-a-free>.

Hanieh, A. 2015. «Shifting Priorities or Business as Usual? Continuity and Change in the post-2011 IMF and World Bank Engagement with Tunisia, Morocco and Egypt». *British Journal of Middle Eastern Studies*, 42:1, 119-134, DOI: 10.1080/13530194.2015.973199

Haut Commissariat au Plan. 2014. «Enquete Nationale sur le Secteur Informel 2013/2014». Site institutionnel du Haut-Commissariat au Plan du Royaume du Maroc. Rabat. <https://www.hcp.ma/file/231187/>

———. 2020a. «Enquête sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages». Site institutionnel du Haut-Commissariat au Plan du Royaume du Maroc. Rabat. <https://www.hcp.ma/file/215933/>

———. 2020b. «Répercussions de la pandémie covid-19 sur la situation économique des ménages». Site institutionnel du Haut-Commissariat au Plan du Royaume du Maroc. Rabat. <https://www.hcp.ma/file/229833/>

Haut Commissariat au Plan, Système des Nations Unies au Maroc, Banca Mondiale. 2020. «Note stratégique : Impact social et économique de la crise du Covid-19 au Maroc». Site institutionnel du Haut-Commissariat au Plan du Royaume du Maroc. Rabat. Consultato 30 gennaio 2024. <http://tinyurl.com/48zsaaf2>

International Finance Corporation. 2023. «Circularity and Morocco's Textile Industry. Livear vs circular production models: the future that lies ahead for the moroccan textile industry». Rabat. <https://www.ifc.org/en/insights-reports/2023/circularity-and-morocco-textile-industry-en>

ILO. 2019. «Definitions of informal economy, informal sector and informal employment», in *Tackling Vulnerability in the Informal Economy*, OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/939b7bcd-en>

———. 2020. «Gendered impacts of COVID-19 on the garment sector». Bangkok. https://labordoc.ilo.org/permalink/41ILO_INST/1s2ok2m/alma995102993302676

———. 2021b. «World Social Protection Report 2020–22». Geneva. <https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=57852>

———. 2021. «Impact de la crise du Covid-19 sur l'emploi et les TPME au Maroc». http://www.ilo.org/emppolicy/pubs/WCMS_767858/lang--fr/index.htm

———. 2021. «Enquête rapide sur la population active et l'impact de la COVID-19 au Maroc»

———. 2022. «Morocco COVID-19 Country Case Study». Economic Research Forum.» <https://erf.org.eg/publications/morocco-covid-19-country-case-study/>

———. 2022. «Impact des politiques de Commerce et d'Investissement sur l'Emploi productif et décent.» https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_864251.pdf

ISTAT. 2012. «Glossario La Matrice dei Conti Nazionali». chrome-

extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclefindmkaj/https://www.istat.it/it/files//2016/01/Glossario def.pdf

ITICOM.Co. s.d. «Morocco's Strategy Facing COVID-19 | ITUC-AFRICA / CSI-AFRIQUE». Consultato 24 gennaio 2024. <https://www.ituc-africa.org/Morocco-s-Strategy-Facing-COVID-19.html>.

Joffe, George. 1998. «Monarchy, Legitimacy and Succession». *Third world quarterly*, 201–28.

Jongberg et al. 2023. «Note sintetiche dell'Unione Europea- i partner meridionali.» www.europarl.europa.eu/factsheets/it.

Kasraoui, S. in Morocco World News. 2020. «Coronavirus Pandemic: A Timeline of COVID-19 in Morocco». Consultato 25 gennaio 2024. <https://www.moroccoworldnews.com/2020/03/296727/coronavirus-a-timeline-of-covid-19-in-morocco>.

Kaye et al. 2009. «Morocco». In *More Freedom, Less Terror? : Liberalization and Political Violence in the Arab World*. 1st ed. RAND Corporation. <https://www.jstor.org/stable/10.7249/mg772rc.15>

Khader, Bichara. s.d. «2006: A Controversial Agreement between Morocco and the United States Came into Effect». Consultato 24 novembre 2023. <https://www.iemed.org/publication/2006-a-controversial-agreement-between-morocco-and-the-united-states-came-into-effect/>.

Khan, M. 2014. «The Economic Consequences of the Arab Spring». *RAFIK HARIRI CENTERFOR THE MIDDLE EAST*. <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/the-economic-consequences-of-the-arab-spring/>

Rodriguez, L. Teodoro, A. 2020. «Textile and garment supply chains in times of COVID-19: challenges for developing countries». UNCTAD Transport and Trade Facilitation Newsletter N°86-Second Quarter 2020 (maggio). <https://unctad.org/news/textile-and-garment-supply-chains-times-covid-19-challenges-developing-countries>

Lund e Nicholson. 2003. «CHAINS OF PRODUCTION, LADDERS OF PROTECTION: SOCIAL PROTECTION FOR WORKERS IN THE INFORMAL ECONOMY». School of

Development Studies, University of Natal.
<https://www.wiego.org/sites/default/files/publications/files/Lund-Nicholson-Chains-of-Production.pdf>

Maroc. 2004. *Code du Travail du Maroc*. in ILO.
<https://www.ilo.org/dyn/travail/docs/450/Maroc%20-%20Code%20travail.pdf>

Marocco e Stati AELE. 1997. Accord de libre-échange Maroc - Etats de l'Association Européenne de Libre-Echange (AELE). Zermatt.
<https://www.mcinet.gov.ma/fr/content/maroc-etats-de-lassociation-europeene-de-libre-echange#>

Martinez, Andrea. 2016. «Emerging Grassroots Processes for Inclusive Citizenship: The Case of Moroccan Female Workers in the Textile and Garment Sector». In *Political and Socio-Economic Change in the Middle East and North Africa: Gender Perspectives and Survival Strategies*, a cura di Roksana Bahramitash e Hadi Salehi Esfahani, 99–126. New York: Palgrave Macmillan US. https://doi.org/10.1057/9781137481429_4.

Mazarei, A. e Mirzoev, T. 2015. «QUATRE ANS après le PRINTEMPS ARABE». in *Finances & Développement* (ILO). p. 55-57
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2015/06/pdf/mazarei.pdf>

Ministère de l'Emploi, de la Formation, Professionnelle, du Développement, e Social et de la Solidarité. 2002. «PORTRAIT DE SECTEUR POUR LE SECTEUR DE FORMATION TEXTILE / HABILLEMENT». <https://www.scribd.com/doc/7110514/Portrait-Secteur-Textile-12-2003>

Morocco and Turkey. 2004. «Free Trade Agreement between Republic of Turkey and the Kingdom of Morocco». Ankara. <http://tinyurl.com/mr3hkutd>

Morocco Employment Lab. 2020. «Covid-19 in morocco: labor market impacts and policy responses». Rabat. https://www.povertyactionlab.org/sites/default/files/MEL_COVID-19%20in%20Morocco_Labor%20market%20impacts%20and%20policy%20responses_0.pdf

Office des Changes Marocain. 2019. «Indicateurs mensuels des échanges extérieurs». <https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2020-02/IEE%20DECEMBRE%202019.pdf>

———. 2023. «Indicateurs mensuels des échanges extérieurs». blob:chrome-

extension://efaidnbmnnnibpcajpcgglefindmkaj/e6c42c79-d916-4468-b42e-842330c50fc4OFSE. 2012. «Workers and Social Upgrading in “Fast Fashion”: The Case of the Apparel Industry in Morocco and Romania». Working Paper 33. Wien. https://www.oefse.at/fileadmin/content/Downloads/Publikationen/Workingpaper/WP33_fast_fashion.pdf

«Opération de soutien provisoire des ménages opérant dans le secteur informel impactés par le Coronavirus – MEF – Royaume du Maroc». s.d. Consultato 20 gennaio 2024. <https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=5046>.

Organizzazione per la Cooperazione e lo Sviluppo Economico. s.d. «From pandemic to recovery: Local employment and economic development - OECD». Consultato 28 gennaio 2024. https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=130_130810-m60ml0s4wf&title=From-pandemic-to-recovery-Local-employment-and-economic-development.

Paciello, Maria Cristina. 2018. «Le mobilitazioni legate al lavoro nel contesto delle riforme neoliberali: un primo tentativo di sistematizzare la letteratura su Egitto, Marocco e Tunisia». *Studi Magrebini*. V. XVI, pp.87-127. Centro di Studi Madrebini. Napoli. <https://iris.unive.it/retrieve/handle/10278/3715090/166060/PacielloStudimagrebini.pdf>

Paciello, M. C. Moisseron, J. 2010. «L'impact de la crise financière au Maroc». *Maghreb-Mashrek*. V. 206, n. 4, 73-97. DOI : 10.3917/machr.206.0073. URL: <https://www.cairn.info/revue-maghreb-machrek-2010-4-page-73.htm>

Policy Center of The New South. 2020. «The Impact of COVID-19 in Morocco: Macroeconomic, Sectoral and Regional Effects». Rabat. <https://www.policycenter.ma/publications/impact-covid-19-morocco-macroeconomic-sectoral-and-regional-effects>

———. 2022. «Morocco Emergence in Global Value Chains: Four exemplary industries». Policy Paper. pp. 7-22. <http://tinyurl.com/bsm3xsah>

———. 2023. «L'informel au Maroc : repenser la structure globale des incitations pour une économie plus inclusive et dynamique». Policy Paper. Rabat. <https://www.policycenter.ma/publications/linformel-au-maroc-repenser-la-structure-globale-des-incitations-pour-une-economie>

«Principali indicatori economici (MAROCCO) - aggiornato al - infoMercatiEsteri - www.infomercatiesteri.it». s.d. Consultato 29 gennaio 2024. https://www.infomercatiesteri.it/indicatori_macroeconomici.php?id_paesi=110#.

Quevedo Acuña, Andrea Cristina. 2015. «Exploring the Systemic Struggles of Moroccan Women in a Changing Environment: Redefining their Role within the Family, their Position in the Labor Force and their Access to Reproductive Healthcare». *Journal of Georgetown University-Qatar Middle Eastern Studies Student Association*.

Rossi, Arianna. 2010. «Economic and social upgrading in global production networks: the case of the garment industry in Morocco.» *Institute of Development Studies. University of Sussex*.

https://www.researchgate.net/publication/277095675_Economic_and_social_upgrading_in_global_production_networks_The_case_of_the_garment_industry_in_Morocco

Thelwell, Kim. 2021. «The Impact of COVID-19 on Poverty in Morocco». *The Borgen Project (blog)*. <https://borgenproject.org/covid-19-and-poverty-in-morocco/>.

Tokatli, N. 2008. « Global sourcing: insights from the global clothing industry—the case of Zara, a fast fashion retailer ». *Journal of Economic Geography*, Vol. 8, No. 1 (January 2008), pp. 21-38. Oxford University Press. <https://www.jstor.org/stable/26161238>

Vasconcelos, A. Joffé, G. 2000. *The Barcelona Process: Building a Euro-Mediterranean Regional Community*. Frank Cass Publisher. London.

World Free Zones Organization. 2010. «Index cards by country: Morocco, Zones Franches d'Export». *University of Reims*. <http://tinyurl.com/yfbpysdy>

World Trade Organization. 2013. «Aid for Trade and Value Chains in Textiles and Apparel». https://www.researchgate.net/publication/259603415_AID_FOR_TRADE_AND_VALUE_CHAINS_IN_TEXTILES_AND_APPAREL

Working Rights Consortium. 2020. «Un(Der)Paid in the Pandemic». *Report in Clean Clothes Campaign*. Washington D.C. <https://cleanclothes.org/file-repository/underpaid-in-the-pandemic.pdf>

Zemni, Bogaert. 2009. «Trade, security and neoliberal politics: whither Arab reform? Evidence from the Moroccan case». *The journal of North African Studies* 14 (1): 91–107.

DOI: 10.1080/13629380802383604

Fonti in arabo

Al-majlis al-Iqtisadi wa al-Ijtima'i wa al-Bi'iy. 2021. «Maqārabāt Mundamijah lil-Ḥad Min Ḥajm al-Iqtisād Ghayr al-Munazzam bilmaghrib ».

Nouini, el-Hafad. 2020. «Athar Ḥalāt Tawārri' Kovid-19 'alá al-Ḥuqūq wa al-Ḥurriyāt bi-Duwal Shimal Ifriqiya: Ḥurriyāt al-Ta'bīr fī al-Maghrib wa Tunis.».

Haut Commissariat au Plan. 2020. «Baḥth ḥawl tathīr fīrūs kūrūnā 'alá al-waḍ' al-iqtisādī wal-iḡtima'ī wal-nafsi lil-'usur. Maḍkūra ḥawl nata'ij al-baḥth. Rabat. <https://www.hcp.ma/file/215949/>

Sitografia

www.imf.org/en/Countries/MAR

tangerfreezone.com

cnss.ma

https://www.wto.org/english/tratop_e/roi_e/roi_info_e.htm#:~:text=Definition,to%20the%20rules%20of%20origin

[https://www.cbp.gov/trade/free-trade-agreements/morocco#:~:text=The%20Morocco%20Free%20Trade%20Agreement,processing%20fee%20\(MPF\)%20exemption](https://www.cbp.gov/trade/free-trade-agreements/morocco#:~:text=The%20Morocco%20Free%20Trade%20Agreement,processing%20fee%20(MPF)%20exemption)

<https://www.mcinet.gov.ma/fr/actualites/plan-dacceleration-industrielle-le-textile-senrichit-de-3-nouveaux-ecosystemes>

mcinet.gov.ma

<https://www.moroccoworldnews.com/2020/03/296727/coronavirus-a-timeline-of-covid-19-in-morocco>

[https://ourworldindata.org/covid-stringency-index#:~:text=The%20stringency%20index%20is%20a,100%20\(100%20%3Dstrictest](https://ourworldindata.org/covid-stringency-index#:~:text=The%20stringency%20index%20is%20a,100%20(100%20%3Dstrictest)

<https://mtaess.gov.ma/fr/tourisme/>

https://www.infomercatiesteri.it/paese.php?id_paesi=110#

<https://www.finances.gov.ma/fr/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=4991>

<https://tradingeconomics.com/morocco/unemployment-rate>

Appendice A: interviste semi-strutturate a lavoratrici, direttore dell'azienda e al segretario generale dell'UMT regione Rabat-Salé-Kenitra

A.1 Interviste con le lavoratrici dell'azienda Rida Jeans⁴³:

Intervista lavoratrice 1:

1. Quanti anni hai? 43 ;
2. Sei sposata, hai dei figli? Divorziata senza figli;
3. Da quanto tempo lavori in questa azienda? 13 anni;
4. Hai ricevuto la formazione dall'azienda stessa?
5. Prima di questa ho lavorato in altre due o tre aziende ;
6. Di cosa ti occupi precisamente? Planning, prima nel servizio di méthode, Planning è organizzare il lavoro, per esempio, decidere l'ordine delle cose, quando fare l'export;
7. Quante ore settimanali lavori e quanto guadagni a ora? Dal lunedì al venerdì a volte anche sabato e domenica, dipende dal lavoro, dalle 7:30 alle 17:30 e qualche volta lavoriamo venerdì solo la mattina, non è sempre, dipende. Io non lavoro all'ora, ho un salario fisso, mensile;
8. Hai ferie? Si ;
9. In cosa consiste la tua protezione sociale? Hai diritto a malattia, permessi, ferie pagate, pensione? Si, per esempio io che lavoro da 13 anni ho 22 giorni di ferie all'anno e se sono malata posso ovviamente non lavoro ma dobbiamo giustificare;
10. Fai parte di qualche sindacato di lavoratori? No;
11. Durante il periodo del covid com'è cambiato il lavoro? È stato un periodo difficile a livello economico per te? Prima non abbiamo lavorato, due mesi circa, dopo abbiamo lavorato mezza giornata per più di qualche mese ;
12. E quindi avete anche guadagnato di meno? No, abbiamo preso sempre lo stesso stipendio;
13. È stato un momento difficile? Si, avevo paura di tutto, non potevamo uscire non potevamo fare niente, è stato difficile ma dopo è tornato tutto normale, ci siamo adattati;

⁴³ Traduzione ad opera dell'autrice dal darija.

14. Vieni al lavoro con la tua macchina? Hai avuto problemi di trasporto? No, ho la mia macchina;
15. Hai ricevuto dei sussidi dal governo? Se sì, sono arrivati in tempo? Sì dalla CNSS quando abbiamo smesso di lavorare, abbiamo ricevuto metà dello stipendio dalla CNSS;
16. Hai ricevuto degli aiuti da parte dell'azienda? Sì, per esempio ci hanno dato un'altra metà del mese, dunque una parte dalla CNSS e una parte dall'azienda, ma solo il secondo mese ma comunque meglio rispetto alle altre aziende;
17. Durante il covid sono diminuite le ore di lavoro o qualcuno è stato licenziato? No, nessuno è stato licenziato;
18. Conosci altre realtà fuori da questa azienda in cui il covid ha avuto conseguenze più forti? No, ma tutte le persone che lavorano in Marocco hanno preso soldi dalla CNSS, non conosco altre aziende che hanno chiuso per il covid, le aziende che conosco hanno chiuso soltanto durante quel periodo;
19. Ti senti soddisfatta di lavorare in questa azienda? Sì, soprattutto rispetto alle altre perché qualche volta non hanno il lavoro invece noi lavoriamo quasi tutto l'anno e abbiamo un salario fisso;
20. Sei felice quindi? Be non troppo felice però rispetto alle altre sicuramente;

Intervista lavoratrice 2:

1. Quanti anni hai? 42 ;
2. Sei sposata, hai dei figli? Sono divorziata;
3. Da quanto tempo lavori in questa azienda? Dal 2017;
4. Hai ricevuto la formazione dall'azienda stessa? Sì;
5. Di cosa ti occupi precisamente? Sono alla macchina da cucire;
6. Quante ore settimanali lavori e quanto guadagni a ora? Scusa per la domanda personale. 9 ore al giorno ;
7. Ti senti soddisfatta di questo lavoro? O vorresti cambiare? Se sì, perché? Mi sento a mio agio col mio lavoro, mi piace;
8. Durante il periodo del covid com'è cambiato il lavoro? È stato un periodo difficile a livello economico per te? Sì indossavamo le mascherine, c'era distanza tra le persone e utilizzavamo il disinfettante;
9. Hai ricevuto dei sussidi dal governo? Se sì, sono arrivati in tempo? Sì, dalla CNSS, 2500 dirham;

10. Pensi che gli aiuti del governo siano stati utili? Ti hanno aiutato a superare quel periodo? Sì questi soldi sono stati utili;
11. Durante il covid sono diminuite le ore di lavoro o qualcuno è stato licenziato? Sì ci sono stati, ma non in questa azienda;
12. Conosci qualcuno che ha ricevuto aiuti dal governo anche se non lavora? Sì, ci sono persone che non lavoravano ma hanno ricevuto del denaro dal governo.

Intervista lavoratrice 3:

1. Quanti anni hai? 42 ;
2. Sei sposata, hai dei figli? Sono sposata con un figlio;
3. Da quanto tempo lavori in questa azienda? Dal 2001
4. Di cosa ti occupi precisamente? Controllo qualità;
5. Quante ore settimanali lavori e quanto guadagni a ora? Scusa per la domanda personale. 60h, 124 dirham all'ora.
6. In cosa consiste la tua protezione sociale? Hai diritto a malattia, permessi, ferie pagate, pensione? Sì;
7. Ti senti soddisfatta di questo lavoro? O vorresti cambiare? Se sì, perché? Sì, non lo so se voglio cambiare qualcosa, ho lavorato nel settore dell'informatica per due anni e mezzo, nella segreteria, si vorrei cambiare qualcosa ma in generale sono felice;
8. Durante il periodo del covid com'è cambiato il lavoro? È stato un periodo difficile a livello economico per te? Sì c'erano dei problemi, è stato un periodo difficile;
9. Dal punto di vista economico, ci sono state delle differenze tra il periodo della pandemia e i periodi normali? Prima del covid c'era lo stipendio fisso, durante il covid c'è stato invece una diminuzione di soldi, ma adesso va bene
10. Hai ricevuto dei sussidi dal governo? Se sì, sono arrivati in tempo? Sì, dei soldi, 2000 dirham per un mese;
11. Pensi che gli aiuti del governo siano stati utili? Ti hanno aiutato a superare quel periodo? Sì molto, insomma il periodo del Covid è stato un po' difficile ma va bene;
12. Conosci altre realtà fuori da questa azienda in cui il covid ha avuto conseguenze più forti? Sì, anche a Temara;
13. Conosci qualcuno che ha perso il lavoro per il covid? Sì, molti, ma non in questa azienda;
14. Conosci qualcuno che ha ricevuto aiuti dal governo anche se non lavora? No, non lo so;

15. Qual è la differenza tra questa azienda e le altre? Questa è grande e internazionale e c'è più lavoro.

Intervista lavoratrice 4:

1. Com'è stato il periodo del Covid? Normale, quando stavamo male ci mandavano automaticamente a casa;
2. Hai ricevuto dei sussidi dal governo? Se sì, sono arrivati in tempo? Sì, per un solo mese, altri per due mesi;
3. Per te, l'aiuto del governo era buono o no? Dipende da ogni famiglia e dai membri della famiglia, nel loro caso hanno ricevuto il supporto economico direttamente dalla CNSS non da altri dipartimenti

Intervista lavoratrici 5-6:

1. Sei sposata, hai dei figli? No, no;
2. Da quanto tempo lavori in questa azienda? 20 anni, 24 anni;
3. Quante ore settimanali lavori e quanto guadagni a ora? Scusa per la domanda personale. 9 ore al giorno.
4. Ti senti soddisfatta di questo lavoro? O vorresti cambiare? Se sì, perché? Sì, ci piace questo lavoro;
5. Durante il periodo del covid com'è cambiato il lavoro? È stato un periodo difficile a livello economico per te? Non abbiamo lavorato continuamente, quindi ci siamo fermati e poi ricominciato ecc. dipendeva dagli infetti in quel momento dunque da quanti erano malati, si è stato un periodo un po' difficile;
6. Hai ricevuto dei sussidi dal governo? Se sì, sono arrivati in tempo? Sì per tre mesi, 2000 dirham;
7. Conosci qualcuno che ha ricevuto aiuti dal governo anche se non lavora? Sì

Intervista lavoratrici 7-8:

1. Quanti anni hai? 43, 40 ;
2. Sei sposata, hai dei figli? Sono sposata con due figli, io sono nubile;
3. Da quanto tempo lavori in questa azienda? Dal 2013, dal 2018;
4. In cosa consiste la tua protezione sociale? Hai diritto a malattia, permessi, ferie pagate, pensione? Sì
5. Ti senti soddisfatta di questo lavoro? O vorresti cambiare? Se sì, perché? Sì, cosa dovrei dire? Ci siamo abituate a questo lavoro;

6. Durante il periodo del covid com'è cambiato il lavoro? È stato un periodo difficile a livello economico per te?

- È stato un periodo normale per me perché ero incinta;
- È andato bene dovevamo solo rispettare le regole;

7. Hai ricevuto dei sussidi dal governo? Se si, sono arrivati in tempo? Si, 2000 dirham, 1000 e 1000 in due mesi;

8. Pensi che gli aiuti del governo siano stati utili? Ti hanno aiutato a superare quel periodo? Si è stato buono;

A.2 Intervista con il direttore dell'azienda Rida Jeans

Question : Donc, je déjà les informations générales donc je ne veux pas les demandes et une autre fois. Mais je voudrais vous demander comment a été la période du Covid dans votre entreprise? C'est à dire c'était une période négative, ou elle n'a pas affecté la production?

Directeur : Elle était à la première chose, elle était un choc. Un choc, c'est à dire les gens ne se même pas, est-ce qu'on va trouver leur job ou pas. La société, elle ne savait même pas, est-ce que va continuer ou pas.

Ces choses-là, elles ont construit une idée pour les ouvriers, pour les responsables, pour les patrons, quelque chose qui est les floues pour l'instant. Combien de temps qu'elle va durer? Comment elles vont procéder après? Ça, c'est la première impression. Après, un mois, elle était l'intervention de l'État, elle va aider les ouvriers au bien les employés, ils ont décidé de donner 2000 dirham pour les employés, mais il était insuffisant parce qu'il y a des gens qu'elles ont un salaire plus haut, ils vont recevoir 2000. Pour l'ouvrier plus ou moins c'est ok, c'est les deux tiers du salaire, mais ils ont aussi des choses à payer comme les crédits, les loyers, etc. Ça, c'est le grand problème. Ça, c'est le premier à moi. Le deuxième à moi, il y avait la discussion : peut-être qu'on va reprendre dans le travail, peut-être qu'il va être le vaccin, c'est ça l'idée qu'elle est entrée dans le deuxième mois.

Le troisième mois, on a commencé avec les dix jusqu'à 20% de la production ; même des gens, ils n'ont pas plus... ils étaient 700 personnes, et on a commencé avec 150 jusqu'à 200.

Question : Ok, donc tous les ouvriers, ils sont 700, mais après le troisième mois on a réouvert l'usine...

Directeur : Oui, on a réouvert l'usine, mais avec précaution. C'est-à-dire tu dois faire tous, les précautions sanitaires, tu dois organiser le transport, tu dois faire les vaccines et accepter que les gens qui sont vaccinés, tu dois l'envisager pour faire le test du le Covid, etc. Elle était toutes les mois... c'est-à-dire d'un mois à l'autre, il y a quelque chose qui se règlent, ça commence avec le choc, avec le problème des gens qui ne sont pas sûrs, non-stabilité, même psychique, et ça a une influence sur le client, même lui ne sait pas ce qu'il va faire, c'est ça les impacts sur la production.

Question: Et la production?

Directeur: La production, elle est revenue à l'état normal, ou bien c'est normalisé que la sixième mois, après six mois, qu'elle a revenu à ses normalise.

Question: Et vous avez aussi changé un peu la production, par exemple, pour le production des masques ou pas?

Directeur: Oui.

Question : Non, c'est-à-dire est ce que vous vous avait produit les masques, par exemple.

Directeur : Non, non, donc le premier mois que lorsqu'on a fermé, elle était l'idée de notre patron :ok, est-ce qu'on peut produire des masques? , Les dire, ok, on n'a pas la matière première des masques, mais est-ce qu'on fait même les masques pour nous ouvrières dans le cas qu'ils disent si demain on va reprendre.

Mais on a fait appelle quatre ou cinq gens, on a fait nous-mêmes des propositions sur les masques, et on a produit une quantité mais qui est uniquement restée pour l'usine, mais pas pour le marché.

Question : Et après la période des fermetures de l'usine, il a eu aussi une réduction des heures de travail? Il a eu une réduction des ouvriers au début. Mais, est-ce que la journée de travail était aussi plus courte, ou..?.

Directeur : Non, lorsqu'on a commencé, on a dit, voilà, on commence step by step, la seule chose, c'est le problème, les gens qui doivent arriver à leur travail. Parce que, il y a les différents coins de la société, où les gens elles viennent et on a des gens qui n'ont pas de transport, qui on n'arrivent pas à avoir de transport, c'est-à-dire, ces difficultés-là, nous a causé qu'on ne pouvait pas produire plus, c'est-à-dire : L'idée centrale était de démarrer l'usine. C'est tout. Combien elle va sortir, ce n'est pas important. Démarrer l'usine pour que les gens elles sachent que l'usine, elle est en marche, qu'ils essayent de venir et nous, on doit aider à avoir des transports pour ces gens-là parce qu'il est demandé par l'état : Si vous voulez les ouvriers, chargez-vous de programmer leur transport, c'est-à-dire sur les mesures de Covid. Jusqu'au un certain temps que les gens ont eu les vaccins et etc. et les choses se sont normalisées mais en tout ça, on a fermé un mois et demi, c'est-à-dire à peu près 6 semaines. Et après, on a commencé step by step, mais les choses au mois ne se sont réglées que après 6 mois. Elles se sont normalisées. Et grâce à tout ça, cette année-là, on a perdu à peu près 2 mois, 2 mois et demi des productions. C'est-à-dire nous, normalement, on travaille sur 1 million 300 000 l'année complète, cette année on a réalisé 1 million 100 000 peu près. C'est-à-dire on a 250 ou 260 en moins, c'est-à-dire entre 2 et 3 mois de production qu'on a perdue.

Question : Et il y a eu la nécessité de faire des réduire de personnel ou... ?

Directeur : Non. Le problème que c'était sur la base des personnels, est que les gens qui sont

attaqués par Covid, ils doivent rester à la maison 15 jours, et après, il doit passer par le médecin et après, le médecin de travail, et après, parfois, il se dure un mois.

Et ce mois comment tu dois le payer ? Parce que l'État, il paye, peut-être 2 mois, etc. 2 000 dirham. Mais lorsqu'il est entré, il est attaqué par Covid, et toi, tu prends les initiatives que les gens ne soient pas attaqués ici : Ils doivent régler leurs problèmes C'est-à-dire, rester à la maison 15 jours et après, tu dis à lui, ok, je te paye à 65, ou bien, 70% du salaire pour les congés qu'ils vont venir, tu dois avoir le reste

Question : Et il y a de différences entre la CNSS, c'est à dire la Casse nationale et le gouvernement ?

Directeur : Non. CNSS c'est le gouvernement, c'est les deux mois, c'est la CNSS qui a payé. Mais le problème aussi étaient les banques, parce que les banques, parce qu'elles ont loqué de l'État, c'est-à-dire les gens qui ont le crédit, de déplacer le crédit de moi au 3 mois. C'est-à-dire, tu as acheté une maison avec un crédit, mais le temps de Covid, la traite que tu payes, elle doit être déplacée et la banque, elle a loqué de déplacer ces trois mois. Mais le problème que j'ai avec les gens, ils ont dit, ok, ils ont déplacé, mais ils ont refait le calcul : C'est-à-dire, à la fin de compte, elles vont payer plus. Ce n'est pas déplacé sans frais, mais déplacé avec les frais. Elles ont aidé, mais à la... Je déplace 3 mois à la fin, mais après avec une autre... Des autres intérêts.

Elle était ajoutée bien 5 diham, sur la traite, qu'elle va payer sur les 20 ans, bien les 15 ans, qu'elle reste, ou bien les 10 ans, qu'elle reste. Ça, c'est un inconvénient. C'est un aide, mais un inconvénient aux gens qui n'arrivent pas payer leurs traites à jour.

Question : Et est-ce que cette usine a reçu de l'argent du gouvernement, à part ces 2000 dirhams pour les gens... Je ne sais pas si vous avez une idée d'où Comité de Veille économique qui a été créé pendant la période de COVID, et aussi les projets *Damane Oxygène*.

Directeur : Oui, on a profité de l'*Oxygène*.

Question : Comment ça marche ?

Directeur : Si tu as un problème pour payer les salaires, des gens, etc. tu peux demander au gouvernement que tu dois profiter de cet oxygène. Mais je me souviens qu'on a fait...pourrir cette porte-là, je ne sais pas à partir du 5 ou 6 mois. Donc, on a utilisé, ce n'est pas profiter. On a utilisé.

Question : Selon vous, l'aide du gouvernement en générale a été suffisante ?

Directeur : Il a été insuffisant.

Question : Pourquoi ? Si je peux savoir...

Directeur : Insuffisant parce que si je prends le gouvernement, c'est la CNSS, c'est l'Oxygène, c'est bla bla et etc. Moi, je ne parle pas maintenant de la société. Moi, je prie les responsables. Je te prends 3000 ou 4000 euros. Ou bien il y a des responsables qui touchent de 10000 euros. On a souffert sur Covid. Après, je me touche de 200 euros de CNSS au lieu de 3000. Qu'est-ce que tu vas faire avec? Tu es touché ou pas? Tu es touché. Mais qu'est-ce qu'elle a fait le gouvernement ? Rien. Deux mille dirham, c'est quoi? Pour les gens qui vis, avec 10 000 dirham, avec 1000 euros, ou bien 2000 euros, ou bien plus que 500 euros. Qu'est-ce qu'elle va faire les 2000 dirham? Si tu à trois enfants qui étudient dans le privé, chaque un minimum c'est 5000 euros. C'est à dire 500 ou 400 euros que tu dois payer chaque mois. C'est 1500 euros. 1000 euros et tu reçois 200 euros. Ils sont des impacts.

Pour la société, il y a des charge fixes. Même si l'usine ne travaille pas il y a des charge fixes : l'électricité, le loyer. Comment tu peux régler tout ça ? Trois mois ou quatre mois. Peut-être à travers le crédit ou bien c'est l'oxygène, mais son des charges énormes qu'elles se sont accumulées directement sans préavis. Parce que Covid et les venues sont préavis. C'est de sans préavis c'est le choc.

Question : Pardon, je me souviens maintenant que j'ai cherché sur le site du ministère de l'Industrie ou il y a une mappe avec toutes les zones industrielles du Maroc mais j'ai vu qu'ici à Temara, il n'y a rien. Est-ce que vous savez pourquoi ?

Directeur : La zone industrielle de Temara, normalement, il est désigné à al-masira II.

Question : Elle n'y a pas aussi.

Directeur : C'est bizarre, mais pourquoi il est bizarre? Parce que cette zone industrielle est dans le plan qu'elle va être déplacée. C'est ça l'idée, ils n'ont laissé rien à faire. Même les autres usines dans l'avenue Hassan II comme cette usine, ça c'est pas une zone industrielle.

Dans le plan du ministère, ce n'est pas une zone industrielle, donc tu ne vas pas la trouver ici à Temara, la zone industrielle est seulement là-bas mais ils veulent la déplacer.

Si maintenant, on va dire au gouvernement, bien à l'État ou bien la commune, voilà, que on doit changer, que on va faire quelque chose, première étage, deuxième étage, peut-être qu'ils vont nous dire non, parce que c'est pas une zone industrielle, vous devez vous déplacer.

Question : Okay je comprends merci. Donc, j'ai lu beaucoup des articles, mais aussi des rapports par exemple, qui expliquaient qu'il y a eu beaucoup des usines qui ont fermés, qui n'ont pas réussi à survivre à la situation. Selon vous, quelles sont les points forts de cette usine ?

Directeur : Ok, le point fort de cette usine et pas uniquement de cette usine, n'importe qu'elle usine, qu'elle a essayé à monter. C'est-à-dire, si cette usine a un marché, stable, basé sur un

bon travail, basé sur une confiance qu'elle dure dans le temps. Je pense que l'usine va réussir à être bonne. Si l'usine était instable, avant Covid elle était instable, même pour les ouvriers et les responsables, tout ça, il y a une instabilité de cette usine soit sur le plan du produit, soit sur le plan charge et finance, il n'y a pas de stabilité. C'est-à-dire Covid, il va t'être le point de rupture, c'est le début, la clé de la rupture, parce qu'elle n'était pas stable avant, il n'y a pas une continuité, elle travaille elle arrête, elle travaille elle arrête, etc et après il y a le covid. Donc elle va y avoir des problèmes.

Donc elle n'a pas une clientèle stable, peut-être, il n'y a pas un bon planning, il n'y a pas une organisation qui dure dans le temps, il y a beaucoup de choses qu'elle va influencer sur l'état de Covid.

L'état de Covid, c'est la fin et ils n'ont pas le pouvoir de prendre après.

Peut-être, c'est ça la cause, mais la vraie cause, c'est ça. C'est comme la famille, si la famille, elle est instable, s'il vient quelque chose simple, peut-être petit, au grand moyen, il va détruire tout. Mais une famille solide qui vit dans le temps avec une continuité, avec une stabilité, avec une confiance totale, avec toutes ces choses positives, et il vient Covid, elle va essayer de casser quelque chose, il peut être qu'il casse quelque chose mais pas la continuité, mais pas la stabilité, mais pas le savoir-faire, etc. Elle ne va pas arriver. Elle va faire des dégâts, mais c'est des dégâts elles vont être amortis.

Et les sociétés n'ont pas repris leur job c'est à cause de ça. Moi, je le vois comme ça, personnellement.

Question : Et je sais le qu'il y a des protestes des parties, des unions des travailleurs, je ne sais pas si vous avez participé, si c'est quelque chose qui...

Directeur : Non, protestes et travailleurs parce que, ok, nous-mêmes, je reviens. Je reviens parce que les gens qu'elles ont chez nous, qu'elles touchent plus 4 000 dirhams au 5 000 dirhams, parce que il y a un des gens qui sont ici de plus que 5, 10 ans, et ils touchent 1 000 euros pour exemple. La CNSS leur va donner 20%, qu'est-ce qu'ils ont décidé : nous, présidents, ici, dans la société, on va verser le 50% du salaire pour le mois que l'usine n'a pas travaillé. Donc tu vas recevoir le 50% de ton salaire et les 2 000 dirham minimum, ça veut dire que tu vas recevoir minimum le 50/ 55% de ton salaire au lieu de rien. Ça, elle a encouragé gens lorsqu'on va dire, on va reprendre.

Proteste, proteste, je pense, les gens qui sont à l'extérieur, ou bien d'autres usines, peut-être, par exemple, fait des protestes mais je ne pense pas, parce que pour le Covid non pas donner loquer pour les protestes, parce que c'est Covid. Deux, dans les usines qu'elles ont reprises leur travail, les gens, elles vont essayer de travailler pour gagner de l'argent. Parce que c'est un

risque avec les 2 000 dirham, tu ne vas pas sortir. Trois, le seul problème qu'elle était, il y en a des gens qu'elles ont essayé de profiter de ce Covid. C'est-à-dire, elle veut les 2 000 dirham, elle veut que l'usine, elle va lui de l'argent, mais il doit rester à la maison, il dit, voilà, j'ai covid, je suis malade, je dois faire le test, l etc. Elle était même une charge sur la société qu'elle était de plus. C'est la charge de transport, la charge du vaccin, les gens qui doivent faire le vaccin sur la tête de la société et c'est la société qu'elle était.

Question : Je ne sais pas si vous avez une idée des usines en général, Je ne veux pas savoir où il se trouvent ou qu'ils sont, mais des usines qui travaillent par exemple avec des sous-traitances, dans le noir.

Directeur : Oui il y a, pas beaucoup ici mais beaucoup à Casablanca, tu peux les trouver. Ce sont généralement des garages, des souterrains, ou il y a le parking ils vont faire des garages et ils vont travailler dans le noir. C'est un travail, il est trop risqué, même pour le patron qu'il essaie de travailler dans le noir, le trop risqué. Si quelqu'un il est mort, si quelqu'un va être attaqué par l'électricité, si quelqu'un a quelque chose il va avoir un bon problème après ce monsieur-là. Ça c'est dans le plan humain, dans le plan production, le travail dans le noir, tu va avoir que du deuxième choix. Peut-être, tu vas faire la première production, la deuxième, mais après, la troisième, c'est fini, tu vas fermer... Tu vas chercher quelque chose uniquement dans le noir, si quelque chose elle va marcher, c'est pour le marché local. Mais pour le marché externe, c'est-à-dire pour l'export, je ne pense pas. Peut-être, tu vas le faire d'une fois, mais dans le temps... je dis, une chose. Moi, maintenant, je travaille avec les 700 personnes, je produis pour le marché allemand. C'est un produit à haut niveau, c'est-à-dire un pantalon et le prix jusqu'à 100 euros. Je risque, je dis, je veux gagner beaucoup sous le plan humain. C'est-à-dire, je travaille dans le noir. Je déclare la moitié, je laisse la moitié non déclare. Dans ce temps-là, et c'est quelqu'un qui a une visite, elle va venir, ok, tout est déclaré. Ou bien, elle ne va pas, elle ne va rien trouver.

Mais c'est demain, elle est passée quelque chose. Je suis foutu et l'usine est foutue. Si je donne le travail à l'extérieur, je ne vais pas avoir la première choix, et je suis foutu. Troisième, la société, le client, elle demande d'avoir la BCI, chaque année, que je suis certifié sur la BCI, la BSI, elle vient l'audit ici, externe, qu'elle est envoyée par le client. Elle va interroger 5-10 personnes, elle est avec nous 2 jours. « Est-ce que tu prends ton salaire ? Est-ce que tu es payé sur les heures ? Est-ce que tu es déclarée ? Est-ce qu'elle y a le médecin de travail ? Est-ce qu'elle y a ça ? Est-ce qu'elle y a d'autres ? » Tout ce qui est personnel, tout ce qui est sur la personne. Elle va faire faire l'audit et le vas envoyer au client. Est-ce qu'il va réussir ? Tu as le travail. Est-ce qu'il ne réussit pas ? Tu as tous perdu.

Question : Mais je pense que c'est pour ça que on utilise la sous-traitance : parce que si l'usine est cachée il n'y a pas de control et elle peut travailler, envoyer les produits ici et, de ici, l'envoyer, par exemple, en Allemagne.

Directeur : Je te dis, tu peux le trouver, mais avec les export, avec le temps tu vas pas réussir, tu peux le faire quelque fois mais après c'est fini.

Cette branche-là, elle était en Italie pour les familles. C'est les familles qu'ils ont travaillées. C'est-à-dire la famille a fait la société, etc. mais familial, les gens de la famille travaillent.

Mais pour la déclaration, je ne pense pas. La même chose. Il y a quelque chose sont déclarés n'est pas déclaré. Oui, mais c'est normal, en Italie.

Je dis, avec les exports, c'est très dangereux travailler dans le noir, mais avec le marché local, pas de soucis, tu fais l'imitation. Si tu travailles, tu fais l'imitation et tu vas sortir les pièces à l'extérieur, Portugal, Spain, l'Italie, la France, etc. mais aussi dans le noir. Elle ne va pas être exportée officielle. Mais tout ça, le marché local. Moi, je dis, c'est le marché local, il travaille dans le Noir.

Question : Donc, c'est pas un problème pour vous l'existence, c'est du travail au noir, vous ne pensez pas qu'il peut, par exemple, être influenceuse..

Directeur : Oui, donc, il est influence sur l'économie de l'État, parce que si tu vas au marché marocain pour le vêtement, Il n'est pas réglé. Il est plein de l'informelle. Il est plein de ces vêtements, quels sont fabriqués dans les garages, dans l'informelle aussi. C'est ça l'économie, l'État, il ne va casser rien.

Question : Et... Qu'est-ce que vous pensez du fast fashion ? Parce qu'ici vous ne produisez pas fast fashion, parce que les prix sont plus haut et je pense qu'il y a aussi la production ne changes pas très vite. Donc, vous ne produisez quelque chose pour une période...

Directeur : Fast fashion...Parce que si je dois entrer dans fast fashion, je dois voir comment c'est le cout-minute ici au Maroc. Ici au Maroc il est 1 dirham 20, c'est 22 cents, de 24 jusqu'à 25. Si tu pars en Tunisie, tu vas avoir entre 6 cents et 20 cents. Si tu pars, je te dis qu'à 4 exemples et après, on va la conclusion. Si on part en Turquie, tu vas la voir entre 30 et 35 jusqu'à 40. Si tu pars en Egypt, c'est 10 cents à 12 cents. Maintenant, le cout-minute, le plus faible, le plus, c'est l'Egypte. Et là plus rôle maximum, c'est la Turquie. Le Maroc c'est entre l'Egypte et la Turquie. Pour le fast fashion le mieux c'est l'Egypte. Pour les autres, pour le Maroc, tu ne vas pas faire fast fashion, il n'est pas rentable. Je ne pense pas que la Turquie aussi elle va l'accepter, parce qu'elle ne va rien à gagner. Le Maroc est la Tunisie, je pense que l'Tunisie est plus à côté de l'Egypte par rapport à le Maroc. Donc le Maroc, le cout-minute est un peu élevé. C'est-à-dire, tu vas la trouver, mais, elle est instable. Tu vas la trouver dix

usines à Casa, tu vas la trouver dix usines à Tanger, et on va être bien, si on a la quantité, je le fais avec vous, si je ne sais pas la quantité, je ne le fais pas, elles vont entrer dans l'informelle, parce qu'elle doit gagner quelque chose. Ou elle doit gagner ? c'est grâce à l'informelle. Il y a quelque chose informelle, il y a quelque chose dans le noir, soit dans la déclaration, soit dans la douane, soit dans le... Il y a quelque chose. Pour que ça continue, mais pas le fast fashion il doit trouver des pays où il y a un cout-minute moins. Là, elle peut vivre, elle peut faire beaucoup. Elle peut faire beaucoup de pièces avec moins cher.

Question : Oui, parce que je sais qu'il y a des usines des fast fashion au Maroc, parce que c'est très à côté de l'Espagne et Indetex qui c'est là.

Oui c'est vrai, mais Ils ont des problèmes. Dans le nord, il y a un autre problème. C'est le problème de main-d'œuvre. Il n'y a pas la main-d'œuvre qualifiée, etc. Là-bas au nord c'est pas comme ici à l'intérieur ou à Casablanca. C'est la main-d'œuvre, ici, qui essaye d'aller en haut. Non, il y a aussi une autre mentalité. Le nord, les gens ont bien les mecs au nord ne travaillent pas dans la confection, ils sont un peu... Paraissez, les hommes, les femmes au contraire, parce que les hommes, c'est le nord, c'est l'Atlantique, c'est le méditerranéen, ils travaillent dans le trafic. Ils vont gagner de l'argent, les hommes, ils vont gagner de l'argent facile par apporter les 10 heures de travail dans les usines.

Donc, tu vas trouver les femmes, mais pas les hommes. Si tu pars à Casablanca, au bien, ici au bien, tu vas trouver les hommes et les femmes. Donc, les gens qui ne sont pas acceptés ici, au bien, n'ont rien trouvé ici, ils partent là-bas, ils font la location, etc. Mais il y a un problème de gens pour les usines. Si non, ils doivent faire la formation pour régler ce problème. C'est-à-dire des gens qui ne savaient pas, ils ne comprennent rien sur la couture. Mais il y a toujours quelque chose là-bas. Mais c'est mieux le travail ici par rapport au Nord.

Question : Mais il y a plus travail au nord qu'ici.

Directeur : Oui, c'est le travail avec l'Espagne, c'est Indetex, c'est Zara et tous les produits, mais il y a pas de l'argent.

Question : Surtout pour les ouvriers ?

Directeur : Non, si les ouvriers sont déclarés c'est le SMIG. Comme la base, le SMIG, c'est à peu près 300 euros par mois. Pour la société, l'ouvrier est calculé sur la base de 400, 300, 500 euros avec la déclaration et pas de casse-tête.

A.3 Intervista con il Segretario Generale dell'UMT Regione Rabat-Salé-Kenitra, Youssef Meggouri

Question : Donc, de votre point de vue, c'est-à-dire de l'Union des travailleurs, comment a été la période du Covid et la manière dont le gouvernement a géré le problème de Covid par rapport, au travailleurs, aux usines, etc. ?

S.G. : Les travailleurs de quel secteur ?

Question : Moi, je suis intéressé au secteur du textile.

S.G. : Oui, concernant le secteur de textile ici à Rabat, parce qu'il n'y a pas beaucoup de société de textile ici, il y en a trois ou quatre sociétés, grandes sociétés multinationales, c'est la société à Salé, c'est une usine, grande usine de Fruit of the Loom, c'est une société anglaise qui a beaucoup de travailleurs ici à Salé et aussi à Temara. À Rabat on trouve quelque petite manufactures ou locaux qui sont hors normes de travail de textile et de lois de travail et tout ça. Mais concernant des grandes usines, le problème a été pendant les premières six mois de confinement mais après six mois les usines ont relancé encore une fois, dont on n'a pas vécu beaucoup de problèmes ici concernant notre syndicat et les bureaux syndicaux qui travaillent dans les sociétés de textile à Temara ou bien à Salé. Donc il y a encore l'aide qui a fait le gouvernement pour les six mois, les premières, donc on a constaté que on a peut dépasser cette situation qui a été les premières six mois donc après le travail a recommencé de 80% puis à 100%, donc on n'a pas vécu un vrai problème de confinement à propos de ce textile et de notre syndicat et les travailleurs qui appartiennent à l'UMT. Mais globalement, au niveau de la région, il y a beaucoup de problèmes. Il y a beaucoup de sociétés qui ont déclaré faillites. Il y a beaucoup des ouvriers qui ont trouvé le chômage technique, dans une période d'un an, puis d'être définitivement fermé. Mais ça au niveau global de la situation global dans notre région. Ce que concerne notre syndicat, nos ouvriers qui travaillent dans ce secteur, on a peu géré la situation parce qu'on était avec des grands sociétés, des grandes multinationales, par exemple, Fruit of the Loom et des autres sociétés.

Question : Oui, j'ai eu des entretiens avec une usine à Temara. Je ne sais pas si vous la connaissez, Rida Jeans.

S.G. : Donc, Reda Jeans n'a pas vécu de grands problèmes. Premièrement, parce qu'ils ont beaucoup des offres de travail, concernant l'export de textile en Europe, en Afrique, en Asie. Donc, ils n'ont pas beaucoup de problèmes. Les grandes sociétés ont passé six mois, 8 mois un peu des problèmes, mais après, ils ont réglé leurs problèmes, le travail a recommencé à 100% donc, n'a pas... Mais les petites entreprises et les moyens entreprises, il y a beaucoup de défauts, de la fermeture, des déclarations de faillite et tout ça.

Question : Mais ces petites entreprises sont aussi entreprises qui travaillent par exemple dans le secteur informel ?

S.G. : Oui, ce sont des entreprises qui travaillent dans le secteur informel. Ils ont vécu beaucoup de problèmes. Ils ont déclaré des faillites et ils ont fermé. Et tout ça parce qu'ils n'ont pas de structure au niveau juridique, de la lois législatives de travail et aussi dans le cadre de travail, ls ont eu beaucoup de problèmes, ils ne sont pas bien organisés, ils ont beaucoup souffert.

Question : Vous avez aussi des contacts avec ces entreprises informelles ?

S.G. : Oui, on travaille avec eux dans les secteurs textiles parce qu'il y a beaucoup de travail beaucoup de, surtout les femmes, les femmes travaillent beaucoup dans ce secteur informel. Donc il y a beaucoup des problèmes au niveau des salaires, de SMIG, au niveau des heures travail, au niveau de cadre de travail, au niveau d'une mentalité qui est un peu agressif, un peu autoritaire, concernant les femmes. On gère ces problèmes avec les inspections de travail. Mais dans tous les cas, on a beaucoup de problèmes avec le secteur informel, parce que c'est hors norme, hors lois, hors législative, hors tout. Donc il travaille alors, tu peux venir demain, tu trouves que l'entreprise s'est finie, s'est fermée alors, tu dois aller chercher ailleurs. Donc c'est la condition de travaille dans le secteur informel. Il a eu une grande part des travailleurs, il a eu une grande part des problèmes, c'est l'informelle.

Question : Je l'ai lu que à travers le RAMED, aussi les travailleurs dans l'informelle ou gens qui n'ont pas du travail, ils ont reçu de l'argent de parti du gouvernement.

S.G. : Oui, il y a eu une aide qui concerne tous les travailleurs dans le secteur informel. Je crois que c'est 1200 dirham par mois, concernant les chômeurs, concernant les femmes qui ne travaillent pas, qui restent chez eux. Donc une aide très importante envers de la part du gouvernement, de la part du compte qui était ouvert par le gouvernement, par le roi, dans le cadre de soulager le problème, de diminuer les dégâts de ce Covid, du confinement en général, et à tous niveaux, et à tous les domaines du Maroc.

Question : Au contraire par rapport aux travailleurs dans des usines formelles j'ai lu que quand même le gouvernement a donné de l'argent, je pense 2000 dirham, mais j'ai lu que

seulement environ le 25% des travailleurs ont reçu effectivement cet argent. Je ne sais pas si c'est vrai, je l'ai lu des articles.

S.G. : Oui, donc l'État a fait un engagement conservant les ouvriers qui travaillent dans les grandes usines, dans les grandes sociétés, donc 2 000 dirham de la part de la CNSS, qui donne l'argent aux ouvriers déclarés, aux ouvriers règlementés de la loi de travail, donc, et ils ont aidé les entreprises, les grandes entreprises, les moyennes entreprises, les petites entreprises, de 2 000 dirham pendant 6 mois. Il y a beaucoup de problèmes dans ce sens, parce qu'il y a des patrons qui n'ont pas, qui ont fait beaucoup de trafiqués dans ce sens-là. Ils ont donné 1 000 dirham, ils ont divisé cette pension de 2 000 dirham. Il y a beaucoup aussi des entreprises qui n'ont donné rien aux ouvriers. Donc, ça, c'est une question morale, c'est une question qui se pose au niveau de moral des entreprises et aussi de notre administration qui fait beaucoup de choses comme ça dans ce sens. Donc, en général, ça devait être 2 000 dirham par mois, pour 6 mois. Donc, chaque ouvrier doit recevoir... Chaque ouvrier déclaré dans la CNSS, 2 000 dirham, 2 000 pour 6 mois.

Donc, 12 000 dirham.

Question : Donc, la responsabilité, on peut dire, c'est aussi de l'entreprise...

S.G. : Oui c'est aussi de l'entreprise parce que c'est l'entreprise qui doit donner les listes des ouvriers qui sont déclarés et qui méritent d'avoir cette 2 000 dirham, cet aide de l'état envers les ouvriers.

Question : Mais je sais que ces entreprises ont été fermées seulement 2 ou 3 mois. Donc, ça peut être qu'après le 3ème mois, si l'usine a repris le travail, ça peut être que pour cette raison, l'entreprise n'a pas plus donné cet argent, parce qu'ils ont pris les salaires normaux, on peut dire, au ils devaient les recevoir quand même, même si l'usine était ouverte ou ça mène.

S.G. : Même si c'était ouvert, elle doit respecter cette pension à chaque ouvrier, mais malheureusement, il y a beaucoup de...

Question : Donc c'est responsabilités de l'entreprise, pas seulement de l'ouvrier et de la CNSS.

S.G. : La grande responsabilité c'est la responsabilité de l'entreprise.

Question : Et vous n'avez pas reçu des réclamations des ouvriers qui n'ont pas reçu l'argent ?

S.G. : Oui on a reçu beaucoup, de partie des ouvriers qui ont contesté contre cette discrimination des entreprises mais on n'a pas pu faire beaucoup des choses parce que c'était le confinement, on n'a pas pu même rejoindre ou aller, l'inspection s'est fermée. Nous aussi, on a fermé, donc c'était très, très difficile de contacter et de faire beaucoup de choses pour ces réclamations. Mais on a beaucoup des réclamations surtout concernant les travailleurs qui

travaillent dans le secteur du tourisme, de l'hôtellerie, la restauration, les restaurants et tout ça, c'était un grand problème. Par exemple, on a des cas dans des hôtels ou on a des employés qui ont des bons salaires, de 20-25000 dirham, et après le confinement, ils n'ont rien reçu. Ils ont reçu 2000 dirham, pour un employé qui a 25 ou 30 000 dirham, dans un niveau de vie est un peu élevé, donc ça a été une très grande catastrophe pour cette catégorie des employés dans le secteur de l'hôtellerie, les restaurant, surtout à Rabat, parce que c'était un très grand problème.

Question : Et par rapport au projet qui s'appelle *Damane Oxygène*, comment a-t-il fonctionné ?

S.G. : C'est un programme dédié aux entreprises qui ont vécu beaucoup de difficultés, de financement, ce programme est dédié pour les soutenir pour l'empêcher de déclarer faillite ou de fermer. Donc ça, c'était pour l'entreprise, pas pour les ouvriers, pour régler leurs problèmes avec les banques, les fournisseurs de l'étranger pour pouvoir continuer leur travail. Donc ces *Oxygène*, c'est un programme dédié aux autres. Ça marche très bien. Il a aidé beaucoup de entreprises qui ont pu vivre, d'une façon, pas 100% mais ils ont pu diminuer les dégâts et éviter de fermer.

Question : Et aussi pour la question des prêts avec les banques, j'ai lu que pendant la période du Covid, le banque ont dit « Vous pouvez payer plus tard ». Mais je n'ai pas compris si on a ajouté des intérêts et donc il doit payer plus, plus d'argent, ou non.

S.G. : C'était seulement une période de 6 mois. Ça a été dans le cadre du programme *Oxygène*. C'est la même chose. Et ça, c'est aussi pour les employés, pour les ouvriers. Parce que leur trait des travailleurs, dans les secteurs privés, les banques, elles ont jolées les traite après 6 mois. Après 6 les choses ont moré normal. Mais ils n'ont pas augmenté le taux d'intérêt, ou bien ils ont fait des choses qui peuvent monter leur intérêt. Mais pendant 6 mois, non.

Question : Donc en général, de votre point de vue de syndicat, vous n'avez pas reçu des réclamations par rapport aux aides du gouvernement dans cette période ?

S.G. : Les aides ont joué à un rôle très important dans l'aide cout de vie et aussi au niveau des travailleurs, des chômeurs, des travailleurs de secteurs informelles, des secteurs formelles. Donc il a aidé beaucoup pour passer ces situations qui étaient délicates, très délicates. Donc, on n'a eu de problèmes, mais on n'a pu passer cette situation.

Question : Et c'était suffisant ?

S.G. : Oui, c'était suffisant. L'État a fourni beaucoup des efforts pour dépasser cette situation. Il y a eu des problèmes, mais c'est qu'on a dans tout le monde. Mais on a pu surmonter cette

situation dont il y a des cas de situation qui étaient très, très, très lourdes concernant notre pays, notre économie qui est une économie qui se développe dans ce cadre qu'on vit, donc on a pu lever des défis du Covid et du confinement.